

علاقات مصر بتركيا

في عهد

الخديو اسماعيل

(١٨٦٣ - ١٨٧٩)

الدكتور

احمد عبد الرحيم مصطفى

استاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب - جامعة عين شمس

١٩٦٧



دار المعارف

مطبعة معماري و فني
ت: ٢٧٠٩٢ اسكنيدية

مقدمة

التاريخ السياسى فى مجاله المتعلق بالعلاقات الدولية إنما هو سجل للمعاهدات والمفاوضات وغير ذلك من مظاهر الاحتكاكات والارتباطات التى تجرى بين الدول بعضها وبعض .: والبحث الذى نقدمه لقراء العربية يتناول العلاقات بين مصر وتركيا فى عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، وهى علاقات لم تكن تقوم على التكافؤ بحكم أن مصر كانت من حيث القانون الدولى العام تحت السيادة التركية ، ومن ثم لم يكن لها الحق فى إقامة تمثيل سياسى معترف به فى العواصم الكبرى ، أو فى الاعتراف بسفارات ومفوضيات للدول فى عاصمتها . لهذا كان السفير العثمانى فى العواصم الكبرى هو واسطة الاتصال بين مصر وغيرها من الدول . وكانت قنصليات الدول فى مصر تمارس بعض النشاط السياسى تحت إشراف سفاراتها فى الآستانة . ورغم هذا فإن والى مصر كان يرسل ويستقبل بعثات خاصة يبحث المسائل السياسية . وعدم رسم الحدود الواضحة لاختصاصات كل هذه الهيئات قد أدى إلى تأزم العلاقات التركية - المصرية وبخاصة فيما بين عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٢ .

ومن الطبيعى أن يقوم هذا البحث فى أساسه على الوثائق التى هى حجر الزاوية بالنسبة إلى الموضوعات المتصلة بالتاريخ السياسى . فقد رجعت بصدد هذه إلى وثائق عابدين والوثائق الإنجليزية والفرنسية المطبوعة وغير المطبوعة ، وغير ذلك من المصادر الأخرى : ولما كان البحث قد قدم إلى جامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير فى عام ١٩٥١ ، فإننى أتوجه بالشكر إلى أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وكيل جامعة عين شمس الذى أشرف على الرسالة . كما أتوجه

بالشكر إلى القائمين على وثائق عابدين ومخطوطات وزارتي الخارجية الإنجليزية
والفرنسية ، وعلى مكتبات دار الكتب المصرية والقصر الجمهورى وجامعة
القاهرة .

وأخيراً فلئننى أرجو أن أكون بنشر هذا البحث قد أسهمت بلبنة فى
حركة إعادة كتابة التاريخ القومى .

والله ولى التوفيق ...

أحمد عبد الرحيم مصطفى

حدائق شبرا فى ديسمبر ١٩٦٦

الفصل الأول

مصر وتركيا بعد عام ١٨٤٠

تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ :

كان من أثر الأزمة الدولية التي أثارها النزاع بين محمد علي والسلطان أن فرضت أوروبا نفسها على طرفي النزاع ووصلت إلى حل وسط طبقاً لمعاهدة لندن (١٥ يولية ١٨٤٠) (١) والخط الشريف الذي وقعه السلطان في ١٣ فبراير ١٨٤١ وفرمان أول يونية ١٨٤١ (٢) . وقد حددت كل هذه الاتفاقيات وضع مصر اللولى حتى إعلان الحماية البريطانية في عام ١٩١٤ ثم تنازل تركيا نهائياً عن ادعاءاتها في مصر طبقاً لمعاهدة لوزان الموقعة في عام ١٩٢٣ . فقد ربطت التسوية مصر بالإمبراطورية العثمانية من جديد ، ولو أنها ميرتها عن الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً في أسرة محمد علي طبقاً لقاعدة الأرشد فالأرشد ، وبذلك أوجدت حلاً وسطاً التقت عنده مرأى الجميع دون وضع عوائق قاطعة في سبيل الوصول إلى نهاياتها المنطقية . فحاكم مصر من أسرة محمد علي من أتباع السلطان ورعاياه وعليه أن يتوجه في بداية حكمه إلى الآستانة لاستلام خلعته توليته بنفسه ، وأن يسك النقود ويحجى الضرائب باسم السلطان . وجيشه جزء لا يتجزأ من جيوش الإمبراطورية ولا تتعدى قوته ١٨٠٠٠ رجل في أوقات السلم ، وولايته تطبق القوانين والمعاهدات العثمانية وتقدم خراجاً سنوياً للسلطان ، وإن تكن قد بقيت في أيدي الولاة السلطة المطلقة على المصريين في المسائل

(١) أنظر الملحق رقم ١ .

(٢) أنظر الملحق رقم ٢ .

الإدارية والضريبية والدفاعية والتشريعية . وتركيا لا تعرض على حق الوراثة طالما أن مصر لم تفلت من قبضتها وأن بإمكان الباب العالي أن يجعلها من جديد مجرد ولاية عثمانية . والبول الأوروية الكبرى قد أملت التسوية وضمنت استدامتها ، وبذلك فرضت نفسها حكماً بين الطرفين ، متقاضية ثمن تدخلها نفوذاً عريضاً يستمد حيويته طوراً من التسوية وطوراً آخر من الامتيازات الأجنبية وضعف تركيا ، وتسعى جاهدة إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه ، وتستغله في بناء وتدعيم مصالحها الاقتصادية والثقافية في البلاد . وولاة مصر ، آخر الأمر ، يغريهم حق الوراثة بمحاولة التلصص النهائي من قبضة تركيا . ومصر تدفع ثمن تبعيتها للسلطان من مالها ورجالها ، وتنتقل من حيز القوة الذي كانت عليه تحت حكم محمد علي إلى حيز الضعف والخضوع لأوروبا في وقت كان فيه الانقلاب الصناعي يوطد أقدامه :

وكانت التسوية بداية فترة جديدة في تاريخ المسألة المصرية التي أصبح لها وضع خاص إما في نطاق المسألة الشرقية أو خارجاً عنها . فالدول الأوروية الكبرى قد ضمنّت سلامة الإمبراطورية العثمانية وتماسك أراضيها - وقد تقرر هذا المبدأ طبقاً لاتفاقية البوغازين الموقعة في ١٣ يولية ١٨٤١ بين فرنسا وإنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا ، وانضمت إيطاليا إلى هذه الدول حين وقعت صلح باريس في عام ١٨٥٦ . وهكذا أضعف التحالف الأوروبي ضد محمد علي مصر وفرض عليها وصاية الاتحاد الأوروبي بحيث تعرضت للتدخل الأوروبي بكل أبعاده ، وبخاصة بعد تدفق الأجانب عليها منذ بداية حكم سعيد . ولما كانت الدول الكبرى قد انشغلت عن البحر المتوسط ومصر بمختلف المشكلات الأوروبية وغير الأوروبية ، فقد أصبحت المسألة المصرية شبه احتكار لكل من فرنسا وإنجلترا اللتين اعترفت الدول بمصالحها في وادي النيل وأقرتها دون أن تستطع شئون مصر من حسابها تماماً لمساسها

بالسياسة الأوروبية من قريب ، بحيث أصبحت المسألة المصرية في الواقع
مجالاً للمنافسة الإنجليزية - الفرنسية .

وكان الاعتراف لأبناء محمد علي بحق الوراثة في مصر ينشئ بها أسرة
حاكمة تتعاقب على عرشها في الوقت الذي كانت عودة الحياة إلى البحر المتوسط
تفتح فيه أمامها آفاقاً واسعة - فكان لابد من قيام مصالح محلية لإزاء المصالح
العثمانية والأوروبية القائمة . وتاريخ مصر حتى قبيل سقوط إسماعيل هو
تاريخ جهود هذه الأسرة في تثبيت أقدامها ، ومحاولة تركيا استرجاع ما نزلت
لها عنه من سلطان ، وتسرب الموجة الغربية من كل ثغرة فصل إليها في بناء
هذا الحكم الجديد .

أواخر حكم محمد علي (١) :

وقد انصب اهتمام محمد علي ، بعد هزيمته في عام ١٨٤٠ وفرض التسوية
عليه وعلى مصر ، على مقاومة اتجاه إنجلترا وفرنسا إلى التدخل في شئون
مصر باعتبارهما حاميتين لأوضاعهما باسم التسوية . وعلى حين أنه حاول
اصطناع الخبالة في صلاته بكل من الدولتين ، فإنه حاول أن يفيد من منافستهما ،
ولما كان باستمرار ينحس غزو إنجلترا لمصر ، فإنه تعاون مع الحكومة الفرنسية
في تحصين السواحل المصرية . كما دعت مخاوفه من احتمال محاولة تركيا إلغاء
امتيازات مصر إلى زيادة جيشه بحيث تعدى العدد الذي حددته فرمانات :
ولكي يؤكد استقلاله الذاتي نجده يضع يده على المواصلات النيلية والبرية
التابعة للإنجليز - فاشترها ووضعها بأسرها تحت إشراف الإدارة المصرية ،
وحين عرض عليه مشروع قناة السويس تردد في الموافقة عليه خوفاً

(١) انظر : بحثنا (باللغة الإنجليزية) عن أزمة التنظيمات .

من معارضة إنجلترا ، وأصر على ضمانات تجعل المشروع مصرياً صرفاً بحيث يكون رأس المال كله مصرياً والفنيون في خدمة الحكومة المصرية . كما أنه تكلم عن حييدة مصر باعتبارها شرطاً أساسياً لموافقة على المشروع ، وقال إنه يرمي أوروبا بأسرها .

وقد أقنعتة تجاربه الطويلة بأن لا جدوى من الاعتماد على فرنسا أو أية دولة أوروبية أخرى ، ومن ثم اعتقاده بأن النفوذ التركي أقل إزدلالاً وأسهل مقاومة من نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وتعديل اتجاهه من إستنبول وتحسين علاقاته بالسلطات العثمانية — بحيث أصبح هذا الاتجاه هو حجر الزاوية في سياسته بعد عام ١٨٤١ ، خاصة وقد اكتسب أنصاراً في الحكومة التركية .

عباس الأول^١ وأزمة التنظيمات (١) :

وأمعن عباس الأول في سياسة الحذر من الغرب ، فرمى إلى هدم النفوذ الأوروبي في مصر وتوثيق العلاقة بين مصر وتركيا — إذ كان يعتقد أنه إذا ما تختم عليه الخضوع لأحد ، فليكن « الخليفة » لا الأوروبيين (٢) . كما كان يرى أن النضال بين السلطان والوالى لن يفيد سوى الأوروبيين ، ولن يؤدي إلا إلى الانهيار التام للإمبراطورية العثمانية بما فيها مصر (٣) . لهذا عادت العلاقات بين تركيا ومصر إلى ما كانت عليه قبل موقعة نافارينو (٤) .

وفي ديسمبر ١٨٤٨ بارح عباس مصر إلى الآستانة ليتسلم فرمان وخلعة

(١) للدكتور محمد رفعت رمضان رسالة دكتوراه غير منشورة عن علاقة مصر بتركيا في عهدي عباس الأول وسعيد (١٨٤٩-١٨٦٣) .

(٢) Elgood, The Transit of Egypt, p. 55

(٣) Sabry, Ismail, p. ٢٣

(٤) وثائق عابدين الأمريكية ج ١ ، بتاريخ أول يولييه ١٨٤٩ .

التولية شخصياً من الباب العالى . وبدأ أن الباب العالى يهدف إلى تحديد السلطات الاستقلالية التى كان يتمتع بها محمد على فى أكثر من ناحية وأن يضع مصر أكثر من ذى قبل تحت إشرافه (١) . وبعد أن عاد عباس إلى مصر خوطب فى إرسال ٢,٠٠٠ رجل لكى ينضموا إلى البحرية العثمانية ؛ وحين أرسلهم أدى ذلك إلى شبه توقف العمل فى القناطر الخيرية وإثارة الشك حول اكتمال المشروع .

وفى عام ١٨٥٠ طالب الباب العالى عباس بأن يطبق فى مصر برنامج التنظيمات ، أى الإصلاحات التى أعلن عنها السلطان فى خط شريف جلدانة الذى احتوى على عدة مبادئ منها تأمين رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاتهم وإلغاء نظام الالتزام وكل الأضرار المرتبطة به ، وجعل التجنيد منتظماً وعادلاً ، ومحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم محاكمة عادلة وعلنية ، وتساوى جميع الأشخاص ، أيا كانت ديانتهم ، فى تطبيق هذه القوانين . وكان من المتوخى أن تطبق هذه المبادئ العامة فى شتى أرجاء الإمبراطورية . وقد أدى هذا النزاع والالتهامات التى وجهها الباب العالى إلى عباس إلى تعريض البلاد لحالة من القلق . ودب الفرع فى قلب عباس فاتجه إلى إنجلترا لتحميه ، لأنه كان قد أغضب فرنسا بطرد الفرنسيين من الإدارة المصرية ولأنه كان يخشى لإنجلترا التى هزمت جده وكان لا يزال لها أسطول قوى فى البحر المتوسط .

وقد تركزت مطالب الباب العالى فى سحب حق « الحياة والموت » — أى الإعدام — من الوالى . ورفض عباس تنفيذ هذا الأمر إلا إذا عدلت التنظيمات

(١) وثائق وزارة الخارجية الإنجليزية ٧٨/٨٠٤ — المراسلة رقم ١٩ ، من

سرى إلى بالمستون بتاريخ ١٩ فبراير ١٨٤٩ .

بما يلائم مركز مصر وعادات أهلها وما جرى به حكم الولاة فيها ، وأخذ من جانبه في تحصين الإسكندرية وتدعيم حاميتها تأهباً لمقاومة القوة بمثلها فيما لو فكر الباب العالي في إرسال حملة إلى مصر ، معتمداً في مقاومته على أن هذا المبدأ لم يطبق سواء في البوسنة أو في كردستان ، وأن محاولة تطبيقه في دمشق وحلب قد أدت إلى سفك كثير من الدماء ، وطالب بحق القصاص من أجل المحافظة على الأمن والنظام في مصر . وسندت إنجلترا عباس في نظير موافقته على تنفيذ الخط الحديدي بين الإسكندرية والسويس . أما فرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا فقد غضبت من عباس لوقوعه تحت طائلة النفوذ الإنجليزي ، ولموافقته على الخط الحديدي دون انتظار انصيحتها ، ولهذا لم تأسف لوقوعه في هذا المأزق وإن لم تكن مستعدة للموافقة على اقتيات الباب العالي على حقوق مصر . وقد حاول السفير الفرنسي لدى الباب العالي أن يظهر عباس بمظهر الثائر على السلطان ، على حين أن سفيرى النمسا وروسيا سندا مساعى سير سترانفورد كاننج - سفير إنجلترا في العاصمة التركية - لصالح عباس . وفي نفس الوقت أرسل الباب العالي فؤاد أفندى إلى مصر مزوداً بتعليمات إلى الوالى . وقد وافق فؤاد على أن يمنح عباس حق الحياة والموت لمدة ست سنوات في حالة كون المقتول لا وريث له ؛ وحين طالب عباس بهذا الحق لمدة ثمانى سنوات تم الاتفاق على حل وسط هو سبع سنوات ، ووافق عباس على أن يرسل إلى الآستانة كل الإجراءات المتعلقة بالإعدام .

وحيث تمت تسوية مسألة « القصاص » ، تحسنت العلاقات بين عباس والباب العالي . وحين ساءت العلاقات بين تركيا وروسيا - قبيل حرب القرم ، كان عباس على استعداد لأن يضع تحت تصرف السلطان قوة بحرية وبرية - وفى ٢٠ يولية ١٨٥٣ بدأت القوات في التحرك من مصر لنجدة تركيا . وحين أدت حرب القرم إلى وضع حد بصفة مؤقتة للمنافسة الإنجليزية -

الفرنسية في الشرق الأدنى بوجه عام ومصر بوجه خاص ، ووجه عباس
بجبهة متحدة من الدولتين الغربيتين ، عاد إلى توثيق علاقته بالباب العالي -
الأمر الذي أدى إلى إضعاف نفوس الدبلوماسيين الأجانب في مصر . وعزز
عباس مساعدته لتركيا بتسعة آلاف جندي ، وخطب ابنة السلطان عبد المجيد
لابنه إلهامى . كما طلب من الباب العالي أن يمنحه لقب « العزيز » واتسمت
آماله في تعديل نظام وراثة العرش في مصر لمصلحة ابنه إلهامى (١) .

سعيد وتركيا :

وحين توفي عباس فجأة في بنها في ١٣ يولية ١٨٥٤ ، حاول أنصاره
أن يؤخروا تولية سعيد طبقاً لما نصبت عليه التسوية ، انتظاراً لأن تنجح
مؤامراتهم في العاصمة التركية لصالح الأمير إلهامى . ولكن تدخل قنصلى
إنجلترا وفرنسا كان حاسماً ، فلم تعترض تولية سعيد صعبوبة جديدة . وأعلن
سعيد في بداية عهده أنه لن يميل إلى فرنسا أو إلى إنجلترا ، بل سيكرس كل
جهوده لتحقيق رخاء مصر (٢) . ولكنه ما لبث أن أفصح عن شخصيته
الحقيقية ووقع تحت طائلة النفوذ الفرنسى - فقد كان من الفرنسيين رفاق
صباه ومعلموه - لهذا منح فردنان دلسبس في نفس عام توليته الامتياز الأول
لقناة السويس . ورغم التساهل المعيب في مواد الامتياز ، إلا أن سعيد كان
يرى أن القناة ستؤدى إلى رخاء مصر وبالتالي إلى تحرر واليا من السيطرة
العثمانية ، وأنها ستدفع الدول إلى احترام الأوضاع القائمة في البلاد على اعتبار
أن التنافس الدولى سيؤكد حيدة القناة وبالتالي حيدة مصر ، فتضمن الدول

(١) وثائق وزارة الخارجية الانجليزية ٧٨/١٠٣٥ - المراسلة رقم ٣٩ من

بروس إلى كلارندون بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٥٤ .

(٢) نفس الملف - المراسلتان رقم ٣٥ و ٣٩ من بروس إلى كلارندون ،

بتاريخ ١٧ يولية ١٨٥٤ أغسطس ١٨٥٤ .

الحقوق الوراثية التي تتمتع بها الأسرة الحاكمة (١) . كما اعتقد أن تحقيق مشروع الفرنسيين من شأنه أن يكسبه عطف الامبراطورية الثانية فتقف إلى جانبه وتشهد أزره (٢) .

ولكن إنجلترا عارضت مشروع القناة منذ البداية ، فقد كانت ترى أنها ستؤدي إلى فصل مصر فصلاً تاماً عن تركيا بحيث يكون بإمكانها إعلان استقلالها متى شاءت . ولما كانت استحکامات قوية جداً قد أنشئت حول الإسكندرية وعلى طول الساحل المجاور للدفاع عنها ضد أى هجوم من البحر ، فإن الحكومة الإنجليزية استنتجت أن من السهولة وضع قوات فرنسية فيها إذا عجزت القوات المصرية عن الدفاع عن القلاع . وكانت كل هذه التحصينات قد صممت في وزارة الحربية الفرنسية في باريس ، ونفذها مهندسون فرنسيون في مصر ؛ بحيث كانت تكفي لإيواء حامية عمادها ٢٠,٠٠٠ رجل . وكان الهدف من هذه التحصينات هو الدفاع عن مصر ضد أى هجوم إنجليزي من جهة البحر المتوسط ، خاصة وأنه كان باستطاعة الفرنسيين أن يرسلوا جيشاً من الجزائر وطولون إلى مصر قبل أن يتمكن الأسطول الإنجليزي من عرقلة هذه المحاولة . وكان من المعروف أن القناطر الحربية التي أقنع الفرنسيون محمد علي بتنفيذها تحت ستار رى الدلتا كانت في الواقع منشأة عسكرية هدفها التصدي لأية قوة قد تأتي من ناحية البحر الأحمر للزحف على الإسكندرية وذلك بالتحكم في عملية إغراق الدلتا . ومن هنا كان من أهداف مشروع القناة إكمال نظام الدفاع — فإذا ما أمكن حفرها وإقامة استحکامات على جانبيها ووضعت فيها سفن حربية ، أصبح بالإمكان إيقاف أى جيش قادم من سوريا — ولهذا رأت إنجلترا في اكتمال

(١) وثائق عابدين الأمريكية — ج ٢ — المراسلة رقم ٢١ بتاريخ ٩ مايو ١٨٥٥ .

Sabry, Ismail, p.71

(٢)

مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية . وإذا ما نشبت الحرب بين إنجلترا وفرنسا أمكن فرنسا في الحال أن تحتل مداخل القناة التي بذلك تصبح مفتوحة أمام الفرنسيين ومقفولة أمام الإنجليز ، وحينئذ يمكن لحملة فرنسية أن تحتل عدن التي كانت حاميتها في أوقات السلم من الضعف بحيث لم تكن تستطيع أن تصمد قوة أوروبية ، برغم إمكانها مقاومة العرب المجاورين — مما كان يهدد بتحكم فرنسا في التجارة الإنجليزية شرق رأس الرجاء الصالح واستيلائها على جزر الموريس ووضع إنجلترا تحت رحمتها (١) : لهذا هددت إنجلترا السلطان بأنه في حالة موافقته على المشروع — وهدفه المباشر والواضح هو فصل مصر عن تركيا — فإنه لن يتوقع من الدول الأوروبية العظمى أن تحافظ على مبدأ سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية باعتباره مبدأ عاماً ، لأن السلطان في مثل هذه الحالة يكون طرفاً في إبطال مفعوله (٢) .

وكان سعيد طموحاً يسعى إلى تحقيق استقلال مصر عن تركيا ، فأبدى تسامحاً مع الأجانب والأقليات الدينية — فلما كان تفوق المسلمين يمثل ركيزة السلطان في مباشرة نفوذه في مصر ، فإن سعيداً اعتقد أنه بإضعافه لهذا النفوذ وتقوية نفوذ المسيحيين والأوروبيين يمكنه أن يضعف سلطة السلطان ويضم أنصاراً وحماة له (٣) . وقد انتهز فرصة القلاقل التي آلت بأوروبا في أواخر الخمسينات لتحقيق هذا المشروع : لهذا زاد عدد قواته المسلحة وأخذ النشاط يدب في الترسانات الحربية وإنتاج الذخيرة واستدعى قداماء

(١) F.O. 78 / 1556; Memorandum : Insurperable Objecions of Her Majesty's Government to the Projected Suez Canal.

(٢) Ibid, 78 / 1421; Draft No. 1, F.O. to Mr. Alison, dated January 1 st, 1858

(٣) F.O. 195 / 722; No. 7, Bruce te Russell, dated January 4 th, 1863,

المحاربين وجرت محاولات لإصلاح السفن القديمة التي تعرضت للإهمال في ميناء الإسكندرية. وفي حديث له مع قنصل النمسا العام لمح سعيد إلى أن فكرة الاستقلال قد شغلت تفكيره فترة طويلة ، وتكلم عن احتمال تلقيه المساعدة من فرنسا وعن المزايا التي يوفرها له تنظيم جيشه على النظام الفرنسي ، بحيث لم يكن الأمر يتطلب سوى ضباط فرنسيين لجعله على أتم استعداد لمواجهة كل الاحتمالات ، خاصة وأنه كان يتوقع نشوب الحرب بين إنجلترا وفرنسا وأن هذه الأخيرة ستطلب منه أن يعرقل مواصلات إنجلترا مع الهند (١) . وكان سعيد محاطا بالمنافقين الذين زينوا له أنه قد كتب عليه أن يلعب دوراً هاماً في الأحداث المقبلة ؛ وكان من الضعف بحيث اعتقد أنه صاحب مواهب عسكرية عظيمة ، ولم يعدم من المحيطين به من زينوا له هذه الفكرة . كما كان سعيد يطمح إلى تعديل نظام وراثته العرش لمصلحة ابنه طوسون (المولود في عام ١٨٥٣) (٢) .

وقد أثارت هذه الاستعدادات تملخل كل من إنجلترا والباب العالي : فأصرت إنجلترا على المحافظة على شروط تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ فيما يتعلق بعلاقة مصر بتركيا ونظام وراثته العرش في أسرة محمد علي وتعداد الجيش المصري ، ونفت احتمال نشوب الحرب بينها وبين فرنسا حتى لا يتبادى سعيد في أحلامه ، وعرضت عليه صداقتها فيما لو لم يتخط الحدود التي فرضتها التسوية على أسرته وعلى مصر (٣) . أما المصادر الأعظم فقد وجه نظره

(١) F.O. 78/1467; No. 50, Walne to Malmesbury, dated May 16 th, 1859.

(٢) F.O. 78/1421, No. 26 Confid., Green to Bulwer, dated December 21st, 1858.

(٣) F.O. 78/1715; Bulwer to Russell, dated Cairo, Dec. 15.th. 1862.

إلى أن الجيش المصرى قد وصل تعدادده إلى ٧٠ ألف مقاتل ، واتهمه بأنه يهدف إلى غزو الحبشة ، وأنه يحاكي الفرنسيين ويسعى إلى إعلان استقلاله (١). وسرعان ما تراجع سعيد عن مشروع الاستقلال ، خاصة بعد أن لم تساعده الظروف الدولية على التماهى فيه ، فشرح جيشه ، خاصة وقد أخذت تسوء أحوال مصر المالية ، وفكر بعض رجال الباب العالى فى خلعه . بل إنه فى أواخر عهده فكر فى التنازل عن العرش - فقد أقر الخطأ الذى ارتكبه فيما يتعلق بقناة السويس ، وأن إنجلترا والباب العالى يتحملان معه الخطأ لأنهما لم يبذلا له النصيح بهذا الصدد ، واشتد ضيقه بتدخل قناصل الدول فى شئون مصر وإرهاقهم لخزائنها (٢) : وفى القرضين اللذين عقدهما فى أواخر عهده ، وكانا فاتحة سلسلة ديون مصر . طلب إذن الباب العالى ونصيحته .

وهكذا نجد أن سعيداً فى الواقع كان يشبه عباس فى براءته مما يمكن أن يعد طموحا سياسياً حقيقياً فيما عدا الاحتفاظ بالحكم - فهو لم يفكر فى توسيع ولايته أو الانفراد بأمورها أو الاصطدام بالسلطان اصطداماً جدياً - بل على العكس نجده يرسل لإياه النجيدات إبان حرب القرم .

طموح إسماعيل :

وكان إسماعيل ، بعكس عباس وسعيد ، ذا طموح وإرادة واتجاهات خاصة . وكان قد أقام حيناً فى النمسا وفرنسا ، واتصل بكلاهما واختلف إلى معاهدهما ، ثم قضى بعض شبابه فى الآستانة متنقلاً بين مناصبها الكبرى ، ثم استقر فى مصر بين مزارعه ودواوين القاهرة . لهذا كان يعرف الغرب

F.O. 78 / 1467; Copy No. 16., Walne to Bulwer, dated July 5th 1859. (١)

F.O. 78 / 1466; F.O. to Walne, dated June 25th, 1859. (٢)

والشرق معرفة مباشرة ، ويعرف مشاكل مصر عن كثب ، ويصل عن طريق هذه المعرفة إلى ما كانت طبيعته تجعله أهلاً له من رغبة في حكم حقيقى يصدر فى اتجاهه عن وحيه لا عن وحي خارجى ، ويتخذ تلك الأوضاع الغربية الحديثة التى راقته .

وكان إسماعيل يعاصر السلطان عبد العزيز (١٨٦١ — ١٨٧٦) الذى قضى مدة ولايته للعهد (١٨٣٩ — ١٨٦١) فى عزلة نائية بالريف حيث قضى حياة رتيبة خالصة من التشقيف — لهذا نشأ محروماً من المعارف اللازمة لحاكم عصرى ، بل اتصف بالغرور والعصبية والعناد والغيرة ، بحيث لم يكن يثق بأحد ، كما كان جباناً متردداً لا يستقر على قرار . كما أن والدته كانت لها عليه دالة لا تحد ، مما ساعدها بعد توليه الحكم على استغلال النفوذ : فأخذت تبيع المناصب الشاغرة وتجرى تعديلات فى الوظائف لكى توفر لنفسها مورداً ثابتاً .

ولم يقل عبد العزيز عن والدته نزوعاً إلى استغلال منصبه بعد توليه العرش وذلك لتغطية نفقات إسراره : فهو يبلد الأموال ذات اليمين وذات اليسار ، وبخاصة على حريمه (١) وقصوره — بل على المتنبيين وسباق الديكة والمراقص . ولم تكن فى تركيا قبل عهد عبد العزيز ميرانية بالمعنى المفهوم ، بل اختلطت فيها أموال الدولة بنفقات القصر — ولما كثرت الثورات وبدأت الدولة تحس بمآجرته عليها حرب القرم من ارتباك مالى ، كان لابد من الاستدانة ونشر ميرانية محددة ووضع مخصصات معينة للنفقات السلطانية مما ضايق السلطان الذى لم يتورع فى أواخر عهده عن قبول الرشوة وتولية من يستطيع أن يوسع عليه فى منصب الصدارة العظمى .

(١) كان الحريم السلطانى يضم ٩٠٠ امرأة و ٣,٠٠٠ رجل ما بين خصى ومائس وحارس وتشريفاتى .

ولكن السلطان لم يتمتع بكامل حرية التصرف في شئون الدولة - إذ سيطر على سياسة تركيا في عهده حتى عام ١٨٧٢ رجلان بارزان هما محمد فؤاد باشا ومحمد أمين على باشا . كان هذان الرجلان محبين للإصلاح وعلى جانب كبير من الخلق . وقد اقترن اسمهما في ميدان الإصلاح : إذ عملا على تسوية جميع المسائل الداخلية بحكمة وسداد رأى ، وارتبط اسم فؤاد بوجه خاص بالإصلاح المالى والقضائى . ولم يكن على وفؤاد يسمحان للسفراء الأجانب بالتدخل في شئون الدولة - وكان من الطبيعى أن يعترضوا على نزوع السلطان إلى الحكم المطلق وعلى تدخل القصر في شئون الدولة - وباتحادهما أمكنهما أن يستحوذا على نفوذ كبير لدى السلطان (١) .

أما فؤاد فكان سياسياً وأديباً - تخرج في مدرسة الطب الإمبراطورية ، واشترك - جراحاً - في حملة عام ١٨٣٠ التى وجهت ضد العرب المتمردين في طرابلس الغرب ، ثم ا طرح الجراحة والتحق بمكتب الترجمة بالباب العالى وما لبث أن شغل عدة مناصب أثبت فيها جميعاً كفاءة تستحق الانتباه : فقد أرسل في عام ١٨٤٤ إلى مدريد لتهنئة الملكة إيزابلا ببلوغها سن الرشد ، وهناك نال إعجاب البلاط ، إذ كان من الغريب أن يتكلم أحد الأتراك اللغة الفرنسية بطلاقة ، بل ويحاول تقليد لكمة السياسى تاليران . وفي عام ١٨٦٠ أرسل إلى لبنان حيث نجح في تهدئة ثورة الموارنة التى كادت تثير المسألة

(١) في عام ١٨٦٥ قال فؤاد للسفير الفرنسى : « نحن الوزيران الموجهان ؛ لنا مطلق السيطرة في اتخاذ كل القرارات . ولكننا مع ذلك لا نشبه وزراء إمبراطور الفرنسيين من حيث الاستناد إلى سيد لا يخاف تحمل المسئولية ، ولا الوزراء الانجليز من حيث الاستناد إلى أغلبية سياسية . نحن قويان ، ولكننا منعزلان ، نسوء تحت أعباء سلطتنا وما يترتب عليها من مسئولية لا تحد » . مذكوراً في :

Douin, Histoire du Règne du Khédivé Ismail, Tome I, p. ١57 .

الشرقية برمها بسبب تدخل نابليون الثالث . وظل يترقى حتى شغل أعلى المناصب خاصة وقد استحوذ على نفوذ كبير لدى السلطان عبد العزيز .

وكان على ممتاز بالأمانة والصرافة والذكاء والجد ، وكان على دراية واسعة وأفكار عميقة أتت عن طول خبرة وتجربة . كان قائماً بالأعمال في لندن في عام ١٨٣٨ ، ثم أصبح سفيراً بها في عام ١٨٤١ ، ثم رئيساً لمجلس التنظيمات ، وفي عام ١٨٥٢ شغل منصب الصدارة العظمى ، وفي عام ١٨٥٦ مثل تركيا في صلح باريس - وبعد ذلك تقلب بين الصدارة العظمى ووزارة الخارجية حيث حاول أن ينفذ سياسته الخاصة بالدولة وأملأها . فقد كان على يرى أن إحياء الدولة العثمانية أن يتحقق إلا عن طريق المعونة الأوروبية على ألا يصحبها تدخل في شئونها الداخلية ، إذ كان لا يأخذ باتجاه رشيد باشا الخاص بالاعتباس عن أوروبا . فالإصلاح - في رؤية - لا يمكن أن يكون مستمداً برمته من الخارج ، بل كان ينادى بوجوب إدخال النظم التي تتفق مع عادات الشعب وتقاليده . وكان على يحرص على تأكيد سلطة الباب العالي في ولايات الإمبراطورية ، حتى تستطيع الدولة العثمانية أن تواجه الضغط الأوروبي المتزايد : فأرسل الحملات إلى شبه الجزيرة العربية وإلى كريت والبلقان وغير ذلك ، وأصدر في عام ١٨٧١ فرماناً كان يرمي إلى القضاء على الحكم الذاتي في تونس ، وكرر ذلك في نفس العام في طرابلس الغرب ، وحاول تكراره بالنسبة إلى رومانيا . أما مصر فإنه كان يعتبرها ولاية عثمانية لا تختلف عن سائر الولايات الأخرى إلا بوراثة الحكم فيها ، ومن ثم تصديه للمحاولات التي بذلها إسماعيل لتخطي حدود تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ :

وكان إسماعيل يريد أن يتخلص من قيود اتفاقية لندن وينشئ ملكية

كذلك التي أعجب ببريقها في الغرب ، ويصدر في ذلك عن طموح شخصي لحياة تلك الملكيات . وقد وضع خطته على أساس إنقاذ مصر من المصير الذي يعرضها له ارتباطها بالإمبراطورية العثمانية التي كانت تسير في طريق الانهيار ، والسعى إلى تحقيق وضع جديد إن لم يحقق الاستقلال التام فلا أقل من توسيع امتيازات مصر بحيث تزول القيود المفروضة على الإدارة المصرية ، وتحقيق ما يقتضيه التقدم الاقتصادي من حرية عقد المعاهدات التجارية مع الدول وتكوين القوة الحربية اللازمة للدفاع عن البلاد ، وتوسيع أملاك مصر في أفريقيا ، والقضاء على مساوئ القضاء القنصلي والحد من نفوذ القناصل .

ويحاول بعض المؤرخين (١) أن يخلعوا على إسماعيل محاولة تأسيس إمبراطورية عربية مستقلة تضم كريت وسوريا وجزءاً من شبه الجزيرة العربية إلى جانب السودان - بل ومنافسة السلطان على قدم المساواة في زعامة المسلمين . ولكن إسماعيل لم يكن في وضع يسمح له بتحقيق مثل هذه الأهداف : إذ أنه أفاد من سوابق التاريخ : فقد خذلت الدول محمد علي برغم انتصاراته الساحقة ، ووقفت لإنجلترا وفرنسا في وجه روسيا خلال حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) حين حاولت القضاء على الإمبراطورية العثمانية . ولهذا وضع إسماعيل خطته على أساس توثيق علاقاته بالدولة العثمانية والتوسع في الإنفاق في العاصمة التركية لكسب الأنصار والقضاء على المناوئين . وكانت مصر مقيدة بمعاهدة لندن ، بحيث لم يكن باستطاعة واليها أن يلعب دوراً

Shukry, The Khedive Ismail and slavery in the Soudan, p. 27; (١)

Sammarco, le Règne du Khédive Ismail, p. 12;

Dicey, England and Egypt, p. 5;

Mac Coan, Egypt under Ismail Pasha, p. 277.

فعلا في تاريخ المسألة الشرقية . كان على علم بما كانت عليه الدولة من ضيق مالي ، وبجشع السواد الأعظم من كبار موجهيها - فرأى من الحكمة الاعتماد على المال لا السيف : يقدقه على ذوى النفوذ والسلطان سواء في عاصمة الدولة أو في العواصم الغربية ، وينفقه عن سعة على الصحافة التي كانت تدعوله في الشرق والغرب ، ويمد يد المعونة إلى المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية في مصر والآستانة والعواصم الأوروبية الكبرى .

وكان الغرب ينظر إلى مصر نظرة الصانع إلى شيء من صنعه . وإسماعيل يشعر بما في ذلك من خطر يهدده - فتملق هذا الغرب وخشى ممثليه ، واجتهد في كسب إعجاب الرأي العام فيه ، مؤملا أن تساعد أوروبا على التحلل من قيود معاهدة لندن . حتى إذا أخفق مسعاه ، عاد يتجه إلى الآستانة عاصمة تلك تلك الإمبراطورية العثمانية الضخمة التي ظل الولاة إلى آخر أيامهم يعدون أنفسهم من كبار موظفيها قبل أن يكونوا شيئا آخر .

الفصل الثانی

أوائل حكم اسماعیل

ومسألة قناة السويس

تنازلات الحكومة المصرية في عهد سعيد لشركة قناة السويس عن جميع الأراضي المطلوبة لإنشاء القناة الملحقة وترعة المياه العذبة وتوابعها — وهي مساحات شاسعة أخذت دون مقابل . كما اشترت الشركة نفطيش الوادى في مديرية الشرقية بثمن بخس في عام ١٨٦١ ، وسمح لها بوضع العدد الكافي من الفلاحين تحت تصرفها لتشغلهم بمعرفتها وتحت إدارتها في أى نوع تريده من الأعمال والأشغال العامة :

ومنذ البداية كانت إنجلترا على استعداد لمقاومة مشروع القناة الفرنسية ، وكان وقع هذه الامتيازات فيها لا يقل عن وقع حملة بوناپرت على مصر (١) حقيقة إن دلسبس قدم مشروعه على أنه ذو صبغة تجارية محضة ؛ ولكن منطق التاريخ كان يأبى إلا أن يدمغه بالصبغة السياسية : فقد اقترحه ريشيليو وكواپير لاستعمار أفريقيا ، وقصده به بوناپرت ضرب إنجلترا في تجارتها الشرقية . لهذا لم يكن من عجب أن يشن الانجليز معارضتهم منذ البداية للمشروع لاعتقادهم بأنه يجرمهم من تفوقهم البحري والتجارى ويضع لإنجلترا على قدم المساواة مع دول البحر المتوسط — وكان السياسى النمساوى مترنخ

قد أعلن بالفعل أن القناة سوف تحول التجارة الشرقية إلى النمسا (١). ثم إن ضعف جمهورية البندقية راجع أصلاً إلى تحول التجارة الشرقية عنها بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح.

أكل هذا صدرت الأوامر إلى لوردسترانفورد دي ردكليف (كاننج سابقاً) - سفير إنجلترا في الآستانة - بأن يبذل كل ما في وسعه لكي يقضى على المشروع في مهله ، وضربت الحكومة الإنجليزية على الوتر الحساس حين أشارت على سفيرها بأن يوضح للحكومة التركية خطورة إنشاء ذلك الطريق المائي الذي قد يؤثر على نظام الدفاع عن مصر بحيث يتوقف اتصالها بالدولة العثمانية على حسن نيات الوالي الذي قد يفيد من التسهيلات المادية التي يوفرها له حفر القناة فيخلع ولاءه للباب العالي ويعلن استقلاله مدفوعاً إلى ذلك بأطماعه الشخصية أو بتحريض أية جهة أخرى (٢).

وقد استغل كاننج شخصيته الممتازة بجانب موقف بلاده من الأزمة الشرقية ونفوذه الشخصي في دوائر الباب العالي لكي يوجه نظر الساسة الأتراك إلى أن سعيداً قد أرفق بعقد الامتياز الأول خطاباً قرر فيه أن عقد الامتياز ذاته يجب أن ينال موافقة الباب العالي وأنه لا يمكن البدء في العمل إلا بعد الحصول على هذه الموافقة من السلطان (٣). فدام السلطان لا يقر افتتاح القناة وبدء العمل فيها ، فإن أي إجراء مضاد يعتبر لاغياً قانوناً. وعلى هذه الثغرة انصب الضغط الإنجليزي في الآستانة والقاهرة على يد سفيرها كاننج (دي ردكليف) ومن بعده سير هنري بلور.

ولم تتحرك فرنسا رسمياً بعد تدخل كاننج بسبب الظروف الدولية والحربية

(١) Wilson, The Suez Canal, p: 17.

(٢) Seifeddean, England's Opposition to the Suez Canal Project,

p. 51.

(٣) سماركو : الحقيقة في مسألة قناة السويس ، ص ٤٢ .

الخاصة باشتراك (الحلفاء) ضد روسيا في حرب القرم . ولكن بعد توقيع صلح باريس في عام ١٨٥٦ بدأ نوع من الحرب الباردة في دوائر الباب العالي بين فرنسا وإنجلترا . فقد بدأ دلبس العمل في القناة ضارباً صفعاً عن الباب العالي الذي أصدر أمره إلى سعيد بإيقاف العمل (١٩ سبتمبر ١٨٥٩) معتدلاً على ما تبقى لديه من العمال الأوروبيين بعد انسحاب العمال المصريين ، ثم طلب إلى الإمبراطور نابليون الثالث حماية مشروع القناة الذي أسهمت فيه رؤوس الأموال الفرنسية ؛ فتدخل الإمبراطور رسمياً ، وقصد السفير الفرنسي - ثوفنيل - إلى الصدر الأعظم طالباً منه الحصول على موافقة السلطان على مشروع القناة .

أما الباب العالي فقد قام بدور غلب القط دون أن تكون له إرادة حرة . فلم يخطط لنفسه سياسة معينة إزاء هذه المسألة الهامة - بل انتهج خطة ، إن كانت له خطة ، تدل على أنه ألغوبة في أيدي فرنسا وإنجلترا . ظهرت كئلتان ، إحداهما ترى أن مشروع القناة لا يختلف عن أى مشروع تجارى آخر ، وتعارض بشدة في ترك تسوية المسألة للدولتين الغربيتين ، وكانت سياسة هذا الفريق ترمى إلى ترك المسألة في يد الباب العالي واحترام اتجاه إنجلترا حليفة الدولة العثمانية . أما الفريق الآخر فقد وجد نفسه في مركز حرج بين الدولتين المتنافستين وأشار بترك الأمر للدول - ولكنه لم يجد من مسلك الدول الأوربية ما يشجعه على الركون إلى إحدى الدولتين . ولكن يتخلص الجميع من هذا المأزق أصدر الصدر الأعظم على باشا مذكرة (٤ يناير ١٨٦٠) (١) إلى سفيرى تركيا في باريس ولندن مفادها أن القرار النهائى في مسألة القناة يتوقف على ضمان حقوق الدولة ذات السيادة على مصر

وسلامة الملاحة في القناة ، وذلك بأن يكون وضعهما شبيها بوضع البوغارين وبالتالي متفقاً مع مصالح أوروبا عامة وتركيا خاصة .

ورغم هذه المذكرة ومعارضة إنجلترا ، كان نفوذ دلسبس يجرف كل شئ أمامه ؛ فقد كان يباشر نفوذاً شخصياً قوياً على الوالى ، وكان يعرف جيداً كيف ومتى يفيد منه (١) . كما اشترى سعيد أسهماً أخرى ، ثم اطمأن إلى معونة فرنسا ، وعاد إلى تعصيد المشروع بكل قواه . وفي عام ١٨٦٠ زار برزخ السويس وتفقد الأعمال الدائرة هناك ، ورأى ضرورة التوسع فيها ، فأمر بزيادة عدد العمال إلى عشرين ألفاً (٢) وعندما توفى كانت مياه البحر المتوسط قد جرت ستنى بحيرة التمساح .

ورأت إنجلترا في تولية إسماعيل فرصة سانحة للقضاء على المشروع . فقد اعتقد ساستها أن الوالى الجديد أشد ميلاً إلى وجهة نظرهم من سلفه (٣) ، وكان بلور شديد الحماسة لهذا الاعتقاد - فقد زار مصر في أواخر عام ١٨٦٢ لمراقبة تطور العمل عن كثب ، وتابل إسماعيل ولى العهد حينئذ ، ولمس منه - وهو أحد كبار الملاك المحتاجين إلى الأيدي العاملة - معارضة خافتة

(١) وثائق وزارة الخارجية الانجليزية ، ف. و. ١٩٥ / ٧٢٢ - نسخة رقم ٧١ ، كلكهون إلى رسل بتاريخ ١٩ مايو ١٨٦٢ .

(٢) كانت الحكومة تسوق للشركة للعمل في كل شهر ٢٠ ألف عامل ، بل لقد يصل العدد إلى ٣٠ ألف . وقدراً أن مثل هذا العدد من العمال كانوا في الوقت نفسه يساقون في الطريق من بلادهم إلى منطقة العمل ، ومثلهم يجمعون في بلادهم تأهباً للرحيل - فيكون المجموع ٦٠ ألف عامل كل شهر . (أحمد عزت عبد الكريم : المجلد في تاريخ مصر العام ، ص ٣٥٤) .

(٣) سيف الدين ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

للمشروع ومخاوف لا تحمد . وبعد أن تولى إسماعيل الحكم ، أثر الانتظار حتى لا يغضب فرنسا أو إنجلترا أو تركيا

زيارة إسماعيل للآستانة :

كانت تسوية ١٨٤١ - ١٨٤٢ تنص على توجهه إلى مصر بمجرد ارتقائه الحكم إلى الآستانة حيث يتسلم براءة فرمان التولية وخلعته . لهذا أرسل إسماعيل نوبار إلى الآستانة ليقدم فروض الولاء للسلطان وينبئه باعترامه لزيارته ، وأهم من هذا ليتفق مع الباب العالي على وضع خطة منسجمة بصدد مسألة القناة ، طالباً نصحه بما يجب عمله في مثل هذه الظروف .

ومن الآستانة أرسل نوبار إلى إسماعيل يخبره بإشاعة تجرى في دوائر الباب العالي مفادها أن وإلى مصر سوف ينشر اسمه في جرنال الآستانة على قدم المساواة مع موظفي الدولة الآخرين الذين يقلون عنه في الرتبة (١) . في الواقع إن عالي باشا كان يريد انتهاز فرصة تولية إسماعيل لكي ينتقص من حقوق مصر . لهذا عول إسماعيل على الذهاب إلى عاصمة الدولة محافظة على مركزه وكرامته ، فبارح مصر في أوائل عام ١٨٦٣ ، وما أن وصل الآستانة حتى قصده السلطان لزيارته ، ثم توجه إلى الباب العالي حيث أجزيت له مراسم التولية . وقد أراد سير هنري بلور أن ينتهز فرصة وجود إسماعيل بالآستانة لكي يقضى على مشروع القناة برمته : فوضع أسئلة تمس مصر والقناة لكي يوجهها الباب العالي إلى الوالي الذي كان عليه أن يدلي بآرائه بصراحة ، وهي آراء كان بلور يعتقد أنها لا تخالف وجهة النظر

البريطانية واتجاه على باشا . وفي حالة استلام الباب العالي لتقرير إسماعيل كان عليه أن يأمره بوقف العمل في الحال (١) .

واكن إسماعيل الوالى كان يختلف عنه ولياً للعهد . فهو مقتنع بفائدة المشروع ، واكنه يرى أن عقد الامتياز الذى منحه سعيد للدسبس قد تضمن أخطاراً تهدد سيادة الحكومة المصرية ومستقبل البلاد ، وبخاصة في ناحيتين : الأراضي الممنوحة للشركة بالشكل الذى يجعلها دولة داخل الدولة تختمى بالامتيازات الأجنبية ونفوذ القناصل ، ثم تسخير العمال المصريين للعمل في البرزخ بأجور نافهة دون عناية بأحوالهم الصحية (٢) . فإذا كان إسماعيل يعارض المشروع ، فانما بالقدر الذى يهدم هذه الامتيازات أو ينقصها إلى الحد الأدنى دون أن يقضى على الفكرة ذاتها . لهذا لم يجد السفير البريطانى منه أذناً صاغية لمشروعه : فقد أكد له إسماعيل أنه باعتباره والى مصر لم يكن من القوة بحيث يستجلب عداء فرنسا . واكن بلور لوح بقوة لإنجلترا وأسطولها وإمكانها احتلال مصر . وانتهى الأمر باجتماع بلور بالوالى وعلى باشا اللذين تعهدا بتنفيذ خطته (٣) .

اتفاقا مارس ١٨٦٣ مع شركة القناة

وقد أراد إسماعيل أن يفوت على السفير البريطانى غرضه — ففكر في خطة إيجابية تضعه هو والباب العالي أمام الأمر الواقع : لقد خشى أن يضيق

(١) Husney, le Canal de Suez et la Politique Egyptienne, p. 301.

(٢) انظر عبد العزيز الشناوى : السخرة في حفر قناة السويس .

(٣) سيف الدين ، ص ١١١ .

استقلال مصر الذاتى إذا ما اعتمد على معارضة الحكومة العثمانية وحدها — بل ربما قضى على المشروع برمته . وفى الواقع لقد تم اتفاق إنجلترا والباب العالى فى مسألة القناة بشكل يحد من سلطته ولا يترك له مجالاً للاختيار . أليست مسألة العمال والأراضى من المسائل الداخلية ؟ ألا تعطيه التسوية حرية التصرف فى مثل هذه الحالات ؟ لقد اشتم إسماعيل من مشروع بلور أن حقوقه وسلطته لا تلقى أى احترام . ولقد أوضح له اتصاله بالسفير البريطانى نوعاً معيناً من التهديد . فإذا كان القصد من مشروع بلور هو القضاء على السخرة وإتياز الأراضى ، فلم لا يفوت إسماعيل على السفير غرضه ؟

ماطل إسماعيل فى الإجابة على أسئلة بلور ، وفى نفس الوقت قابل سفير فرنسا مسيو دى موستييه De Moustier وأكد له أنه من أنصار مشروع القناة المتحمسين ، وأن الأعمال فى البرزخ ان توقفت (١) . وما أن رجع إلى مضر حتى قابل فردنان دلسبس مقابلة ودية ووعده بالعون والمساعدة . وقبل أن تصدر مذكرة الباب العالى طبقاً لمشروع بلور ، أبرم إسماعيل مع شركة القناة اتفاقين هامين (١٨ و ٢٠ مارس) لهما صفة تجارية لا سياسية : أخذت الحكومة المصرية على عاتقها حفر الجزء من ترعة المياه العذبة الممتد من القاهرة إلى وادى الطميلات — وكانت الشركة قد قامت بحفر الجزء الآخر الممتد من الوادى إلى بحيرة التمساح . وكان غرض إسماعيل من هذين الاتفاقين تجنب المنازعات الخاصة بتمليك الشركة للترعة وانتزاعها ملكية الأفراد من الأراضى التى يقتضيها لإنشاؤها . وقد تنازلات الشركة للحكومة

عن حقوقها في ملكية الأراضي الواقعة على طول هذه التربة واتفقا معا على تنظيم دفع الالتزامات المالية الباقية (١) .

مذكرتا أبريل

ثم أصدر الباب العالي مذكرتين إحداهما إلى سفيرى تركيا في لندن وباريس (١٦ أبريل) ، والأخرى إلى والى مصر (٢ أبريل) - وقال الباب العالي انه لما كان قد تلقى تعليمات من الدول ، فإنه أثر أن يجرى وراء مصالحه الخاصة التي لم تكن تتناقض مع حفر قناة السويس ، وأنه رغم عدم رغبته في القضاء على المشروع ، إلا أنه لا يوافق عليه إلا إذا ضمنت حيدته . وأصر الباب العالي على وجوب إلغاء السخرة ذات النتائج الخطيرة على الزراعة المصرية والمناقضة لقوانين الإمبراطورية التي لا يقرها والى الحديد ، كما أصر على وجوب إلغاء استعمار الأجانب للأراضي الواقعة على جانبي تربة المياه العذبة في السويس ذلك الاستعمار الذي يضع على الحدود المصرية سكانا لا يخضعون لتشريع أجنبي . وبعد القضاء على هذين الامتيازين اللذين لا يعترف بهما الباب العالي ، للشركة أن تمتنع عن العمل ، ويتفق والى مع الباب العالي على تعويضها عما تكبدته من نفقات حتى ذلك الوقت ، ثم يتعهدان سويا بتنفيذ المشروع بطرق مباشرة أو غير مباشرة (٢) . وقد حددت هذه المذكرة موقف الباب العالي من قناة السويس للمرة الأولى ، وأعطت الشركة مهلة قدرها ستة شهور لكي تقبل هذه الشروط أو تتنازل عن العمل للحكومة المصرية .

De Lesseps, lettres, Journalet Documents, 4.Serie, p. 290.

(١)

Sammarco, Précis, pp. 153-4

(٢)

وفي الوقت الذي غضبت فيه فرنسا من مذكرة ٦ ابريل ، فوجئت
انجلترا باتفاق ١٨ و ٢٠ مارس . لهذا لام بلور مستر كلاركهون Colquhoun

قنصل انجلترا العام في مصر — لعدم حيولته دون عقد الاتفاقية . ونصح
بلور وزارة الخارجية الإنجليزية بتوجيه خطاب شديد الالتهج إلى الوالي ؛
فأرسل لورد رسل إلى إسماعيل يخبره أنه قد تحدى السلطان بعدم انتظار
قراره الذي كن قد طلبه (مذكرة ٢ أبريل) وسمح لنفسه بالوقوع في
أحاييل رجال شركة القتال (١) . ثم كلف كلاركهون بإقناع الوالي بطاعة
أوامر السلطان (أى تنفيذ مضمون المذكرة) ، ووجه نظره إلى أن الوالي
لا يعدو أن يكون حاكماً إدارياً يباشر سلطته باسم سيده ، وأنه لا يتمتع بأى
حق في منح دلسيس حقوقاً تخص عبد العزيز (٢) .

زيادة السلطان عبد العزيز لمصر

وفي تلك الأثناء قرر السلطان عبد العزيز أن يزور مصر ، وكان هذا
القرار مشاراً للتساؤل لأن أحد السلاطين الأتراك لم يقم بزيارة البلاد منذ
أن فتحها السلطان سليم في عام ١٥١٧ . وفي الحق إن مصر قد أصبح لها
وضع خاص في نطاق الإمبراطورية العثمانية ؛ وبعد استقرار أسرة محمد
على في حكم مصر ، لم يعد المصريون ينظرون إلى آل عثمان نفس نظرتهم
الماضية — « فولى النعم » الذي يحسون به باستمرار هو الوالي من أسرة محمد

Hoskins, British Routes to India, pp. 360-1; Husney, op. cit., (١)
pp. 301-2

Douin, I, p. 55

(٢)

على . لهذا رأى ساسة الآستانة أن يعيدوا إلى أذهان المصريين فكرة الولاء للسلطان ، وهى الفكرة التى كانت تتمشى مع أطماع السلطان عبد العزيز الذى كان يتجه إلى تأكيد السلطة الإمبراطورية فى كل مكان . وكان عبد العزيز قد أفصح عن رغبته فى القيام بتنفيذ بعض ما جاء فى الخطط الهمايونى (١) من إصلاحات كانت تعتبرها الدول شرطاً لا بد منه لاشتراكها فى المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية . ولكن قبل البدء فى تنفيذ برامجه كان عليه أن يضع الخطط التى يسير على نهجها ، مما كان يستدعى التعرف على ما يفعله الغير - وخير وسيلة لذلك هى الاطلاع الشخصى بالقيام بالرحلات : فعبد العزيز قد صمم فى بداية عهده على التعرف بنفسه على بعض ما يجرى فى البقاع التى يحكمها ، ولم يكن يرضى بأن يكون ألعبه فى أيدي مستشاريه الأوروبيين ووزرائه الأتراك - وقد ذكر المقربون إليه أنه كان شديد الحساسية لنقص تعليمه الواضح جداً فى مقارنته بالتعليم الذى كان يتلقاه أبناء الأسرة الحاكمة فى مصر على النمط الأوروبى (٢) . وكانت مصر هى القطر الشرقى الذى يفوق غيره استعداداً لقبول الأفكار والمؤثرات الغربية . فقد أقيمت فيها منشآت زراعية وصناعية ، وتوفرت لدى حكامها وسائل مواصلات لا توجد فى تركيا ذاتها : من سلك حديدية وطرق معبدة وقنوات عذبة ، إلى حركة تجارية نشطة : ولهذا كان الكثير مما كان السلطان يبغي التعرف عليه وإدخاله فى ولاياته المختلفة يوجد فى مصر (٣) .

(١) برناسج إصلاحى أعلنه السلطان عبد الحميد فى عام ١٨٥٦ . انظر النص فى : محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ص ٢٥٤ - ٢٦٠ .

(٢) وثائق عابدين الأمريكية : ج ٣ المراسلة رقم ٣٢ بتاريخ ١٨ ابريل ١٨٦٣

(٣) Gardey, Voyage du Sultan Abdul Aziz, pp. XXVIII, XXIX.

وقد تساءلت أوروبا عن سر اهتمام السلطان عبد العزيز بزيارة مصر ، واشتمت باريس أنه كان يريد أن يشرك والى مصر فى تذليل مصراع تركيا المالية (١) . أما سير هنرى بلور فقد استعد لإحباط الرحلة بكل ما أوتى من قوة : فقد كان يخشى أن تؤثر ذلاقة دلسيس فى السلطان فيستدرجه إلى تحييد وجمة نظره الخاصة بمشروع القنطرة (٢) . وعيناً حاول تثبيط عزيمه عبد العزيز بالتلويح باحتمال نشوب الثورة فى الآستانة أو بلغاريا أثناء غيابه ، أو بتفاقم القلاق فى الولايتين الدانوبيتين ، أو بالمسألة المالية وانشغال الباب العالى بقرض جديد لتغطية فوائد الديون .

وفى الباب العالى رجب فرىقان يحبذ الرحلة السلطانية : فعزب فؤاد باشا كان يريد أن يبعد السلطان عن العاصمة بما فيها من مستشارين ونصحاء فيعيد بذلك لسيطرة فؤاد عليه (٣) . كما أن الصدر الأعظم كامل باشا - زوج عمه الوالى ، ومصطفى باشا فاضل - أخاه - كانا يحبذان الرحلة رغبة فى إحراجه . وكان فؤاد (٤) ذاته وعالى (٥) يعارضان فى تنفيذ هذه الرحلة خشية أن يضطر السلطان إلى أن يقطع لمثل الدزل فى مصر أو للوالى وعودا تمس مصالح الدولة وتقاليدها ، ولما لم يكن باستطاعتها مواجهة السلطان بهذا الرفض ، فقد حاولا إقناعه بعدم تهيو صحتة للرحلة البحرية وعدم

Douin, I, p. 8

(١)

Sammarco, Précis, p. 140.

(٢)

Millingen, la Turquie sous Abdul Aziz, pp. 268-70.

(٣)

(٤) سارى عسكر الجيوش ووزير الحربية .

(٥) وزير الخارجية .

سمّاح أحوال الدولة المالية بهذه النفقات التي ليس من ورائها طائل . ولكن عبد العزيز كان مصرّاً على القيام بالرحلة — فأقنع صوب مصر في ٣ أبريل بصحبة فؤاد باشا ووزير البحرية القبطان محمد باشا وحاشية لإمبراطورية كبيرة تضم ابنه الأمير يوسف عز الدين . وفي العاصمة المصرية قضى عبد العزيز عشرة أيام في ضيافة الوالي لقي فيها الكثير من مظاهر الإكرام والحفاوة .

وخشية أن تؤدى زيارة السلطان إلى تأثره برجال شركة قناة السويس ، أرسل سير هنري بلور سكرتيره ستيفنس Stevens ليشد أزر كلكهون ، وأشارت الحكومة الإنجليزية على قنصلها العام في مصر بأن يبذل جهده لإقناع الوالي بالغاء الاتفاقين . وتوجه كلكهون لمقابلة فؤاد باشا يوم وصوله إلى الاسكندرية وأكد له أن الحكومة الإنجليزية ستساعد الباب العالي بكل قوتها إذا ما اضطر إلى ارغام الوالي على الطاعة . وفي اليوم التالي قابل كلكهون الوالي وصرح له بأن مسلكه فيما يتعلق بالقناة قد سبب غضب كل من الباب العالي وإنجلترا . ثم ذكر له أن لديه أوامر فحواها أن الاتفاقين المعقودين غير قانونيين لأنهما يناقضان التأكيدات التي سبق له أن قطعها له ولسفير إنجلترا في الآستانة ؛ وأخير أصرح له بأن الحكومة الإنجليزية ستقف في بجانب حقوق الباب العالي . ثم توجه كلكهون إلى فؤاد باشا وأشار عليه بتوجيه نظر الوالي إلى طاعة أوامر الباب العالي (١) . أما الحكومة الفرنسية فلم تكن مقتنعة بخلو زيارة السلطان من الدوافع السياسية ، فأصدر وزير الخارجية الفرنسية مسيو دروان دى ليس Droin de Lhuys تعليماته إلى قنصل فرنسا العام في مصر مسيو

تاستو Tasto يكلفه بمراقبة نشاط السلطان ، وأن يتبين ما إذا كانت تتخذ قرارات متعلقة بقناة السويس دون علم من فرنسا (١) ، وأرسل موسييه إلى تاستو يخبره بالتيارات القائمة ، وأن السلطان - قبل مبارحته الآستانة - قد واجه ضغطاً نشطاً مستمراً من جانب السفير الإنجليزي بقصد القضاء على مصالح فرنسا في برزخ السويس . لهذا فكاكاد إسماعيل يخبر تاستو بضغط كلكتيون عليه حتى توجه القنصل الفرنسي لمقابلة فؤاد باشا الذي تهرب بقوله إنه لا يوجد بمصر سراء الباب العالي أو سفراء الدول ؛ وأنه لا يرى في السلطان وحاشيته سوى ضيوف وإلى مصر : لهذا لمع فؤاد لتاستو أنه لا يمكنه أن يبرم شيئاً إلا في الآستانة ، فرد تاستو بأن الحكومة الفرنسية لا تقر المفاجئات فيما يتعلق بأي قرار لا تراعى فيه وجهة نظرها . وكان هذا التصريح المحدد الصادر في الوقت المناسب بمثابة تحذير لفؤاد باشا ؛ ولهذا فبرغم جهود كل من ستيفنس وكلكتيون ، لم يستطع أحدهما أن يحصل منه على تصريح أو اتفاق يؤيد وجهة النظر الإنجليزية (٢) . أما إسماعيل فقد رفض أن ينقض الاتفاقين ، قائلاً لكل من خاطبه في شأن القناة أنها أصبحت أمراً واقعاً بالفعل (٣) . لهذا لم تضاف رحلة السلطان شيئاً جديداً إلى مسألة قناة السويس .

كذلك كان من المنتظر أن يؤثر وجود السلطان في مصر على مركز وإلى البلاد - فإن ظهور خليفة المسلمين بصحبة أمراء البيت المالكة واثنين

Hallberg, The Suez Canal, p. 199.

(١)

Zananiri, le Khédivé Ismail et l'Egypte, p. 50.

(٢)

Douin, I, pp. 52 etc

(٣)

(٣)

من الوزراء الهامين في الباب العالي - كل هذا كان لابد أن يمس مركز اسماعيل خصوصاً إذا ما جرت حادثة تسترعى الانتباه ، وتزعزع مركز الوالى في نظر المصريين . ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ؛ إذ لم تدر أثناء إقامة عبد العزيز في مصر أية مناقشات سياسية تمس مركز البلاد ، ولم يصدر عن السلطان ورجاله ما يغض من مركز الوالى ، بل أبدى سروره من تقدم البلاد في عهده (علماً بأن اسماعيل لم يحكم مصر إلا لبضعة شهور) ، وإننى عليه علناً . وقد قال عبد العزيز في الحفلة الرسمية التي أقيمت في القلعة وحضرها رجال السلك السياسى (١) : « لم يكن غرضى من القدوم إلى مصر سوى إعطاء واليها دليلاً جديداً على حسن نيتي وتقديرى الشخصى له ، ومشاهدة ذلك الجزء الهام من الإمبراطورية . إننى أكرس كل جهودي للعمل على تقدم أملاكى ورفاهية جميع طبقات السكان فيها وتوثيق روابطنا بأوروبا . وإننى لعلئ تمام اليقين من أن الوالى يسير في نفس هذا الاتجاه ، وأنه سيقوم بمهمته على أحسن وجه لأنه يسير على خطى ذلك الرجل الممتاز من أمتنا (يقصد محمد على) » .

وفي الحق إن زيارة السلطان لمصر قد أكدت مركز الوالى الأدبى : فقد حصل على وسام المحيدية ، أرفع أوسمة الدولة العثمانية ؛ كما حصل كثير من رجال الحكومة المصرية على الأوسمة والألقاب المناسبة (٢) . كما تدعمت الميراث التي اكتسبتها الحكومة المصرية تدريجياً منذ عام ١٨٤١ - فقد كتب

(١) وثائق عابدين الأميركية ، ج ٣ ، رقم ٣٢ .

(٢) حصل نوبار على رتبة الباشوية ، فكان أول مسيحي يتمتع بهذا اللقب

في مصر .

قنصل فرنسا العام إن مركز والى مصر الأدبى قد تدعم لسبب واحد هو أن حقوق البلاد لم تنتقص فى شىء (١). ولم يدع إسماعيل فرصة الزيارة السلطانية دون أن يحاول الإفادة منها : فقد بالغ فى تقديم المنايا والتحف الفاخرة حتى ملأ بها سفينة برمتها للسلطان نفسه وأمراء بيته السلطانى وكبار رجال دولته ، وزود فؤاد باشا وحده بستين ألف جنيه رشوة من أجل خدمات أداها أو كان مفروضاً أنه أداها فى سبيل تعزيز صلات الصداقة بين السلطان والوالى (٢).

بعثة نوبار الى الأستانة

١. وبعد رحيل السلطان فضل إسماعيل أن يتقرب من الباب العالى : فلإن الضيغط الشديد الذى واجهه من بجانب القنصل الانجليزى ، وتهديد الساسة الانجليز بعزله إذا لم ينتفض اتفاقه مع الشركة - كل هذا لم يترك له مجالاً للاختيار . فلم يكن أمامه سوى العمل على مرضاة السلطان دون أن يغضب فرنسا . أما الباب العالى فقد انشغل بمسألتين : الأراضى الممنوحة للشركة ، وتسخير العمال المصريين فى برزخ السويس - وكان من شأن إلغاء السخرة أن يظهر السلطان بمظهر المهتم برفاهية الشعب المصرى . ولكن ألا يشتم من القضاء على هذين الامتيازين تحقيق الأمانى الانجليزية ومجافاة فرنسا ؟ فى الحق ان الوالى لم يكن يستطيع القضاء على الامتيازين رغم صدق تحذير السلطان خوفاً من إغضاب شركة القناة والحكومة الفرنسية - وبالفعل

أخبر القنصل الانجليزى (٢٧ مايو ١٨٦٣) أنه لا يمكن إجراء أى تعديل فى الأوضاع القائمة دون أن يعرض نفسه لدرجة كبيرة من الضغط ليس باستطاعته تحملها (١) . وكان استماعيل يشير باستمرار إلى فرمان ١٨٤١ ، ويؤكد أن السخرة مسألة تنظيم داخلى، وأنه على فرض أن خط شريف جلعانة لا يقرها، فإن العرف قد جرى منذ أزمة التنظيمات على أن تعدل القوانين التركبية المطبقة فى مصر بما يتمشى مع عادات أهلها وما جرى به العرف فيها. وردت شركة القناة على مذكرة إبريل فقالت ان السخرة قد جرت بها العادة باستمرار فى مصر ، وأن العمال الوطنيين الذين يعملون فى البرزخ يتقاضون أجوراً ويحصلون على الطعام والعناية الصحية ، ثم نحت إلى أن شركة البنسولار وأورينتال لا تزال تسخر العمال الوطنيين فى تحميل البضائع وتفرغها فى السويس دون أجر . وفيما يتعلق بالأراضى أشارت الشركة إلى أنها لازمة لتحويل الصحراء إلى مناطق خصبة ، وأنها من مصادر الدخل الهامة التى وعد بها المساهمون فى المشروع (٢) .

أما إنجلترا فكانت لا تزال تصر على تطبيق ما تضمنته مذكرة تا إبريل بحدا فيهما . وقد صرح بالمرستون فى مجلس العموم (١٥ مايو) بأن السلطان والوالى سيجدان من إنجلترا كل مساعدة . فأصر الباب العالى على ضرورة تنفيذ مذكرة إبريل ، وأراد فراد باشا - الذى أصبح صدر أعظم بعد رحلة السلطان إلى مصر - أن يدير منطقة القناة وأن يقيم بها تحصينات تحرسها

قوات تركية خوفاً من وقوع المنطقة في يد شركة أجنبية . ولكن إسماعيل فوت عليه هذه الخطوة في أواسط ابريل حين عين حاكماً مصرياً للبرزخ تؤيده ضبطيات وطنية — فحكم الأتراك للبرزخ يحرم مصر من مورد هام إذ ستضيع منها ضريبة المرور المفروضة على التجارة ، وبالمخصوص بعد اكتمال قناة السويس .

وفي ظل التيارات المتضاربة أرسل إسماعيل نوبار باشا إلى الآستانة في يونية لكي يرضى كلا من إنجلترا وفرنسا والباب العالي دون أن يتنازل عن حقوق مصر . وقد أمر الوالي مبعوثه بأن يحصر مهمته في طلب الشروط الآتية (١) من الباب العالي :

(١) إلغاء الشرط الموجب على الحكومة المصرية تقديم عمال من قبلها إلى الشركة ، فإن لم يمكن فتخفيض العدد من ٢٠ ألف إلى ستة آلاف ، ورفع أجورهم مع إعفائهم من الخضوع لسيطرة الشركة حتى يبقوا خاضعين للحكومة المصرية وحدها .

(ب) استعادة الأراضي التي منحها سعيد للشركة ،

(ج) مراجعة مقاييس القناة على يد لجنة من المهندسين حتى تكون صالحة لمرور السفن التجارية وحدها .

وبعد وصول نوبار إلى العاصمة التركية عول على الاعتماد على إنجلترا للقضاء على امتيازات شركة القناة ، وعلى فرنسا للتغلب على محاولة كل من إنجلترا والباب العالي فرض السيادة العثمانية على مصر . أما الباب العالي

فكان يمكن اكتسابه بالطرق المألوفة . وكان سير هنرى بلور يرى أن نوبار معاد لقناة السويس . وقد ذكر له نوبار أن الوالى يعترف بضرورة استرجاع الأراضى التى أعطاها سعيد للشركة عن طريق الشراء ، وأنه سيدفع نفقات ترعة المياه العذبة التى حفرتها الشركة ويكملها على نفقته الخاصة ، وأشار نوبار إلى أن اسماعيل يخشى القضاء على السخرة بحكم أن الشركة ستفهم من ذلك محاولة القضاء على المشروع برمته . وكان رد بلور أن إنجلترا استندت الوالى بشدة فيما لو ألغى السخرة وحاولت فرنسا أن تجبره على إبقائها (١) . وقابل نوبار المركيز دى موستييه الذى أخبره بأن الحكومة الفرنسية على استعداد لأن تساعد الوالى فى المحافظة على الوضع الذى حصلت عليه مصر ، وأنها لن تشجع الأتراك على إقامة قلاع على الأراضى المصرية (٢) .

أما فؤاد باشا فقد أعلن أنه على استعداد لتحمل السخرة إذا ما ألغى امتياز الأراضى . لهذا اعتقد بلور أن الوالى والصدر الأعظم على اتفاق ، وحاول أن يحمل الباب العالى على عقد اتفاق وفق القواعد الآتية (٣) :

(أولاً) يوافق الوالى على ما تتضمنه مذكرة أبريل وينفذها فى ظرف مدة معينة (٤ - ٦ شهور) ، وإذا عجز عن ذلك يوقع مع الشركة اتفاقاً يوافق عليه الباب العالى .

(ثانياً) يقبل الاتفاق إذا ما رجعت إلى الوالى ترعة المياه العذبة والأراضى التى تمتلكها الشركة .

Ibid ,,

(١)

Douin, I, p. 61

(٢)

Douin, I, pp. 57-67.

(٣) عن مفاوضات نوبار فى الأستانة انظر

(ثالثاً) تلغى السخرة وتستبدل بتنظيم القصد منه توفير الأيدي العاملة سواء لشركة القناة أو لأية شركة أخرى أو للحكومة المصرية نفسها ، إذا ما رغبت في حفر القناة البحرية . ووفقاً لهذه القاعدة يوجه نظر المديرين والحكام إلى عدم إجبار أحد من الوطنيين على السخرة وأن يدفع لكل عامل أجر واف .

(رابعاً) يحدد اتساع القناة البحرية بشكل يجعلها صالحة لممر السفن التجارية وحددها على اعتبار أن صلاحيتها لممر السفن الحربية من شأنها أن تدفع الباب العالى إلى الرغبة في تأكيد حقوقه وهذا مما لا يرضى الوالى ، مما قد يؤدى إلى نشوب صعوبات من الصواب تلافيها .

وبعد أن تفاهم نوبار مع بلور توجه لمقابلة مستييه وأعلن له أن الوالى يعارض في امتيازات الأراضى التى منحها سعيد للشركة ، وأن غرضه ليس المحافظة على الاتفاقات التى عقدها سعيد مع دلسبس بقدر الوصول إلى اتفاق يضعف في يد الحكومة المصرية الجزء من التبعة الحلوة الواقع بين تفتيش الوادى والسويس . ورد السفير الفرنسى بأن هذه المسألة تناقش فيما بين الوالى والشركة ، وقال إن كل ما تريده الحكومة الفرنسية هو تكملة القناة البحرية وحماية الأموال الفرنسية . ووافق كل من على وفود والحكومة الإنجليزية على مشروع بلور الجديد . ولكن نوبار أبدى مخاوفه من رفض الشركة التخلي عن الأراضى فى حالة إرغامها على إلغاء السخرة ؛ فكتب إلى الباب العالى مذكرة نصت على تكليف الوالى بتوفير ستة آلاف عامل

للشركة لمدة سنتين إذا ما رأى ذلك ضرورياً. وقد استعان فؤاد باشا بأراء نوبار وأخذ يستعد لإرسال مذكرة جديدة للوالى . وذكر نوبار لموستييه أن الباب العالى سيعطى موافقته من حيث المبدأ على القناة ، ثم يترك للوالى أن يتخذ مع الشركة كل الإجراءات التى تضمن للحكومة العثمانية حقوقها . ثم وجه نوبار نظر السفير إلى ضرورة مراعاة وجهة نظر الوالى ، أى وجوب تنازل الشركة عن كل امتيازات الأراضى ، وزيادة أجور العمال حتى لا يكون هناك فرق بينهم وبين العمال الأحرار . وكان رد موستييه على ذلك أن هذه المسألة لا تناقش إلا بحضور مدير الشركة ، واقترح على نوبار أن يتوجه إلى باريس بعد صدور المذكرة الجديدة لكى يتفق مع دروان دى ليس وفرندان دلسبس .

وفى أوائل أغسطس صدرت المذكرة (١) التى نصت على موافقة الباب على القناة من حيث هى ممر بحرى وتجارى ، ولكن بشرط أن يتفق الوالى مع الشركة على استرجاع الأراضى وترعة المياه العذبة ، وأن يلغى السخرة ويوجد الضمانات الكافية لأن تقتصر التمتناة على التجارة وحدها ، ثم يعطى إسماعيل مهلة قدرها ستة أشهر لكى يجرى مع الشركة اتفاقاً معقولاً ، على أن تصبح مذكرة إبريل نافذة المفعول إذا ما انتهت هذه المهلة دون عقد اتفاق بين الطرفين . وكانت مذكرة أغسطس نصراً واضحاً لإسماعيل ، وهى تثبت مهارة نوبار — إذ عادت مسألة القناة من الناحية الدبلوماسية إلى المجال التجارى الصرف ، مما كان يضعف المعارضة الانجليزية . وأصبحت .

القاهرة قاعدة للنشاط الدبلوماسي بهذا الصدد بدلا من الآستانة: فإن تفويض إسماعيل لإجراء اتفاق مع الشركة قد حول قاعدة المباحثات عن العواصم الغربية وعاصمة الدولة — مما أشعر الوالى باستناده إلى تعليمات الباب العالي الواضحة والمحددة ؛ فالآستانة في هذه المرة قد منحته قوة جديدة تشد أزره دون أن تقيد يديه .

تحكيم نابليون الثالث

وما أن علم إسماعيل بنحوى المذكرة حتى بعث إلى دلسبس يخبره بمضمونها ويطلب منه أن يتعاون معه في جو ودي « لكي يسير المشروع الضخم في طريقه سيراً منتظماً بعيداً عن كل الصعاب والعوائق » (١) . ثم بعث نوبار إلى باريس لكي يبلغ مجلس إدارة الشركة بشروط الباب العالي ويواصل السعى لحل مسألة الأراضي برمتها ومسألة السخرة . وقد سر الوالى لهذه الخطوة التي أضفت عليه مظهر الهيبة والسيادة ، واكسبت مصر في نظر الدول منزلة لم تحرزها منذ أيام محمد علي . وشن نوبار حملة صحفية على الشركة في باريس ؛ ولكنها ، ومن ورائها الحكومة الفرنسية ، رفضت شروط إسماعيل المبينة على مذكرة أغسطس . ولجأ مجلس إدارة الشركة إلى إمبراطور فرنسا ودعاه إلى التدخل ليحكم في هذا النزاع . ورحب إسماعيل من جانبه بهذه الخطوة لكي يظهر للرأى العام الأوروبي أنه غير معاد لمشروع قناة السويس (٢) وتوصل نوبار في ٢١ ابريل ١٨٦٤ إلى عقد اتفاق مع دلسبس

De Lesseps, op. cit. , 4 Série, pp. 316-18

(١)

Sammarco, Règne, p. 72.

(٢)

وافق فيه هذا الأخير على إلغاء السخرة وإعادة الأراضي المتنازع عليها إلى الحكومة المصرية . وتشكلت في باريس لجنة إمبراطورية لوضع قواعد التحكيم ، ووافقت من حيث المبدأ على إنقاص مساحة الأراضي الممنوحة للشركة وإلغاء السخرة في نظير تعويض مالي تدفعه الحكومة المصرية .

واكن هذا لم يرض سير هنري بلور الذي احتج على أن يسلم الإمبراطور جزءاً من أراضي السلطنة ، ولو كان ذلك برضى الوالى أو طلبه . وأعلن بلور أن السخرة نظام لا يقره الباب العالى بحكم أنه مناقض لقوانين الإمبراطورية — فاذا ما أقر الإمبراطور شرعية شرط ينافى قوانين الإمبراطورية، فإن معنى ذلك تحول سيادة الآستانة على مصر إلى باريس. (١) وأدى ضغط بلور على الباب العالى إلى صدور التعليمات إلى سفير تركيا في باريس — جميل باشا — لكى يعارض نصوص التحكيم (٢) وأمره بأن يراقب نشاط اللجنة الامبراطورية دون أن يذكر اسم الباب العالى أو يزجه في هذه المسألة. وفسر جميل باشا هذه التعليمات بأنها تعنى أن عليه أن لا يقول شيئاً ، ووضع تلغراف الباب العالى في جيبه في انتظار زيارة نوبار له . ولما يصل لنوبار باشا شيء من هذا ، اعتقد انه قد ترك وحيداً في هذه المسألة ووقع الاتفاق مع دلسبس وزار جميل باشا ليبلغه بما حدث (٣) . وفي ٦ يولييه سنة ١٨٦٤ صدر حكم نابليون الثالث ، وأقر إلغاء السخرة مع تعويض الشركة بمبلغ ٣٨ مليون فرنك (٤) وتنازل الشركة عن الجزء الذى حفرته

(١) سيف الدين ، ص ١٢١ .

(٢) نفس المرجع ونفس الصفحة .

Hallberg, op. cit p. ٢٥6

(٣)

(٤) كان الفرنك في ذلك الوقت يساوى ٣,٨٥٧٥ قرشاً .

من التبعة العذبة ، مع حقها في أن تأخذ منها مقداراً معيناً في كل يوم حتى يتم حفر القناة البحرية وفي أن تعفى سفنها من الرسوم . ووافق الإمبراطور على اتفاق دلسبس . — نوبار بشأن الأراضي — وبمقتضاه لا تترك للشركة سوى الأراضي اللازمة لنجاح المشروع ، وقد قدرت بثلاثة وعشرين ألف هكتار (١) ، منها ١٠,٢٦٤ على جانبي القناة البحرية وملحقاتها ر ٩,٦٠٠ هكتار للتبعة العذبة و ٣ آلاف لمباني الشركة . أما الأراضي الأخرى التي انضمت لعدم لزومها للمشروع — ومساحتها ٦٠ ألف هكتار — فقد تقرر لإعادتها للحكومة المصرية ، وقد بلغ مجموع التعويضات التي كان على الحكومة المصرية أن تدفعها للشركة ٨٤ مليوناً من الفرنكات تدفع في بحر ١٦ سنة .

موقف الباب العالي

وكانت تنقص حكم الإمبراطور الدعامة القانونية — فحين احتكم اسماعيل إلى نابليون الثالث لم يكن قد حصل سلفاً على موافقة الباب العالي ، أي أن حكم الإمبراطور كان يقيده هو دون أن يلزم الباب العالي بشيء . ورغم أن الحكومة الإنجليزية قد اقتصت بأن اكتمال القناة أمر لا يمكن تجنبه (٢) ، فإنها لم تكن في معارضتها : حقيقة إن تنازل الشركة عن الأراضي الزائدة

(١) الكيلو الريع — ١٠٠ هكتار مربع .

(٢) يبدو تحقق المجترة من حتمية نجاح مشروع القناة من أنها بدأت تبنى في مالطة ميناء جديداً مزوداً بترسانات خاصة تحميها قلعة من الطراز الأول ، وأنها عملت على مواجهة الزيادة في حركة النقل عبر البحر المتوسط نتيجة لا اكتمال القناة ثم أخذت تحصن عدن .

عن حاجتها كأن من شأنه أن لا يدع لها أية فرصة للحصول على نفوذ سياسي كبير في البلاد ، الأمر الذي من شأنه ، بالإضافة إلى السخرة ، أن يضع حداً لمخانب كبير من المعارضة الانجليزية . ورغم ما كان متوقفاً من أن إنجلترا ستعدل مساكنها العدائي إزاء مشروع القناة فتقر الأمر الواقع ، إلا أنها واجهت حكم الامبراطور بعاصفة من الحملات العدائية لم تكن مثارها الكميات الكبيرة من الأموال التي كان على مصر أن تدفعها ، بل مساحة الأراضي المسموح بها للشركة : وقد أعلنت وزارة الخارجية الإنجليزية أن الأراضي التي منحها حكم الإمبراطور نابليون الثالث للشركة هدفها استعماري وفصل مصر عن ممتلكات السلطان — لهذا وجب على السلطان ألا يمنح الفرمان إلا إذا انقصت مساحة الأراضي الممنوحة للشركة بحيث تفي بحاجة المشروع ، لا أكثر ولا أقل . وقد نبه هنري بلور دوائر الباب العالي إلى أن الأراضي التي سمح بها الحكم الإمبراطوري للشركة من شأنها أن تعطى الشركة السيطرة على كل النقاط الهامة بما فيها بور سعيد والسويس وغيرها ، وحذرهما من أن مخازن اللاسلكي وغيرها ليست سوى حصون مقلعة . ثم أضاف أن الباب العالي في حالة قبول الوالي لشرط الحكم ، لم يزل حراً في قبول أو رفض كل شرط تغلب عليه الصفة السياسية . وأخيراً اتفق مع الوزراء الأتراك على تنسيق العمل ومخابرة الحكومة الفرنسية في أمر تعديل حكم الامبراطور (١) .

وبالفعل جرت مفاوضات بطيئة القصد منها التوصل إلى نتيجة نهائية .

(١) سيف الدين ، ص ١٢٢ — ١٢٣ .

وأرسل الباب العالي « موظفاً ذا رتبة عالية ممن يوثق فيهم » لكي يقوم بتحريات القصود منها التأكد مما إذا كان حكم الإمبراطور مبالغاً فيه ، وما إذا كان من الممكن التنازل عن الأراضي دون المساس بسيادة الباب العالي . وكان هذا الموظف هو عثمان باشا نوري رئيس أركان الحرب الذي بارح تركيا في ٢٠ أكتوبر ١٨٦٤ إلى مصر ليتأكد من عدم إمكان استغلال الأراضي التي سمح بها حكم الإمبراطور في أغراض حربية أو استثمارية . وقد زار المبعوث العثماني برزخ السويس وأبدى حماسه لمشروع القناة ، وفي النهاية أقر بأن الأمر بحاجة إلى ١٧٨٥ هكتار بالنسبة إلى القناة البحرية و ٦١٥ هكتار بالنسبة إلى ترعة المياه العذبة ، وعقب بأن حكم الإمبراطور مبالغ فيه جداً (١) . وقد أعطى هذا التقرير سنداً جديداً لمعارضة سير هنري بلور واسترعى في نفس الوقت انتباه مسيو دروان دي ليس . وكان قد اتفق مبدئياً قبل إيفاد عثمان باشا على تشكيل لجنة رباعية تضم مندوباً عن كل من تركيا ومصر وشركة القناة والحكومة الفرنسية مهمتها تحديد الأراضي اللازمة للمشروع - فأرسل وزير الخارجية الفرنسية إلى مسيو دي مستيه يخبره بأنه « بعد ظهور التباين بين حكم الإمبراطور وتقرير عثمان باشا ، فللقضاء على كل شك يجب تنبيه اللجنة المشتركة إلى مساحة الأراضي اللازمة لحفر واستغلال القناتين » . وصرح عالي باشا بأنه لا يود نقض جوهر حكم الإمبراطور الذي ينص في أساسه على وجوب منح الشركة الأراضي اللازمة للمشروع ، على أن لا يسمح لها باستغلال هذه الأراضي استغلالاً تجارياً أو بيعها . لهذا أصر عالي على أن تحدد اللجنة المختلطة قيمة هذه الأراضي (٢)

Douin, I, p. 144

(١)

Hallberg p. 290

(٢)

وكان سبب شك على باشا هو نشاط الأمير عبد القادر الجزائري (١) الذى كان يقيم فى دمشق وسافر فى عهد سعيد باشا إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج ، وأنشأت له شركة القناة قصرًا فخماً فى منطقة القناة ؛ فلما عاد من الحجاز فى أوائل حكم إسماعيل أبدى رغبته فى الإقامة فى قصره ، وكتب إلى الوالى يستأذنه فى ذلك ، فلم يرد عليه إسماعيل نظراً لأن مسألة القناة كانت لا تزال قيد البحث بين تركيا والشركة والحكومة الفرنسية . ولما كانت شركة القناة قد منحت الأمير عبد القادر امتيازاً بامتلاك بعض الأراضى فى منطقة بير أبي بلح لكى يقيم فيها جالية جزائرية فى منطقة برزخ السويس ، فقد خشى إسماعيل أن تستغل الشركة نفوذ الأمير فى محاولة السيطرة على القبائل العربية فى مصر وسوريا (٢) وصرح بأن الشركة لا تملك حق تملك أو هبة أرض فى منطقة القناة . وقابل الأمير الوالى فأفهمه إسماعيل ما تقدم ذكره شفهاها ، ثم مكث بضعة أيام أخرى فى مصر قبل أن يرحل إلى دمشق . واتصل إسماعيل بقتنصل فرنسا فى مصر ودارت بينه وبين الإمبراطور مخابرات انتهت باعتراف الإمبراطور بوجهة نظر إسماعيل ، ووعد باحترام رأيه فى هذه المسألة ؛ وأخبر إسماعيل الباب العالى بهذه الحوادث والمراسلات التى جرت بشأنها (٣) . وبعد ذلك بمدة شاع على ألسنة الناس أن عبد القادر

(١) أجد أبطال الجزائر . دافع عن بلاده بعد أن احتلها الفرنسيون فى عام ١٨٣٠ ، وبعد أن أبدى ضروبا من البسالة سلم فى عام ١٨٤٧ وثفاه نابليون الثالث فهاجر إلى بروسة ثم إلى دمشق حيث بقى حتى توفى فى عام ١٨٨٣ .

(٢) Sabry, Ismail, pp. 289-90

(٣) دفتر رقم ٢١ عابدين : رقم المكتبة ٨٠٧ من الجانب العالى إلى =

ينوى أن يعود إلى مصر للإقامة فيها— فأن علم إسماعيل برجوعه في أوائل عام ١٨٦٥ حتى شكوا الأمر إلى الباب العالي بعد أن أمره بمبارحة البلاد . ولم يتردد شريف باشا في أن يوجه إلى مدير الشركة رسالة ينكر فيها تنازله عن أراضى ليس له فيها حق التصرف وينعى على الشركة دعوتها عبد القادر إلى الخضوع إلى مصر ، رغم أن وجوده فيها قد أثار معارضة الوالى والحكومة التركية . ووجهت الحكومة الفرنسية نظر دلسبس إلى أن المشروع غير مناسب وأسرعت في تقديم التوضيحات اللازمة للاستئانة . ولكن هذه الحادثة أثار مخاوف الباب العالي خصوصاً وقد استغياها هنرى بلور ، مما جعل مهمة الدبلوماسىة الفرنسية في الاستئانة شديدة الصعوبة .

وفي أوائل عام ١٨٦٥ لحأت الشركة إلى الإمبراطور ليستخدام نفوذه للحصول على فرمان السلطان ، فصدرت التعليمات إلى موستيه بأن يستأنف مباحثاته مع الباب العالي (١) . وقال على باشا (٢٠ فبراير ١٨٦٥) إن فرمان سيسمح بمجرد اتفاق إسماعيل ودلسبس على شروط يوافق عليها الباب العالي— وحتى ذلك الوقت لا يسمح الطرف إلا بإصدار فرمان مؤقت أو محدد بشروط . وعزا الباب العالي التأخر في إصدار فرمان إلى عدم رغبة دلسبس في الاتفاق حول شروط معقولة بعد أن بات المشروع الذى كان اقتصادياً في الأصل مسألة سياسية على جانب كبير من الخطورة . وكانت

= القبوكتخذ بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١— أيضا نفس الدفتر ، رقم المكتبة ٨١٧ من الجنباب العالى إلى القبوكتخذ بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٨١ .

انجلترا لا تفتأ تنصح ساسة الآستانة بالثبات وتضرب على الوتر الحساس في دوائر الباب العالي من أن القصد من استبقاء الشركة للأراضي الزائدة عن الحاجة هو تأسيس مستعمرة على حدود مصر بقصد فصلها عن ممتلكات السلطان . وكان دروان أن دى ليس أن هذه المخاوف خيالية ، وأن الأراضي المتروكة للشركة ستظل باستمرار خاضعة للقوانين المصرية — ثم أشار في النهاية يوجب ترك حكم الإمبراطور يأخذ مجراه الطبيعي ،

وقد أدى الضغط الإنجليزي إلى دفع الحكومة العثمانية إلى التمسك بحيدة القناة ، وابداء رغبتها في عدم السماح لأية سفينة حربية بالمرور منها بعد اكتمالها . ولكنى تراقب الحالة عن كثب أشارت إلى رغبتها في أن تقيم على طرفي القناة منشآت حربية تضمن حراسة منافذها . لهذا وجد إسماعيل نفسه بحاجة إلى معونة الإمبراطور حتى يقاوم الادعاءات التركية — فلم يكن ليسمع على الإطلاق بدخول القوات العثمانية إلى الولاية المفروض أن يتولى إدارتها مستقلا عن السلطان ، ولذلك طلب من الحكومة الفرنسية أن توقف ذلك الإجراء الذي يمس استقلال مصر مساساً شديداً ، وأبدى استعداده لأن يضمن للحكومة الفرنسية كل مصالحها في مصر إذا ما ضمنت استقلال البلاد . والذي جعل إسماعيل يركن إلى فرنسا هو وقوف إنجلترا في صف الباب العالي ، وأن فؤاد باشا صرح بأنه لا يعلق أية أهمية على موافقة إسماعيل أو توقيعاته ، وأن عالي باشا رأى ضرورة إمساك الباب العالي بخيوط المفاوضات وعدم الوثوق بالوالى خوفاً من أن يمنح الشركة امتيازات جديدة تعقد الموقف . وكانت الحكومة الفرنسية تطمئن إسماعيل باستمرار . وأخيراً تم الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية مهمتها تحديد مساحة الأراضي التي يحتاجها

مشروع القناة ، على أن تضم ممثلاً عن الباب العالى وآخر عن الشركة وثالثاً مصرياً ورابعاً فرنسياً : وعين الباب العالى عثمان باشا نورى « الذى لا يميل إلى فرنسا » - فسرت إنجلترا وخشيت فرنسا أن يؤيد نورى ما سبق أن ذكره فى تقريره من أن حكم الإمبراطور مبالغ فيه ، وأخبر موسستيه الباب العالى أن المندوب الذى اختاره لا يبدو ممثلاً للضمانات المرغوب فيها من حيث عدم التحيز - وأجاب الوزراء الأتراك بأن تقرير نورى السابق ليست له أهمية ، لأنه لم يتعد أن يكون قياساً لمسطح القناة والمنشآت اللازمة لها . وفى ٢٢ مايو ١٨٦٥ أرسل دروان دى ليس إلى رئيس مجلس إدارة الشركة يخبره بأن الإمبراطور يوافق على أن يرسل الفرمان السلطانى بعد أن تنتهى اللجنة المختلطة من تحديد كمية الأراضى اللازمة للقناة . وطلب وزير خارجية فرنسا من رئيس مجلس الإدارة أن يبادر بتعيين ممثل للشركة فى اللجنة . أما إسماعيل فقد عين على باشا مبارك بصفة مبدئية ممثلاً للحكومة المصرية . وأعان دلسبس أن الشركة لا تدعى استغلال أية مساحة من الأراضى سواء للزراعة أو لإقامة منشآت تثير الشبهة ، وللحكومة المصرية أن تأخذ ما يزيد على حاجة القناة من الأراضى التى صدر بها حكم الإمبراطور . وكان هذا التصريح يؤيد ما ذهب إليه بلور والحكومة المصرية - وكان من شأنه أن يساعد على سير المفاوضات فى طريق النجاح :

ولكن سير هنرى بلور طلب السماح لإنجلترا بتعيين عضو فى اللجنة ينوب عنها أسوة بفرنسا « طالما أن الباب العالى يعامل كلتا الدولتين الغربيتين على قدم المساواة » . ورد دروان دى ليس بأن فرنسا وإيطاليا ستحدوان حذو إنجلترا فيما لو أصرت على تعيين ممثل لها ، واحتجت شركة للقناة على ذلك ،

وأصرت على وجوب تنفيذ حكم الإمبراطور. وإزاء هذا تراجعت إنجلترا ولم تصر على طلبها ، ولكنها حاولت أن تعدل الموقف بأن يطلب الوالى والباب العالى من باريس أن توافق على تعيين مندوب لإنجليزى فى اللجنة . وكان مستويه يتنبأ بهذا الطلب ، فأوضح لعالى باشا مضار مثل هذا الاقتراح . وعندما طالب بلور وزير الخارجية العثمانية بتنفيذه أجاب عالى باشا بأن السلطان عندما كتب للإمبراطور - بتأثير من إنجلترا - رسالة لا يطلب فيها إلا تعيين مندوب فرنسى ، لم يتصور إطلاقاً كيف يستطيع أن يتقدم بمثل هذا الطلب الخاص بتعيين مندوب لإنجليزى . وترتب على رفض الطلب الإنجليزى أن زار بلور منطقة البرزخ الكى يراقب تقرير اللجنة المز مع تشكيلها ، فلاحظ أن الشركة قد شجعت البدو على السكنى فى منطقة وادى الطميلات : وبدأت تنور شكوكه كالعادة ، فرأى أن الشركة ستجد فى هؤلاء البدو ، الذين يكرهون الأتراك ويحتقرون الفلاح ، قوماً مقاتلين مغامرين بالإمكان الاعتماد عليهم . وتصور أن النفوذ الأدبى الفرنسى سيشمل العرب بوجه عام فى مصر وسوريا ، يحكم أن البدوى الذى يقطن منطقة القناة لا ينفك يتصل بقبيلته فى الصحراء .

ورغم ما لمسه من جهود بلور المتواصلة ، فإن رئاسة مجلس الوزراء فى لندن كانت تعتقد أنه لم يخدم مصالح بلاده جيداً بسبب فشله حتى ذلك الوقت فى عرقلة مشروع القناة ، ولم يسعه سوى الدهشة حين تلقى أمراً بمبارحة تركيا ، فصعد بالأمر ولكن بعد أن وجه نظر حكومته إلى الجهد الذى بذله : فقد أكد أنه منذ زيارته الأولى إلى مصر بدأت فى

تاريخ مشروع القناة مرحلة جديدة - فحتى ذلك الوقت كانت القناة سرا غامضا ، ولم يكن لأحد رأى محدد حول موضوعها ليس فقط في لندن والآستانة ، بل أيضا في القاهرة والإسكندرية . ثم أشار إلى أنه هو الذى أزال الغموض وزود كلامن الباب العالى والوالى بالسلاح الذى يمكنها من التصدى لامتيازات الشركة (١) . وفى مصر حل الكولونل ستانتون محل كباكيون . حينئذ تبسرت مهمة الدبلر ماسية الفرنسية ، وناول القنصل الفرنسى فى مصر - مسيو أوتريه Outre (٢) - أن يتفاهم مع إسماعيل بصفة نهائية .

وقد شككا له الوالى من أنه قد اتهم كثيرا بمخالفة السياسة الإنجليزية ، وذكر له أنه قد عومل أحيانا بجفاء واحتقار ، وأن مسألة القناة كانت السبب فى معاملة مصر وكأنها بلد مفتوح ، مما أقلقته وجعله أحيانا يلين أمام الضغط الإنجليزى . ومع ذلك فقد أكد الوالى للقنصل ميوله الودية لآزاء فرنسا التى تسند أسرته - ودلل على ذلك بأن أبنائه يقيمون فى فرنسا ، وبأن جيشه يقوم على تدريبه ضباط فرنسيون وأن معظم حاشيته تنسب بالطابع الفرنسى . وقد بدد أوتريه مخاوفه ، وأكد له أن القناة - بعد اكتمالها - ستكون تحت سيطرة أوروبا ، إذ المشروع دولى وسيفوق المعاهدات فى تأكيد استقلال مصر (٣) .

Dou'n, I, p. 174.

(١)

(٢) خلف تاستوفى إبريل ١٨٦٥ .

Douin, I, pp. 185-6

(٣)

اتفاق ٣ يناير ١٨٦٦

وحاول إسماعيل أن يعقد مع دلسبس اتفاقاً نهائياً ، فوقع اتفاقاً مع شركة القناة في ٣٠ يناير ١٨٦٦ (١) يقضى بتحديد مواعيد الأقساط المقدرة لأداء قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة واستعمال الأراضي المخصصة لها باعتبارها ملحقات للقناة البحرية ، والتنازل للحكومة المصرية عن ترعة المياه العذبة والأراضي والمباني والأعمال الفنية التابعة لها ، على أن تدفع ثمنها . كما نص الاتفاق على بيع أراضي تفتيش الوادي للحكومة المصرية بشن قدره عشرة ملايين فرنك (حوالي ٤٠٠ ألف جنيه) ، وعلى حق الحكومة في احتلال أية جهة في الأراضي المعتبرة حرماً للقناة وأى موقع حربى لازم للدفاع عن البلاد بشرط أن لا يؤدى هذا الاحتلال إلى إعاقة الملاحة ، وعلى شغل الحكومة ما تراه من هذه الأراضي بمبانٍ تنشأ لمصلحتها : كالمبريد والثكنات والحمايك وغير ذلك ؛ بشرط أن تراعى كل ما تقضى به ضرورة الانتفاع بالقناة ، وأن تدفع للشركة المبالغ التى أنفقتها على تلك الأماكن . وقوبل هذا الاتفاق بالاستحسان فى كل من لندن والآستانة . وكتب ستانتون إلى حكومته يذكر لها أن للاتفاق أهمية سياسية عظيمة ، لأنه قضى على الأخطار الرئيسية الناجمة عن حصول الشركة على امتيازات إقليمية فى البلاد (٢) .

ثم تشكلت لجنة لتحديد الأراضى اللازمة للمشروع كان أعضاؤها هم

Hallberg, p. 212

(١)

Douin, I, pp. 189-90

(٢)

سرور (عن تركيا) ونوبار ودلسيس وأوتريه : وكان المندوب العثماني قد تلقى تعليمات تقضي بملاحظة ما إذا كان (وضع) الأراضي التي يسمح بها للشركة في المستقبل من شأنه أن يهدد سلامة مصر أو حيطة القناة أو المصالح التجارية للدول الأخرى . وقامت اللجنة بالتفتيش اللازم في منطقة القناة ، وأخذت تحدد مساحة الأراضي اللازمة لكل مكان على حدة ، وفي النهاية حددت القدر اللازم للشركة بما مساحته ١٠,٢١٤ هكتار . وفي ٢٢ فبراير ١٨٦٦ أبرم اتفاق (١) مع الشركة تضمن الشروط الواردة في عقد الامتياز الأصلي الذي منحه سعيد باشا مع التعديلات الطارئة عليه :

صدور فرمان السلطاني

وعلى حين كانت كل من فرنسا وتركيا ومصر تحاول الوصول إلى تسوية نهائية ، توفي رئيس الوزراء الإنجليزي لورد بالمرستون في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٥ ، وواجهت خلفاءه صعاب داخلية لم تمكنهم من اتباع سياسة خارجية نشطة ، فضعفت مقاومتهم للمشروع بالتدريج . ولما كانت مطالب تركيا المتمشية مع المعارضة الإنجليزية قد استوفيت بمقتضى اتفاق ٣٠ يناير و ٢٢ فبراير ١٨٦٦ ، فقد خفت معارضة الباب العالي ، وصدر فرمان السلطاني (٢) في ١٩ مارس ١٨٦٦ معلنا شرعية المشروع (٣) .

Ibid, pp. ١٩١ ff.

(١)

(٢) أنظر الملحق رقم ٣ .

(٣) يروي دلسيس قصة صدور فرمان السلطان على الوجه الآتي : « عندما كان الامبراطور نابليون يزيج زيارة الجزائر ، توجهت الهيئة السياسية لتوديعه في محطة

تكيّدت مصر تعويضات طائلة من جراء الحكم الإمبراطورى ، فى الوقت الذى طلب فيه إسماعيل من الباب العالى أن يتدخل فى شئون البلاد الداخلية ، وجازف بإغضاب فرنسا فى الوقت الذى لم يكن فيه متأكدا من اتجاه إنجلترا . حقيقة لم تعد مصر - على حد قول إسماعيل - خاضعة للبرزخ ، إلا أنها دفعت الثمن باهظا . وحاول الوالى أن يستغل تسوية مسألة القناة الكى يتقرب من الحكومة الفرنسية حتى تساعد فى مشروعاته السياسية ، خاصة وأنه كان يرى أن هذه التسوية لابد أن تفتح أمام مصر عهدا جديدا يكون بداية لإقامة النظام التى تشرع البلاد بأهميتها : وفى مقدمة هذه النظم - فى رأيه - تعديل نظام الوراثة بحيث يتولى حكم مصر أكبر أبناء الوالى .

= باريس ، وعندما سر فؤاد باشا (يقصد المؤلف جميل باشا) سفير الباب العالى ، وقف الإمبراطور واستفسر عما إذا كان لدى الحكومة التركية ما يدفعها إلى عدم الرضى عن فرنسا . وحين دهش السفير ود عليه الإمبراطور قائلا : « كيف لا وهى لا تود إرضاء مسيو دى لسبس ؟ » وحين اعترض السفير فاه الإمبراطور ، وهو يركب العربة بكلمة « قرمان » - فلم يمض خمسة عشر يوما حتى صدر فرمان السلطان .

الفصل الثالث

تعديل نظام وراثة العرش

وراثة العرش في تركيا

كان النظام الذى فرضته التسوية يقضى بأن يثول عرش مصر إلى أكبر أفراد أسرة محمد على على غرار النظام المتبع في تركيا. وقد وافقت الدول على هذه القاعدة لأنها تنفق مع مصالح الباب العالى وعادات الإمبراطورية العثمانية. وقد فكر كل من عباس وسعيد في تعديل نظام الوراثة بحيث يكون في ابنيهما، ولكن لم تكمل مساعيها بالنجاح. ولكن إسماعيل كان أكثر من سلفيه أملا في التغيير، خاصة وأن السلطان عبد العزيز كان يرغب في تعديل نظام وراثة العرش في تركيا لمصلحة ابنه الأمير يوسف عز الدين، مفضلاً أن يبدأ التجربة في مصر. فلم يكن باستطاعة السلطان أن يعدل النظام القائم، لما في ذلك من خروج على التقاليد التي توارثها آل عثمان خلفاً عن سلف. ذلك أن نظام وراثة العرش في تركيا كان وليد تقلبات كثيرة - فمحمد الفاتح أول من استن شرعة قتل الإخوة «محافظة على السلام والأمن الداخلى»، وضرب بنفسه المثل المحتدى في هذا المضمار حين قتل أخاه وهو في حضن أمه. ثم اقتدى به من ولوا العرش من بعده: فقتل سليم الأول إخوته التسعة، وقتل سليمان القانوني ابنين وخمسة أحفاد لكي يمهّد الطريق لابنه الصغير الأمير سليم، وقتل مراد الثالث إخوته الخمسة بمجرد ارتقائه العرش

وقتل محمد الثالث إخوته التسعة عشر في يوم جنازة والده . وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى عكس المرجو منها : إذا تناقص عدد أفراد الأسرة العثمانية وتهدها الفناء ، ولذلك فبعد أن تولى السلطان أحمد الأول العرش حمله خالصاؤه على التغاضي عن شرعة محمد الفاتح ، وذلك بالإبقاء على أخيه الوحيد خشية انقراض الأسرة العثمانية . ولما توفي أحمد الأول (١٦١٧) اجتمع الديوان وقرر إبقاء الوراثية في تركيا في أكبر أمراء الأسرة وصدرت الفتوى من مفتي الزمان أسعد أفندي مقرر شرعية ذلك الإجراء - ثم تداوله الخلف عن السلف (١) .

وقد قيل في تفسير هذه القاعدة أن نظام الدولة العثمانية من الناحيتين السياسية والاجتماعية قائم على أن سلامة الدولة تقتضى أن يكون رئيس الجماعة أو القبيلة أو الأسرة رجلا زاهدا مستكملا أسباب الرجولة قادرا على صون المصالح التي يعهد بها إليه . حقيقة إن نظام الحكم العثماني لم ينص صراحة على انتفاء تعديل نظام الوراثية ، ولكن أصول الحكم لم تكن تسمح بالوراثية الصليبية في بلد تتجمع فيه السلطة في يد السلطان - فقد كان القصد من تولية أكبر أفراد الأسرة سنا أن تقضى الدولة على شروخ فترات الوصاية بما فيها من أخطار لعل أقلها وقوع السلطة في أيدي فئة من النساء والخصيان . وبما أن نظام الدولة مبني على أسس حربية ودينية ، فإن كبر سن الحاكم الأعلى

Léoncavallo, L'Ordre de la succession en Turquie-Gibb & Bowen, Islamic Society and the West, part I; Mac Can, Our New Protectorate; Engelhardt, la Turquie et le Tanzimat.

كان أمراً ضرورياً حتى يقضى له حسن الاضطلاع بمشئوليات الحكم والإدارة بالإضافة إلى رعاية المصالح الإسلامية. وقد ظلت هذه القاعدة معمولاً بها حتى عهد السلطان عبد الحميد حين تهاشم الناس بأن رُشيداً باشا يحاول إقناع السلطان بتعديل نظام الوراثة . ولكن عبد الحميد تنكب عن هذه المغامرة برغم أن التعديل في عهده كان يقتضى أميراً واحداً هو عبد العزيز ، على حين أن نفس الإجراء في عهد عبد العزيز كان يقتضى ستة أمراء كلهم — باستثناء أمير واحد — وهم جميعاً أبناء السلطان عبد الحميد — كانوا يكبرون الأمير يوسف عز الدين .

وعندما نمت إلى الناس فحوى المشروع الجديد ، سرت الإشاعات ودارت مناقشات حادة . فالمساس بنظام الوراثة الذى يقره الشعب باعتباره الدعامة الى تركيز عليها سلطة السلطان ، كان يتضمن وضع حد لما له على الشعب من سلطة غامضة ذات قدسية ، وحينئذ لا يوجد ما يحول دون نشوب الاضطرابات العامة في العالم الإسلامى . ذلك أن الملمين بأخلاق الشعوب الخاضعة للأتراك كانوا يؤكّدون أن الخضوع السلمى لإرادة السلطان طيلة ثلاثة قرون قد أقر في الأذهان اعتقاداً بأن معنى انتقال الخلافة إلى سلطان لم يراع التقاليد المتوارثة هو فتح الباب على مصراعيه للفوضى والاضطرابات العامة . كل هذا أربى السلطان عبد العزيز وجعله يؤجل المشروع حتى تسنح الفرصة المناسبة ، مفضلاً تجربة التعديل في مصر حيث الحالة أكثر اختلافاً : إذ المسلمون في باقى أجزاء الإمبراطورية لن يكثر ثوابه ، على حين سيقبله المصريون نخشيتهم أن يولى عليهم الأمير مصطفى فاضل الذى كان يتصف بالقسوة . وكان هناك سببان يرجحان نجاح مسعى إسماعيل :

أولها غضب السلطان على مصطفى فاضل ، وثانيتها رغبته في الاستحواذ على كميات من الأموال من إسماعيل تذلّل بعض مصاعب الباب العالي المالية (١) .

دوافع التعديل في مصر

وكان إسماعيل يحقد على أخيه من غير أمه الأمير مصطفى فاضل وعلى الأمير عبد الحليم عمه - وكانا خليفته على عرش مصر . ولم يكن إسماعيل يخفى كرهه لهما وحقدّه عليهما ، في الوقت الذي لم يكن فيه من ناحيتهما يكتّم كراهيتهما له . ويرجع حقدّه على مصطفى فاضل أصلاً إلى كرهه ولديهما المتبادل ، ثم إلى وشى الوشاة بالأمير مصطفى فاضل بعد تولي أخيه . فوالدتهما كانتا مختلفتي الجنس والميول ، ولم تكتفيا بتبادل الكره بينهما ، بل أشربتاه قلبيه ولديهما واجتهدتا في جعلهما عدوين لدودين ، لا سيما وأنهما ولدتهما في شهر واحد - وبينما كل منهما تمنى أن تكون أسبق الاثنين إلى الوضع ليكون ابنها أقرب إلى العرش ، مال الحظ إلى جانب أم إسماعيل (٢) . وشب الصبيان والسنون تنمى بغض كل منهما للآخر ، وحين أصبح مصطفى فاضل وزيراً للمالية في الباب العالي بدأ يدس لأخيه . وكان من الطبيعي أن يرفض إسماعيل قبول النزول في ضيافة أخيه أثناء رحلته

(١) Blue Books concerning the Events in Egypt - Correspondence relating to the Firman of ١٨٦٦; No. ٥ Lyons to Clarendon dated May 6th, ١٨٦٦.

(٢) إلياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عصر الخديوي إسماعيل باشا ، ج ١ ،

الأولى إلى الآستانة ، واستمر التوتر بين الأخوين طيلة إقامة الوالى فى عاصمة الدولة ، لدرجة أن مصطفى فاضل لم يودع أخاه عند رحيله ، مما أثار حفيظة إسماعيل . وبعد أن رجع الوالى إلى مصر طرد نيازى بك ناظر دائرة أخيه فى مصر — وكان قد شكك أمره إليه فلم يصح له سماعاً . وكان نيازى يروج لمخدومه فى القاهرة بتوزيع صورته على الناس سرا ، وأخذ يحاول أن يكتسب له أعوانا وأتباعا من كل الطبقات الهامة فى مصر . ولما كان مصطفى فاضل قد رفض لإبعاد نيازى عن مصر ، بل وحصل له من الإطمان على رتبة الباشوية إمعانا فى اللبس لأخيه ، فقد قرر إسماعيل القبض عليه بعد أن ضبطت معه مراسلات بالفرنسية واليونانية والعربية تتضمن تقارير تفصيلية عن عادات الوالى ومواعيد خروجه والأشخاص الذين يحيطون به ، ثم أرسله إلى الآستانة تاركا لمصطفى فاضل أن يعاقبه كما يترأى له . واحتج مصطفى فاضل معلنا اختلاق هذه الرواية ، وأن الهدف منها وضع حد لما يتمتع به من حب وتقدير فى السواثر الشعبية .

أما الأمير عبد الحليم (أو حليم) فان مسلك إسماعيل لإزائه كان وديا فى البداية — فقد كان يعطف عليه ويرعاه ويثق فيه ، لدرجة أنه أنابه عنه فى ولاية مصر حين رحل إلى الآستانة للمرة الأولى . وكان يسمح له بالدخول عليه متى شاء ، ويعطف عليه ، تنهزاً مختلف الفرص ليغدق عليه بين آونة وأخرى الأراضى والأموال بسخاء وكرم منقطع النظير : فقد عينه وصيا على تركة سعيد باشا وملكه كميات كبيرة من الأراضى واختاره رئيسا لمجلس الأحكام . ولأن عبد الحليم كان قريباً من ولاية العرش ، فقد اتخذ الوشاة من ذلك مرتعا خصصا للفس بينه وبين إسماعيل ، ولم يعدوا الفرصة المواتية :

فنزول السلطان عبد العزيز ضيفاً عليه على ضفاف المحمودية بالإسكندرية وفي قصره الفخم بشبرا ، وتناول طعام العشاء عنده في هذا المكان الأخير ، والتعطفات التي وافق يوالها عليه أثناء مدة إقامته في مصر — كل ذلك كان في أيدي الوشاة وسيلة فعالة لتعكير ما بين الأمير وابن أخيه من علاقات طيبة . وكان عبد الحليم من ناحيته يحيا حياة غريبة : فقصره البديع في شبرا جدير بأنه يثير عوامل الحسد في قلوب الحاسدين ولو كانوا ملوكاً ، وعدد الحاشية والخدم والحواري الحسان والأتباع المدين كانوا طوع إشارته ، وخروجه كثيراً إلى الصيد في أمة وجلبة تحيان ذكرى سلاطين المماليك وتلفتان اهتمام العامة في القاهرة وضواحيها ، وإقدامه على الصيد بالكلاب العديدة والبراة المدربة كأن زمن العصور الوسطى لم ينته بعد (١) ، وانضمامه إلى هيئة الماسونية ونشاطه فيها — بالإضافة إلى كونه ابن محمد على مباشرة وبه انتشار الأشاعات بأن إبراهيم إنما كان ابن زوجة محمد على من زوج غيره لا ابن صلبه ، وأن محمد على إنما تبناه ورباه (٢) — كل ذلك كان مادة جيدة لإثارة الشك في نفس اسماعيل .

ورغم ما تنطوى عليه قاعدة تولية الأرشد في البلاد الشرقية من فائدة ، إلا أنه تؤخذ عليها عدة مأخذ يجسمها أن الإسلام يبيح تعدد الزوجات : وكانت النتيجة العملية التي أسفر عنها تطبيق هذه القاعدة أن اشتداد المنافسة بين الزوجات كان يفضي إلى بغض الاخوة بعضهم بعضاً بغضا شديداً والتشجيع على

De Leon, The Khedivés Egypt, pp. 454 ff.

(١)

Mac Coan, Egypt under Ismail, p. 7

(٢)

الاغتيال . ولما كان ارتكاب الجرائم في الشرق أمراً مألوفاً للتغلب على الصعاب فان خوف إسماعيل على حياته لم يقف عند حد - فكان من مصلحته أن يقضى على أمانى أخيه وعمه قضاء مبرماً . وقد قيل في تبرير التعديل أن ميرته الاستقرار على اعتبار أن أيلولة الملك إلى الولد البكر في الأسرة الواحدة من شأنها أن توحد بين مصالح الأمير ومصالح الرعية ، فلا تعود همته منصرفة إلى انماء ثروته الشخصية وثروة أسرته على حساب الثروة العامة وثروة فروع الأسرة الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن إسماعيل كان يود أن يفوت على الباب العالي اغتنام إحدى الفرص التي تتيح له التدخل في شؤون الولايات - ومن ثم يكون تعديل نظام الوراثة من دعائم الاستقلال الداخلي الذي كان يصبو إليه . ولما كان إسماعيل لا يميل إلى ابنه الأمير توفيق ، بل كان يفضل عليه إبراهيم حلمى ابنه من الأميرة جانيان هانم أعز زو:اته لديه ، فانه رحب بتحويل الوراثة إليه . ولكن هذا لم يكن يخدم غرض السلطان عبد العزيز - فقرر الرأى على تطبيق المبدأ الأوروبي بمذافيره في مصر لصالح الأمير توفيق أكبر أبناء الوالى (١) .

فرمان ١٨٦٦

وقد بدأ إسماعيل جهوده الخاصة بتعديل نظام الوراثة منذ أوائل حكمه - ففي يونية ١٨٦٣ أخذ نوبار يحس النبض في السفارة الفرنسية أثناء أولى رحلاته إلى الآستانة . ولكن مسيو أوتريه - ترجمان السفارة (٢) -

Ibid, p. 33

(١)

(٢) شقيق مسيو أوتريه قنصل فرنسا العام في مصر .

ذكره بالفشل الذي منى به سعيد باشا ، ووجه نظره إلى عدم ملائمة الظروف لإثارة الموضوع لأن مصطفى فاضل . — ولى العهد وأول ضحايا التعديل الجديد — لن يتردد في الإفادة من مركزه كوزير في الباب العالي لكي يشن حملة قوية لإحباط مشروع أخيه . لهذا فضل اسماعيل أن يمهّد لمشروعه بالمال والهدايا ، حتى لم تبق هناك شخصية واحدة ممن يرجى في مساعدتها تقديم وإنجاح مسعاه الا ونالها من عطايه ما جعلها تدأب على العمل له (١) . ولا يمكن حصر قيمة كل ما أنفق على هذا المسمى في الآستانة ، لتعدد أبواب النفقات — ولكنها على العموم لم تقل عن عدة ملايين من الجنيهات . ولم يقتصر الانفاق على اسماعيل وحده ؛ بل إن أخاه وعمه أخذوا يبدلان كل ما في وسعهما لإخفاق مسعاه . ولكن سنبحث الظروف حين أبعد مصطفى فاضل عن منصبه ورحل إلى فرنسا — وأبدى الباب العالي رغبته في زيادة مقدار الجزية ، ثم دار الحديث حول شراء أحقية السلطان في فرض الجزية على مصر ، ولكن عبد العزيز أشار بأن ذلك يتضمن فصم الصلة الظاهرية التي تربط مصر بتركيا .

ولما اعتقد اسماعيل بصلاحيته الجو للمفاوضات ، عول على توجهه إلى عاصمة الدولة ، وأرسل وزيره نوبار إلى بلاطى فرنسا وإنجلترا لتذليل ما قد يطرأ من عقبات . وفي مايو ١٨٦٦ وصل اسماعيل إلى الآستانة ، وقابل السلطان الذي طمأنه على مسعاة ، ثم بدأت المفاوضات بين الوالى والباب العالي . وكان كل من على — وزير الخارجية حينئذ — وفواد — الصادر

(١) الأيوبي ، ج ١ ، ص ٣٨١ — يذكر أن اسماعيل أنفق ثلاثة ملايين من الجنيهات في الآستانة في سبيل تغيير نظام وراثة العرش في مصر .

الأعظم - على بيئة من كيفية تطور المناقشات حول مسألة الوراثة في مصر حتى استقرت في وضعها النهائي في فرمان يونية ١٨٤١ : فقد كان على في ذلك الوقت سكرتيرا للسفارة التركية في لندن ، كما كان فؤاد يشغل منصب المترجم الأول بالديوان. وقد حدد الخط الشريف الصادر في فبراير سنة ١٨٤١ القواعد الأساسية للوراثة في الولاية المصرية ، إذ أن رشيد باشا - وزير الخارجية في ذلك الوقت - كان لا يعطف على كل من محمد علي و ابراهيم ، ومن ثم اعترضه على أى مشروع يقضى بجعل ولاية مصر وراثية . لهذا صدر الخط الشريف تاركا للسلطان حق اختيار من يخاف محمد علي - والقصد من ذلك ابعاد ابراهيم . ولكن محمد علي رفض ما نص عليه الخط الشريف . ولم يفاج الديوان في ايجاد التفاهم بين مندوبي الدول في الآستانة ، ولكنى يضع حدا للخلاف طلب العون الدبلوماسي من المؤتمر المنعقد في لندن برئاسة لورد بالمستون مقترحا تعيين ابراهيم خلفا لمحمد علي ، مع الاحتفاظ للسلطان بحق تعيين من يخلف ابراهيم على كرسي الولاية المصرية سواء عن طريق الاختيار المباشر أو بموافقة السلطان على من يختاره أعيان مصر وأعضاء أسرة محمد علي . ناقش مؤتمر لندن كل هذه السوابق ثم أشار على السلطان في النهاية بأن يدخل في مصر النظام القائم في تركيا . وقد أورد فؤاد كل هذه السوابق للمجلس الذي عقده السلطان عبد العزيز . ثم قال ان السلطان بموافقته على مقترحات اسماعيل لا يمس الامتيازات التي نالتها مصر بمقتضى التسوية ، ثم انتهى إلى القول بأن مصطفى فاضل لو أصبح واليا على مصر أن يتردد في أن يعيش في البلاد فسادا ، وربما انتهى أمره نهاية محزنة شبيهة بنهاية عباس الأول (١) .

وبعد أن حصل عيد العزيز على تأييد وزرائه ، قرر أن تنتقل سلطة والى مصر من الأب إلى الابن ، ثم ترك لوزرائه حق المباحثة مع والى حول التفاصيل . وقد تم الاتفاق بين اسماعيل والوزراء فى ٨ مايو ، وتقرر أن يكون فرمان الحديد شبيها بالفرمان الثانى الذى صدر فى عام ١٨٤١ فى كل شىء على أن تحل محل فقرة « الوراثة للأكبر فالأكبر » فقرة « من الأب إلى الابن الأكبر » ، وأن تعدل الجزية التى تدفعها مصر سنوياً فتصبح ١٣٠ ألف كيس (١) . وتأجل تحديد مسألة الوصاية فى حالة وفاة والى قبل أن يبلغ ابنه الأكبر سن الرشد ، وترك حق تسويتها مؤقتاً فى يد والى على أن يوافق الباب العالى على ذلك . وفى حالة وفاة والى قبل حسم مسألة الوصاية يصبح حق تعيين مجلس الوصاية فى يد السلطان ،

وبالإضافة إلى ذلك تركت الحكومة التركية فى يد والى حق ملكية مينائى سواكن ومصنوع اللذين لم يكن لهما سوى حق الإدارة مدى الحياة ، ووافق والى على رفع مقدار الجزية إلى ١٥٠ ألف كيس ، وأن يقدم للسلطان ١٢ ألف جندى يرفع عددهم إلى ١٥ فى مقابل حق والى فى زيادة عدد جيشه إلى ٣٠ ألف وأن يسلك نقوداً تختلف عن نفرد السلطان ، وأن يكون له حق هبة الرتبة الثانية من الدرجة الأولى ؛ وقد اشترى شيخ الاسلام بمبلغ ١٥ ألف جنيه توزع على المساجد الهامة (٢) - وصدر فرمان (٣) رسمياً فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ . وفى آخر مايو أعلن شريف باشا للهيئات السياسية

(١) الكيس - ٤ جنيهات تركية

Mac Goan, Egypt under Ismail, p. 41

(٢)

(٣) النظر الملحق رقم ٤ .

الأجنبية والوطنية أن إقرار مبدأ الوراثة للابن الأكبر يحقق مصلحة مصر ويضفي عليها الطمأنينة في الحاضر ويزيل مخاوفها في المستقبل : وعلق القنصل الأمريكي بقوله (١) : « إن هذا التعديل يضفي ضماناً جديدة على وضع مصر الممتاز ، ويحتل أن يثبت نفعه للبلاد بتوحيده بين مصالح الأسرة الحاكمة ومصالح الشعب ، ورغم ذلك فإن جدواه لا يكتمل إلا بشرطين : هما الموافقة التامة من جانب جميع من يحرمهم الفرمان بالحديد من الوراثة ؛ وأن يعيش الوالي الراهن حتى يبلغ ابنه سن الرشد . فقد تحدث مؤامرات هدفها إعادة النظام القديم إلى إلفهام الشعب ، وقد يكون لذلك أثره على رخاء البلاد . وقد تودى وفاة إسماعيل دون تعيين مجلس للصاية إلى نتائج أسوأ ؛ فسيرسل مندوبون من الآستانة ، وقد يمتصون ثروة البلاد ، ويقضون على حضارتها التي لم تستقر إلا بصعوبة ، ثم تعود مصر إلى حالة الفوضى المخربة التي هي طابع الولايات التركية البحتة ، والتي انتشل محمد علي مصر منها » .

وفي ٣٠ مايو وجه عالي باشا إلى ممثلي تركيا لدى بلاطات الدول التي أقرت تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ منشوراً دورياً أوضح فيه العوامل التي دفعت السلطان إلى تعديل نظام الوراثة في مصر جاء فيه : « إن مبدأ الوراثة الذي ينص عليه الفرمان الثاني لعام ١٨٤١ ينطوي على مضار جسيمة في بلد كمصر لا تتميز فيه الثروة العامة عن ثروة الحاكم . والواقع أن كل أمير يلي العرش لا يكون مطمئناً إلى مصير أبنائه - فن البديهي أن تغريه هذه الحال على التفكير

(٥) الوثائق الأمريكية بعبدين ، ج ٤ ، رقم ٥٧ بتاريخ ٢ يونيو ١٨٦٦ .

في إثراء ذريته أكثر التفكير في إثراء الدولة . وقد يتفرع على هذا الخطر خطر أفدح : ذلك أن كل وال قد يعقب فرعا غنيا قوياً فيتكون مع الز من نظام أشبه بنظام الإقطاع قد لا يقل إضراره بالأمن العام عن الأضرار الناتجة عن نظام الممالك (١)

موقف الدول

ولم تعرض الدول على التعديل الجديد — فلم تجد فيه إنجلترا سوى « مسألة عائلية » ليست لإنجلترا مصلحة خاصة فيها . وكان تعليق لورد كاوى Cowley — سفير إنجلترا في باريس — كالآتي (٢) : « بما أن نظام الوراثة في تركيا ومصر خاضع للقانون الاسلامي ، فإن من واجب الحكومات الأجنبية أن تتوخى الحرص ، فلا تشير بأي تعديل فيه أو تشجعه . ولا يمكننا أن نستشف تأثير التعديل على الشعب الاسلامي .. ورغم أن بإمكان فرنسا وإنجلترا أن توافقا على أى إجراء يتفق عليه بين الوالى والسلطان — في حدود مصالحهما أو إذا كان التعديل متوقفاً على موافقتهما — فمن المستحسن بالنسبة اليهما ألا تقطعا برأى حول التعديل ، وإلا تكونان مسئولتين عن النتائج المترتبة عليه » . لهذا بادرت إنجلترا بتهنئة اسماعيل : فقد هنأه سير هنرى بلور (٣) ، كما هنأه لورد كلارندون وزير خارجية إنجلترا (٤).

(١) جورج جندي و جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، ص ٤

(٢) Blue Books supra No. 3 from Cowley to Clarendon, dated

May 1st 1866

(٣) وثائق عابدين السيامية ١٣٤٠ - بتاريخ ١٥ يونية ١٨٦٦ .

(٤) نفس الملف بتاريخ ١٨ يونية ١٨٦٦ .

أما الحكومة الفرنسية فكانت أكثر حساسية لتأكيد نفوذها الأدنى في مصر : وقد أوضح دروان دى ليس لنوبار نوايا الحكومة الفرنسية الطيبة لإزاء والى مصر وسعادة البلاد المادية. ورغم استعداد الخارجية الفرنسية لمساعدة الباشا في تحقيق أية رغبة معقولة ، لم يستطع أن يصرح بشئ يمس قانون الوراثة قبل أن يتبين وجهة نظر الباب العالي ، ورغم ما أكد له نوبار من أن السلطان ليس فقط موافقاً على التعديل في مصر ، بل إنه يريد إدخاله في تركيا ذاتها (١).

وكان مصطفى فاضل في باريس حيث احتج لدى دروان دى ليس على فرمان ، ونفى أنه يحتج لعلاقة التغير بشخصة ، وقال إنه لا يعارض الأمر إلا من زاوية وجهة النظر المصرية—إذ أنه لما كان في يد الباب العالي حق تعديل تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ لن يلبث في المستقبل أن يجري تعديلاً جديداً وهذا من شأنه أن يضع مصر حتماً في يد الآستانة — إذ في حالة الوصاية يتم ضم مصر نهائياً إلى تركيا، بتعيين وصى. وكان رد دى ليس أن هذه المسألة من شئون مصر الداخلية، وأرسل نوبار إلى اسماعيل من باريس يخبره بأن لورد كاولى قد اتصل بدروان دى ليس بخصوص هذه المسألة ، وأكد له أن الدولتين تؤكدان سرورهما للتعديل لاقتناعهما بأن الوراثة الصليبية من شأنها أن تقوى إدارة مصر ، وإن كانتا لا ترغبان في أن يوفر هذا التعديل فرصة أو حجة لرجال الآستانة لكي يضعوا مصر تحت إدارتهم (٢): وفي الحق لقد

Blue Books, No. 3 supra

(١)

(٢) وثائق عابدين السياسية ، ١/٣٤ رسالة من نوبار من باريس بتاريخ

كان مرجع اعتراض دى ليس هو الصورة التى اقترحها الباب العالى لتسوية الوصاية : فهى تمنح السلطان سلطة لا تخلعها عليه القوانين التى حددت وضع مصر الدولى بشكل يمهّد له استرجاع سلطة تركيا فى مصر برمتها . وقال موستييه للوالى : « ان الحكومة الفرنسية لم توافق على فرمان ١٨٤١ ، ولكنها وجدت فيه ضمانا جديداً للمصالح المصرية وتأكيداً لسلطة الولاية الإدارية . أما احتمال قيام السلطان بتعيين مجلس الوصاية ، فإنه يقتضى على الأوضاع التى دافعت عنها فرنسا كثيراً حتى استطاعت أن تقرها فى البلاد » (١) . ثم اقترح السفير على اسماعيل أن يبادر بتشكيل مجلس وصاية حتى يفوت على الباب العالى فرصة التدخل فى شئون البلاد فى حالة وفاته ، بحكم ضعف صحته وصغر سن أبنائه .

ولكى يمنع الباب العالى أى اشكال حول تفسير موقفه فى مسألة الوصاية أصدر فرماناً (٢) فى ١٥ يونيه بوضوح تنظيمها بشكل لا يسمح لتركيا بالتدخل فى شئون مصر باسم اختيار الوصى أو تشكيل مجلس الوصاية . وفى ٢٠ يونيه رجع الوالى إلى مصر على ظهر يخته المحروسة - وفى يوم وصوله دعا السلطات المحلية ، وفى اليوم التالى دعا الهيئة القنصلية وأعلمهم بمزايا التعديل الجديد .

شراء املاك مصطفى فاضل وحليم

ومن الطبيعى أن يقرن اسماعيل بسعيه إلى تحويل مجرى الوراثة عن أخيه

وعمه سعيه إلى تجريدتهما من ثروتهما العقارية المصرية ليكون قضاؤه على مطامعهما في العرش المصرى تاماً مبرماً، فأوفد إلى أخيه في باريس من فاتحه في أمر بيع أراضيه في مصر ، فرفض مصطفى فاضل بيعهما ، لأن شعاع الأمل في مصير العرش المصرى كان لا يزال يحول بخاطره . ولكنه ما فتئ ينفق عن سعة حتى ضاقت ذات يده ؛ ومع أن أملاكه في مصر كانت شاسعة إلا أن العراقيين التي وضعها إسماعيل كانت تحول دون استغلالها استغلالاً حسناً ، فاضطر إلى الاقتراض بفوائد كبيرة حتى باتت حالته المالية سيئة وأصبحت ديونه لا تحل إلا بالبيع - فرأى إسماعيل أن يعيد الكرة لا سيما وأنه أفلح في إقصائه عن وراثة عرش مصر ، فأوفد إليه من يفوضه في البيع ونجحت المخابرات وتم الاتفاق على ثمن البيع .

أما حلیم فإن إنفاقه عن سعة ، بل إسرافه هو أيضاً ، قد دفعه منذ عام ١٧٦٣ إلى عقد قرض قدره ٣٠٠ ألف جنيه لإنجليزى تعهد بسدادده على ١٥ سنة . ثم أدى به سعيه في الآستانة لاحتباط جهود إسماعيل الخاصة بتعديل نظام الوراثة إلى عقد قرض آخر في عام ١٨٦٦ قيمته ضعف القرض الماضى ، فاضطر إلى رهن كل أملاكه العقارية بمصر ضماناً لوفاء هذين القرضين . وبات يتخبط كلما حل موعد الدفع ، فخابره إسماعيل في شراء أملاكه المرهونة ووجد حلیم أن لا بد من بيعها لتسوية أموره المالية ، لا سيما بعدما تيقن من نجاح مساعى ابن أخيه في الآستانة وخيبة مسعاه هو ، فباعها له في نظير مبلغ قدره مليون ومائتا ألف جنيه (١) .

(١) الأيوبي ، ج ١ ، ص ٣٨١ - ٣٨٣ .

طرد الأمير حلیم

انزل حلیم فی قصره بشبرا بعد صدور فرمان ١٨٦٦ ، ولكن وجوده بمصر كان يثير مخاوف الوالى الذى طلب منه أن يرحل البلاد . ورفض حلیم فاتهمه اسماعیل بأنه أغرى شیخا برشوة على إصدار فتوى ضد قانون الوراثة الجديد ، وضبطت رسالة وهمية تثبت ذلك (١) (٢) وفى سبتمبر ١٨٦٨ قبض على انجلیزى يدعى أوریللى بالشام بتهمة إثارة القبائل ضد الأتراك لکی یعلنوها ولاية مستقلة على رأسها الأمير مصطفى فاضل ، ثم وجدت معه رسالة توضیح تفاصيل مؤامرة ترمى إلى قلب نظام الحکم فی مصر وخلع إسماعیل بتدبیر ثورة مسلحة . وقد عزیت هذه الرسالة إلى الأمير حلیم فثار اسماعیل ثورة مصطنعة وأبلغ القناصل أنه لا یستطیع إبقاءه فی مصر .

واتفق بعد ذلك أن البولیس المصرى ، لکی یظهر یقظته وسهره على حیاة الوالى ، أقدم فی شهر أكتوبر ١٨٦٨ على اکتشاف مكيدة زعم أن عبد الحلیم قد دبرها لاغتيال إسماعیل . فنصب شراکه وبث رجاله ، ثم أعلن للملأ نجاح مسعاه وتمکنه من القبض على المتآمرین على حیاة الوالى ، وأن اسماعیل مضطر إلى إبعاد عمه عن القطر . وكان تعليق القنصل الأمريکی (٢) : « یقال ضد حلیم أنه قد ثبت اشتراکه فی المؤامرة الحالية ضد الوالى ، وأنه قد ثبتت علاقته بالقلقل الراهنة فی سوريا . ولكن وجد السبب المباشر لإیاداه فی رسالة توصف بأنها نابية كان قد وجهها إلى الوالى منذ وقت قریب » .

وفى عام ١٨٧٠ جرى اتفاق بين حلیم وإسماعیل يقضى بأن يتناول حلیم مبلغاً قدره ٦٠,٠٠٠ جنيهاً سنوياً لمدة ٤٠ سنة على أن يتنازل عن جميع أراضيهِ وامتيازاته وحقوقه في عرش مصر ، وألا تطأ قدمه أرضها . ولم يلبث هذا الاتفاق أن نقض فيما بعد حين سيطر الأوروبيون على الإدارة المالية المصرية (١) .

(١) تيودور روزشتين المسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٩٠٤ — ترجمة
مهد الحميد العبادي ومهد بدران ، ص ١١٠-١١١ .

الفصل الرابع

جملة كريت

المسألة الرومانية

حدث أثناء إقامة اسماعيل في الآستانة ، في الوقت الذي كانت تجرى فيه المفاوضات حول مسألة تعديل نظام وراثة العرش في مصر ، أن قطع الوالى وعداً للباب العالى بأن يرسل إليه مدداً يتراوح عدده ما بين ١٢,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ جندي يوزعون ما بين حاميات الآستانة والدانوب والبوسنة ، وقد صرح اسماعيل بأن سوء الأحوال السياسية في أوروبا جعله يقرر زيادة عدد القوات المصرية إلى ٤٠ ألف جندي عدا دعوة الجنود المسرحين . وسأل القنصل الانجليزي شريف باشا عن عدد الجند فأجابه بأن الجيش المصرى يبلغ أربعين ألفاً وأنه سيبلغ سبعين ألفاً (١) . ومنذ أواخر مايو ١٨٦٦ أخذت تبصر من الإسكندرية البواخر المصرية حاملة فرق مشاة وبطارية ميدان ، وأرسل اسماعيل من الآستانة إلى ناظر (وزير) الداخلية يخبره بما يمكن قوله لقناصل الدول فيما لو سألوه عن هذه الإجراءات العسكرية ، وأن عليه أن يصرح بأن الدول العثمانية ، وإن كانت غير متورطة في حرب مع احدي الدول ، الا أنها نظراً للتأهبات العسكرية في أوروبا بسبب اختلاف

(١) محفوظات ٣٧ معية تركى — ملخص الوثيقة التركية رقم ٤٧٥ بتاريخ ٢٧

ذى الحجة ١٢٧٢ : من مجد شريف إلى سعادة الأفندى أحد رجال المعية .

الأوروبيين ، رأت من قبيل الاحتياط لزوم إيجاد قوة كافية للمحافظة على حدود بلادها ودخلتها ، وأنه لما كان من واجب مصر في مثل هذه الظروف أن تمد يد المساعدة إلى الدولة العثمانية ، فقد تقرر إرسال أربعة عشر طابوراً من الجنود (١) .

أما السبب الحقيقي الذي دفع تركيا إلى طلب المساعدة الحربية من مصر فهو ما استولى على الباب العالي من غضب بسبب اختيار الأمير شارل هوهنزلرن ملكاً على ولايتي الدانوب اللتين اتحدتا وكونتا مملكة رومانيا الحديثة (١٦ أبريل ١٨٦٦) . ومع اشتراك إنجلترا وفرنسا في ضمان سلامة أملاك الدولة العثمانية ، إلا أنها كانتا تبغيان بتأسيس المملكة الرومانية الموحدة وسندها بالمعونة الأدبية إيجاد فاصل قوى يقف حائلاً دون تدخل روسيا في شئون البلقان ، خاصة وأن شارل هوهنزلرن البروسي لم يكن على اتفاق معها في اللغة أو الجنس . وقد غضب الساسة الأتراك لهذا التعيين الذي تم دون استشارتهم ، وعدوه خيانة من حلفائهم ، وأخذوا يستعدون لمضاعفة جيش الدولة العامل على الدانوب بقصد غزو المقاطعتين وفسخ الانتخاب وإلزام الأهالي باتباع نصوص المعاهدات .

وكانت الحكومة الفرنسية تعارض في اتخاذ هذه الخطوة من جانب تركيا ، فيما أن شارل سيقدم كل فروض التبعية للسلطان ، فإن عدم قبول الباب العالي انتخابه يعتبر إجراء شاذاً . كما أن انتصار القوات العثمانية أمر غير مؤكد

(١) دفتر ٥٥٧ معية تركي — ملخص الأمر الكريم رقم ٧٦ بتاريخ غرة المحرم ١٢٨٣ : من أمر كريم إلى ناظر الداخلية .

بل إن غزو تركيا للولايتين كاف لاشعال نيران الثورة في الصرب وبلغاريا
والهرسك ، وحينئذ لا يضمن الباب العالي معونة الدولة الفرنسية ضد رعاياه
المسيحيين (١) . وقد كلف دروان دى ليس المركيز دى مونتينييه بأن يبلغ
الوالى — الذى كان بالآستانة — أسف الإمبراطور لارساله المساعدات
الحرية إلى تركيا فى الوقت الذى يفكر فيه الباب العالي فى غزو الولايتين
واحتلالهما عسكرياً برغم نصائح الحكومة الفرنسية ، ودون اتفاق سابق مع
الدول التى ضمنت تماسك أراضى الإمبراطورية العثمانية . وذكر دى ليس
سفير فرنسا فى الآستانة بأن المساعدة المصرية فى ذلك الوقت لابد أن تشجع الحكومة
العثمانية على انتهاج خطة تناقض الاتفاقيات الدولية مع مصباح الباب العالي
الحقيقية (٢) ، وأوضح لنوبار أن مساعدة والى مصر الحرية للباب العالي
لا بد أن تفهم مصر فى أتون السياسة الدولية ، وأنه لما كانت الحكمة تقتضى
ألا تتعرض البلاد لمصير تركيا ، وجب على اسماعيل أن ينتهز أول فرصة
سائجة لسحب قواته دون أن يغضب الباب العالي ، إذ لو هاجمت تركيا
الولايتين الدانوبييتين لأثارت العواصف فى الشرق كله مما يعرضها هى ومصر
للأخطار (٣) . لذا بعث نوبار إلى اسماعيل يؤكده ضرورة المحافظة على
السلام فى البلقان بمعنى وجوب عدم دخول الأتراك إلى الولايتين بحيث
لا تصبح القوات المصرية ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى الدولة العثمانية

(١) وثائق عابدين السياسية ١٣٤-١ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ

١٨ يونيو ١٨٦٦ .

Douin, I, pp. 351-2

(٢)

(٣) وثائق عابدين السياسية ١٣٤-١ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ

١٨ يونيو ١٨٦٦ .

بحكم أن إرسالها يوفر للباب العالي فرصة للتورط في سياسة مناقضة لسياسة فرنسا وإنجلترا اللتين لا يسرهما حرمان مصر من قواتها وإنفاقها الأموال وتضحياتها بالرجال في سبيل تركيا (١). كما أوضح دزرائيلي لموزوروس أفندي: - سفير تركيا في لندن - أن تركيا ليست في حالة حرب حتى ترسل إليها مصر قواتها العسكرية (٢).

وكانت ثمة سوابق لمعونة مصر لتركيا عسكرياً : فروح العلاقات بينهما منذ الفتح العثماني كانت تلزم الولاية بمساعدة السلطان في إبان الأزمات - وقد نصت التسوية على أن الجيش المصري جزء من الجيش التركي ، وأرسل عباس وسعيد قوات مصرية لمساعدة تركيا في حرب القرم . بل أن إسماعيل ذاته أرسل قوات مصرية إلى شبه الجزيرة العربية : ففي عام ١٨٦٣ ثار أمير العسير محمد بن عائض على الدولة العثمانية وقصد الاستيلاء على تهامة اليمن . وحين طلب السلطان من إسماعيل أن يرسل بعض الجنود للتغلب على الثائر صدد بالأمير وجهاز جيشاً مكوناً من المشاة وبعض المدافع والخيالة . ولما وصل هذا الجيش إلى جدة قر الرأى على إرسال الجنود المصرية والعثمانية من جهة القنفذة ، وتمكن الجيش المصري بعد قتال طويل من تسكين الفتنة وقدم محمد بن عائض فروض الطاعة وترك الأماكن التي كان قد اغتصبها ، فتوسط له إسماعيل باشا وعفا عنه السلطان بشرط أن يدفع مبلغاً

(١) وثائق عابدين السياسية ١٣٤-١ - رسالة من لوهار من باريس بتاريخ

٨ يولييه ١٨٦٦ .

Douin, I, p. 352

(٢)

معيناً للخزانة السلطانية كل سنة (١) . ولكن حين تأزم الموقف في البلقان
احتجت إنجلترا وفرنسا - كما رأينا - على اعتبار أن الولاة لم يكونوا يساعدون
السلطان إلا في الحالات التي تقف فيها الدولة العثمانية موقف الدفاع . لهذا
أبدى إسماعيل قبل مبارحته للآستانه رغبته في ألا ترسل قواته إلى رومانيا بل
تبقى في عاصمة الدولة . أما تبقى من القوات التي تعهد بإرسالها فقد كان
من الواضح أنها سترسل إلى كريت حيث قام السكان بالثورة ضد
الحكم العثماني .

ثورة كريت

منذ أن استولت تركيا على جزيرة كريت في عام ١٦٦٠ والكريتيون
يثورون ضد الحكم العثماني . وكان الكريتيون يجأرون بالشكوى من فساد نظام
جباية الضرائب ومن المظالم القضائية وتمييز المسلمين على المسيحيين : (٢)
ولكن الباب العالي رفض في عهد السلطان عهد العزيز أن يرسل إلى حاكم
كريت الأوامر التي كان قد أرسلها إلى حكام الولايات الأخرى وفيها
أمرهم بإدخال الإصلاحات التي نص عليها الخط الهامبوني ، محتجاً بأن
الكريتيين من أصل يوناني ، ولذلك هم دائبو التنقل ما بين بلاد اليونان
وجزيرتهم لإشعال الثورة (٣) . لهذا قرر سكان كريت أن يطلبوا من السلطان

(١) Ibid, pp. 315 et seqq. ؛ الوثائق المصرية عدد ٢٨ ديسمبر ١٨٦٥

إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار، ج ٢، ص ٢٩٤ - ٥٥

(٢) كان عدد المسلمين ٥٥ ألفاً، وعدد المسيحيين ٢٥ ألفاً .

(٣) Driault et Lhéritier, Histoire Diplomatique de la Grèce, Tome

III, p. 177

أن يرعى مصالحهم واختاروا عنهم مجلساً (Epitronpe) بعث إلى الآستانة بمذكرة يعرض فيها شكاوى الكريتيين ويوضح ما يرمقونه من إصلاحات : من تعديل نظام الضرائب وإنشاء مجالس نيابية وإصلاح نظام المحاكم وتعبيد الطرق وتحسين الموانئ وإنشاء المدارس وبنك زراعى وإشاعة التسامح الدينى بين المسلمين والمسيحيين واحترام الحرية الشخصية . كما أفضى الكريتيون بشكاوهم إلى ممثلى الدول فى أثينا والآستانة ، فأشار هؤلاء على الباب العالى بالاعتدال . واستغل اليونانيون الفرصة للسعى إلى ضم الجزيرة إلى اليونان توطئة لإحياء الامبراطورية البيزنطية (١) ؛ هذا فى الوقت الذى إقتنعت فيه فرنسا بأن روسيا كانت تشجع القلاقل فى كريت إما بشكل مباشر أو بواسطة عملائها الذين استغلوا نفوذهم إن لم يكن قبل الحكومة اليونانية فعلى الأقل قبل الشعب اليونانى (٢) .

ورفض الباب العالى لإجابة مطالب الكريتيين ، وأمر المتجهمرين منهم بالتفرق والعودة إلى مساكنهم — ولكى يمهّد للنضال المسلح أخذ يرسل الامدادات إلى والى الجزيرة الذى بدأ بدوره يوزع الأسلحة والذخيرة على المسلمين ، فبدأت حوادث فردية لا يمكن تفاديها فى مثل هذه الظروف . وانتهزت الحكومة التركية هذه الفرصة لكى تسليح المسلمين تسليحاً كاملاً ، وكونت منهم قوات غير نظامية أخذت تخرب القرى وتحرقها وتدمر أشجار الكروم والزيتون ، وأرسلت ألفى جندي من الألبانيين المشهورين بشدة غيرتهم

Engelhardt, la Turquie et le Tanzimat, Tome I, p. 234. (١)

(٢) وثائق عابدين السياسية ٣٤-٢ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٨٦٦ .

الإسلام (١) . لهذا اختار سكان الجزيرة المسيحيون الجنرال كالرجس Kalergis قائداً ساماً لهم (٦ يوليه) وأعلنوا رغبتهم في المقاومة .

الامدادات المصرية وسياسة اسماعيل :

وما أن عاد إسماعيل إلى مصر حتى حاول تنفيذ ما وعده الباب العالي ، فأمر بإرسال فرقتين إلى الجزيرة . ولكن نوبار أرسل إليه يخبره باستياء فرنسا من هذا الإجراء . وخشية ما قد يحدث تباطأ في إرسال القوات الأخرى ما أغضب السلطان الذي بعث إليه بخطاب شديد، اللهجة . فلم يجد بدا من إطاعة أوامر سيده ، وأمر بترحيل الفرقتين اللتين كانتا قد خرجتا في الإسكندرية ، فبارحتا الميناء في ٢٢ يولية . وبعد أن وصلت القوات المصرية إلى مدينة كانديا احتلت مراكزها في الجزيرة . وعلى أثر مقابلة جرت بين قائد الحملة شاهين كنج باشا وبين حاكم الجزيرة العام ، اتصل بالقناصل الأجانب ، ثم استفسر عن عدد الكنائس والمؤسسات الدينية . واتصل ببطريرك الجزيرة ومنحه قدرأ من المال لينفقه على المؤسسات الدينية . وكان إسماعيل قد أوصى قائده باتباع سياسة التهدئة واحترام المؤسسات الدينية . والمحافظة على شرف السكان وتجنب العنف والشدة اللذين اشتهر بهما الجيش التركي (٢) : ونصحه بأن يعمل على تجنب نشوب الحرب بين الثوار والقوات العثمانية ، وذلك بالاستعانة بكبار الأعيان ؛ أما إذا نشبت الحرب فعليه أن يلتزم الاعتدال ويسلك مسلكاً مشبعاً بالحلم والرفق حتى يضمن رضى

(١) نفس الملف — بدون تاريخ وبدون عنوان .

Douin, I, pp. 353-4

(٢)

السكان (١) : وقد رد شاهين على الوالى برسالة طويلة (٢) قال فيها إن أهالى ناحية أصفهانكية وأبو قرون ، برغم كونهم مسيحيين كلهم ، سرورون منه ومن العساكر المصرية بسبب حسن معاملته لوجهاء المسيحيين مدة إقامته فى كنديا ، ولحسن معاملة العساكر المصرية لهم فى طريقهم إلى أبو قرون وعدم تعرضهم لأهالى القرى الواقعة على الطريق ، وللإجراءات التى كان يتخذها مع أهالى كنديا الذين كان يدفع لهم ثمن ما كانوا يقدمونه باختيارهم إلى الجنود المصريين من الفواكه والدجاج وبعض المأكولات. وقال إن الأهالى مستاءون جداً من الجنود الأتراك بسبب سوء معاملتهم ، لدرجة أن أهالى إحدى المدن التى أقام فيها يومين ونزل بها الجنود الأتراك بعد مغادرته لها هجروا بلادهم وكتبوا إلى والى الجزيرة يخبرونه بأن الجنود المصريين أقاموا عنده يومين ولم يروا منهم المعاملة السيئة التى كان يعاملهم بها الجنود الأتراك. وذكر شاهين أنه علم بمجيء أحد زعماء العصاة مع عدة رجال إلى قرية قريبة من مقر القيادة المصرية ، فأرسل إليهم مبعوثين لاستطلاع أحوالهم فاجتمعوا بالزعيم الذى أخبرهما بأنهم يريدون كلهم أن يتجمعوا ويذهبوا إلى والى مصر لقبول تبعيته - واستفسروا عما إذا كان يقبلهم ويحميهم من والى كريت ومن السلطان. وقد وعدهم شاهين بأخباراً وطلبوا منه أن يبقوا أمرهم فى حيز السرية خوفاً من أن يسمع والى الجزيرة بهذه الإشاعة فيعتقد أن والى مصر لم يرسل جنوده إلا لاستمالة أهلها وأخذها من الحكومة العثمانية. وفى نهاية الرسالة أكد شاهين أن العصاة صرّادقون فى طلب انضمامهم إلى مصر ، ولكن فى حالة عدم الموافقة على انضمامهم إلى اليونان.

Ibid, p. 356.

(١)

(٢) محفظة ٢٨١ عابدين - من شاهين كنج قائد العساكر المصرية العام

بكريد إلى مهردار الخديوي بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٣ .

وقد تناول الساسة مسلك شاهين باشا بالتعليق ؛ وكان الجميع يتفقون في التنبؤ بضم كريت إلى الأملاك المصرية . ولم يكن أحد يعارض مبدئياً في ضم الجزيرة إلى مصر — فقد كان من المؤمل أن تؤدي الإدارة المصرية إلى الاهتمام بالشئون الزراعية فيها فتزداد خيراتها وتنحسن أحوالها . وكان البعض يرى في شاهين باشا مبعوثاً أرسله الوالي بالاتفاق مع السلطان ، وفسرت هباته لأهل كريت بأنها وسيلة لكسب السكان إلى صف الوالي وحملهم على طلب الانضمام إلى مصر (١) . أما إسماعيل فكان يؤكد أنه ليس لديه سوى هدف واحد هو إثبات إخلاصه للسلطان ، كما كان يتمنى أن تسحب قواته من الجزيرة في أسرع وقت ممكن ، وقال إن ضم الجزيرة سيحماء نفقات ترهق مصر (٢) .

نشوب القتال :

وأخيراً وصل الرد الذي طالما انتظره سكان كريت على شكواهم إلى الباب العالي ، وكان سلبياً في جميع نقاطه . لهذا رفض المجمع الكريتي أن يتفرق قبل أن يضمن للسكان صفحاً عاماً من السلطان ، ولجأ الكريتيون إلى السلاح دفاعاً عن أنفسهم ، فتوجهت القوات التركية إلى مقاطعة أبوقرون حيث كان ينعقد المجمع الكريتي ، واستعد الممريقان للقتال ، فأرسل السلطان مصطفى الكريتي باشا مندوباً سامياً للتفاوض مع الثوار وعهد إليه بسلطات مطلقة . ولكن الكريتي لم ينجح بما كان بينه وبين أعيان الجزيرة من الشحنة بسبب ولايته السابقة عليها . ولما سرت الإشاعات بأن القوات المصرية التي

Douin, I, p. 357.

(١)

Ibid, pp. 358-9

(٢)

وجهتها تركيا إلى الروملى في أوائل يولية قد تلقت الأوامر بالتوجه إلى كريت
وجند الثوار أنفسهم مهددين بتلقى ضربات حربية مفاجئة . وقرر الجمع
المنعقد في أصفاكية (٢ سبتمبر) وضع حد للخضوع لتركيا وإعلان انضمام
كريت وملحقاتها إلى اليونان تحت تاج الملك جورج الأول . ووقعت أولى
هجمات الثوار على القوات المصرية التي أضحت مركزها في أبو قرون حرجاً
بعد أن حاصرها الثوار ولم يمدّها الأتراك بالمؤن اللازمة لفك حلقات الحصار
المضروب عليها .

حدث ذلك في وقت تعقدت فيه السياسة الدولية (١) — ذلك أن انتصار
بروسيا الباهر في سادوا (يولييه ١٨٦٦) قد سحق النمسا وأبعدها عن مجال
السيطرة على ألمانيا وأضعف مركز فرنسا الأدبي بعد أن أضعفت حملة المكسيك
قواها المادية والمعنوية معا . ومع أن نابليون الثالث كان يعطف على كالر جس
تمشياً مع سياسته الرامية إلى انعاش القوميات الناشئة ، إلا أن المصاعب
الداخلية التي كانت تواجهه لم تدع لديه ما يمكنه من مواصلة هذه الخطوة ؛
بل لأنها حالت بينه وبين اتباع سياسة نشطة في الخارج . لهذا اكتفى دروان
دى ليس بأن يذكر الباب العالى بوجوب معالجة المسألة من الناحية القانونية ؛
أما إيطاليا فكانت مشغولة بتنظيم أمورها الداخلية ، في الوقت الذي لم تتحمس
فيه إنجلترا كثيراً للثوار ؛ مما ترتب عليه أن أورد ستانلى سفير إنجلترا في
أثينا — كاف بأن يشير على الملك ومجلس الوزراء بالتزام خطة الحيدة المطلقة .
وأكد الساسة الانجليز في الآستانة للسفير اليونانى لدى الباب العالى أن

الدول ستتخذ إجراءات حاسمة من موقف بلاده . وكان موقف الحكومة اليونانية حربياً : فلو تدخلت تدخل سافراً تمهيداً مع ميول الشعب المتحمس للثوار لأثبت عليها الدولة العثمانية وأرغمتها على إعلان الحرب ، على حين أنها لم تكن تستطيع السكوت حتى لا تثير الرأي العام فتنتج اضطرابات داخلية من الحكمة تجنبها . لهذا أثرت التريث ، خاصة وأنها كانت تتوقع انعقاد مؤتمر في باريس ليحسم النزاع القائم في أوروبا الوسطى ويصفى مسائل الشرق الأدنى .

وفشلت فكرة المؤتمرين سوت بروميا ما بينها وبين النمسا دون أن أشترك في ذلك أية دولة أخرى باستثناء مملكة بيدمونت . حينئذ قررت حكومة اليونان أن تتدخل لدى الباب العالي والدول لمصلحة الثوار . فكلفت وزيرها المفوض في الآستانة بأن ينصح الباب العالي باتباع سياسة أكثر رفقا بسكان كريت . وانضمت حماسة الشعب اليوناني للثوار حين انعقدت اللجان في أثينا وغيرها من بلاد اليونان لمساعدة الثوار . وأخذت تدبج المقالات المتهمة ضد تركيا ، وبدأ المتطوعون اليونانيون يعبرون بحر إيجه للانضمام إلى الثوار ، ومعهم إيطاليون وفرنسيون ومخاطرون من شتى أنحاء أوروبا ، جاءوا مترسمين خطى محبي اليونان (Philhellenes) — من أمثال لورد بايرون في الماضي — الذين ناصرُوا اليونانيين في ثورتهم الشهيرة ضد الحكم العثماني (١) . ولهذا فدون أن تتدخل الحكومة اليونانية تدخل صريحاً في جانب الثوار كانت تسير في طريق شائك . ومع أن اليونانيين كانوا لا يتوقعون أية معونة من فرنسا ، إلا أنهم تلقوا وعداً بالمساعدة من الصرب والجبل الأسود ، وكانوا يتوقعون أن ينضم إليهم الإيطاليون ، كما

كانوا يبنون أنفسهم بمعونة دول شرقي أوروبا وبخاصة النمسا وبروسيا (١)؛ حقيقة أن النمسا أخذت ، بعد طردها من ألمانيا ، تعمل على تعويض نفسها في البلقان ، إلا أنها تفهقرت بسرعة حين وقفت إنجلترا وفرنسا في صف الدولة العثمانية خوفاً من من فتح باب المسألة الشرقية (٢) . وهكذا لم تبق دولة باستطاعتها مساعدة الثوار سوى روسيا التي كانت تشجع اليونانيين على مساعدة الثوار - فهي لم تكن تهتم بالحيلولة دون نشوب صراع أوروبي ، بل كانت تجد فيه فرصة تستغلها لمد نفوذها (٣) .

وقد أدلى الكريتيلى باشا بتصريح عبر فيه عن أسفه لانخداع الكريتيين بما يسمونه من الأجانب الذين لا يشاركونهم ما يقاسونه . ثم أعطى الثوار مهلة قدرها ثلاثة أيام لكي يسلموا ، مهدداً باتخاذ الإجراءات الواجبة لاعادة السلام إلى الجزيرة إذا ما انقضت المهلة دون الوصول إلى اتفاق معهم على التسليم . ولم يؤد هذا التصريح إلا إلى إثارة الحشود الكريتي الذي وجه نداءه إلى الدول المسيحية وطلب منها أن تقدم سفنها لحمل النساء والأطفال والمسنين إلى الموانئ اليونانية للحيلولة دون وضع العراقيين أمام الأعمال الخيرية (٤) . وانتهت المعارك دون نتيجة ، واستمرت المعارك على أشدها ، وتحمس البرنس جورتشاكوف Gortchakoff - كبير مستشاري قيصر روسيا ، وكان قد سبق الثورة البولندية - للثوار ، واقترح عروضاً للتهدة كان يعتقد أن من واجب الدول الغربية ، بل من مصلحتها ، أن تؤيدها حتى لا يقتصر

Politis, Un Projet d'Alliance entre l'Egypte et la Grèce, p. 5. (١)

Sammarco, Règne, p. ١5٢ (٢)

Driault et Lhéritier, op. cit. , III, pp. ١90-١ (٣)

Cahuet, op. cit., pp. 3٢9-330 (٤)

موقفها على مشاهدة أحداث قد تترتب عليها نتائج وخيمة . ولما لم تحرك الدول الأخرى ساكنا أصر على ضرورة التدخل الجدي ، وأخذت الفرقاطة الروسية (الأميرال العظيم) تقوم بجمع اللاجئين الكريتيين في الجزيرة ونقلهم إلى بلاد اليونان ، في نفس الوقت الذي كانت تقوم فيه بمهمة غامضة مشكوك في أمرها . وكان من أثر ظهور السفينة الروسية أن اعتقد الناس بقيام روسيا بالتدخل المباشر ، مما جعلهم يتنبئون بالنجاح النهائي للثورة (٣) . لكن إنجلترا لم تنزعج كثيرا للأمر ، وصرح لورد ستانلي بأن إنجلترا لن تعترض على حق الباب العالي في القضاء على الثورة بالقوة المسلحة (٢) . وقد أدى هذا إلى تشجيع تركيا لدرجة أن ساسة الآستانة فكروا في قطع العلاقات السياسية مع اليونان ، وإن يكن التدخل الروسي قد أدى إلى موازنة الموقف (٣) .

وفي إبان هذه الظروف قرر إسماعيل أن يرسل النجيدات إلى قواته المحاصرة — فأنفذ في أواسط سبتمبر ١٦,٠٠٠ جندي يصحبهم وزير الحربية المصري الفريق إسماعيل باشا صادق (٤) الذي صدرت إليه الأوامر بأن يحسن معاملة الصنعفاء وأن يحترم أملاكهم وأشخاصهم وأن يحول دون ارتكاب الجنود والضباط لأعمال السلب والنهب ، وأن لا يطبق قواعد الحرب ، في حالة

Driault et Lheritier, III, p. 192

(١)

Cahuet, op. cit., p. 329

(٢)

Politis, op. cit., p. 11.

(٣)

(٤) استدعى إسماعيل شاهين باشا فيا بعد لكي يقضى على فكرة أنه مبعوثه لحمل أهل كريت على طلب الانضمام إلى مصر ، ولكي يتفادى توتر العلاقات مع الباب العالي . وتولى إسماعيل باشا صادق — الكريتي الأصل — قيادة القوات المصرية في الجزيرة (محفظة ٢٨١ عابدين — من الجناح العالي إلى شاهين باشا بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٨٣) .

مقاومة العادر، إلا بعد أن يترك له وقتاً للتفكير، وأن يبذل كل ما في وسعه لتجنب أذى النساء والأطفال ورجال الدين وأن لا يطارد سوى المحاربين الذين يدفعهم الخوف إلى الفرار (١). والذي أملى على اسماعيل هذا المسلك هو تعقد السياسة الدولية — فقد وصلته رسالة من نوبار (٢)، وكان حينئذ في باريس، تشرح له حقيقة الموقف الدولي في أوروبا بعد انتصار بروسيا على النمسا. وقد جاء في هذه الرسالة ما يلي: « لن تصبح النمسا ألمانية، بل سلافية، ومن ثم ستجد نفسها مندفعة شرقاً صوب الدانوب، حيث لا تنهى مطامعها إلا عند الآستانة. أما بروسيا الظافرة فستصبح دولة قوية متماسكة مستعدة لضم ألمانيا الجنوبية بعد الفراغ من هضم ألمانيا الشمالية؛ وفي هذه الحالة تقيم في وجه روسيا نفس الحاجز الذي كانت تقيمه بولندا في القرنين السادس عشر والسابع عشر — وحينئذ تنعزل روسيا في قارتها الآسيوية ولا تجد ما يربطها بأوروبا سوى الآستانة. فإذا ما كانت المصالح والأطماع هي التي دفعت روسيا صور البسفور قبل الحرب البروسية — النمسية، فإن الضرورة هي التي تدفعها صوب هذا الاتجاه في الوقت الحاضر. وبطبيعة الحال لن تقف إنجلترا وفرنسا مكتوفتي الأيدي إزاء هذا الاحتمال بل ستفسران كل قلائل الشرق الأدنى على ضوء التدخل الروسي. حينئذ تجد فرنسا من واجبها أن تحافظ على سمعتها — فإذا ما كانت الحكومة الفرنسية عاجزة عن الوقوف أمام بروسيا؛ إذا ما أكرمت في نظر الشعب لأن مساعدتها لبروسيا وتآمرها معها هما اللذان أديا إلى هيمنة الامبراطورية التي

Douin, I, p. 366.

(١)

(٢) وثائق عابدين السياسية : ٣٤-٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٨

سبتمبر ١٨٦٦.

أقامها بزمارك ، فعليها أن تبحث عن مجال خارجي يشغل الشعب عن الشئون الداخلية . هذا الميدان معروف وموجود ، وهو المسألة الشرقية . إن المسألة خطيرة ؛ ومن الممكن أن تتحول الأمانى الفرنسية عن الشرق وتركه لروسيا والنمسا ، وربما توجه بروسيا الثقاتها إلى هذا الميدان الفسيح حتى ترغم الجميع على أن يسمحوا لها بهضم ألمانيا . أما إنجلترا فانها لن تتحرك إلا إذا هدد الروس الآستانة ؛ ولكنها لن تتحرك إذا هدها النمسيون —
— فالنمسا في نظـر أوروبا هي التي باستطاعتها أن تحميها ، خاصة وقد أصبحت دولة شرقية من الدرجة الثانية لا يهتم أحد بأطماعها . وينتهي نوبار بوجوب تسوية مسألة كريت تجنباً للعواقب التي ترتبت عليها ؛ وهذا لن يتسنى إلا بإرجاع القوات المصرية إلى البلاد — إذ أن مصر ستعجز في خضم السياسة الدولية في حالة اشتباكها مع اليونان بسبب مشكلة كريت .

مسألة ضم كريت إلى مصر :

نشرت جريدة اللفانت هيرالد في الآستانة أن إسماعيل قد عرض على الباب العالي ثمانين ألف جنيه لوضع يده على كريت ، بشرط أن يدفع ١٠٠ ألف جنيه في العام التالي وأن يزيد بها بنسبة ٥ ٪ لمدة ١٥ سنة أخرى — ورددت صدى هذا المقال بعض الصحف الانجليزية والفرنسية — وكان كل من يقابل نوبار في باريس يسأله عن مدى صحة هذا الخبر (١) . وبالفعل كان إسماعيل قد فكر في ضم كريت إلى أملاكه باستمالة السكان إلى صفته لكي يطالبوا بالانضمام إليه ، على أن تساعد فرنسا ، ويرغم العالي على تسليمها له خوفاً من سحب القوات المصرية . ولكن فرنسا لم تشجعه في هذا المسعى ،

(١) وثائق عابدين السياسية ٤٣٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ

في الوقت الذي أدمج فيه مصطفى الكريتلى باشا الجنود المصريين في القوات التركية ووضعهم جميعاً تحت قيادة عثمانية ، مما أغضب إسماعيل الذي أنب إسماعيل باشا صادق موافقته على هذا الإجراء (١) ، وتفكيره في استدعاء التعزيزات التي أرسلها واستبقاء الستة آلاف جندي الأولى وحدها . ولكن قنصلي فرنسا وإنجلترا لصحاه بالعدول عن ذلك (٢) . وحينئذ حاول الكلام صراحة في مسألة ضم الجزيرة إلى مصر ، متعللاً بأن ضم كريت إلى مصر لا يناقض أى مبدأ ، على حين أن تركها لليونان يمس مبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية (٣) . أما نوبار فقد أشار بضرورة رجوع القوات المصرية إلى البلاد ، ورأى أن أحسن وسيلة لحسم النزاع هي إقناع الباب العالي بتحويل كريت إلى دولة شبه مستقلة تخضع لسيادة السلطان شأنها في ذلك شأن جزيرة ساموس ولبنان . وكان هذا الحل في رأيه يرضى الجميع :

الباب العالي ومصر وفرنسا وإنجلترا ، وبخاصة الدولتين الأخيرتين اللتين كانتا تنجيهان إلى ترك المسألة تسير في مجراها الطبيعي طالما أن روسيا واليونان لا تتدخلان في مسألة كريت (٤) . وفي ٨ أكتوبر أرسل نوبار إلى إسماعيل (٥) يحمله تبعة تفاقم الأحوال في كريت ، مشيراً إلى أن النقود التي قدمها القائد المصري للمستشفيات لم تهدف إلا إلى حمل أهل كريت على المطالبة بالانضمام

(١) محفظة ٢٨١ عابدين من الجنب العالي إلى ناظر الجهادية بتاريخ جمادى الأولى ١٢٨٣ .

(٢) Douin, I, pp. 371-2

(٣) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٢ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ

٣ سبتمبر ١٨٦٦ .

(٤) نفس الملف — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٦٦ .

(٥) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ

٨ أكتوبر ١٨٦٦ .

إلى مصر ، وأنها قد أثارت أهل كريت الذين كانوا أبعاد من أن يشكروا المصريين ، بل انتهزوا الخلافات القائمة بين القوات المصرية والتركية لينزلوا بالمصريين أول هزيمة .

وفي أكتوبر ١٨٦٦ تولى الماركيز دى موستيه - سفير فرنسا في الباب العالي - وزارة الخارجية الفرنسية ، ووضع لنفسه سياسة عمادها حماية تركيا والتقريب بين فرنسا وروسيا وتسوية العلاقات بين فرنسا وروسيا (١) . ومنذ أن كان سفيرا لفرنسا في الآستانة كان من المعروف أنه من أنصار تركيا ضد اليونان وروسيا ، وإن لم يتمكن الظروف حين تولى وزارة الخارجية من تنفيذ سياسته هذه - بل اكتفى بالعمل على القضاء على حالة التوتر المترتبة على ثورة كريت وذلك بأن يتوسط لإسماعيل في الآستانة للعمل على تحقيق مطالب الكريتيين ، على أن تعود القوات المصرية بمجرد تهدة الأحوال في الجزيرة (٢) .

وفي أواخر عام ١٨٦٦ ساق المصريون أمامهم الثوار وتوغلوا في داخل الجزيرة حتى تمكنوا من فصل بعض فرقهم عن معسكرها وأوقعوا بها الهزيمة بالقرب من أركادى . وفي أواسط نوفمبر بعث إسماعيل برسالة إلى نوبار أوضح فيها وجهة نظره التي كانت تتلخص في القضاء على الثورة

Politis, op. cit., p. 30

(١)

(٢) وثائق عابدين السياسية - ٣٤-٣ - رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٨ أكتوبر ١٨٦٦ .

نهائياً أو نحكم كريت بعد أن تهدأ أحوالها. ورغم أن الحكومة الفرنسية لم تكن شديدة المعارضة في ضم كريت إلى مصر، فإن إنجلترا كانت تشك في سلوك الحكومة المصرية وتري أنها واقعة تماماً تحت السيطرة الفرنسية. وقد أوضح لورد كاوي - سفير إنجلترا في باريس - اتجاه حكومته من هذه القضية بقوله لنوبار (١): « حقيقة إن كريت من ملحقات مصر الطبيعية لوقوعها على طريق الهند ولأنها ستحكم على يد الوالي أحسن من حكمها على يد اليونان - وحقيقة أيضاً أن إنجلترا تعارض في ضم كريت إلى اليونان التي لا تستطيع أن تحكم نفسها، إلا أن المهم أن إنجلترا تشك في استقلال الحكومة المصرية. وتفضل أن تكون كريت تابعة للباب العالي ». وقد دهش اسماعيل لهذا الاعتقاد وكلف نوبار بمقابلة كاوي من جديد لاستطلاع رأى حكومته الرسمية في ضم كريت إلى مصر، وعقب بأنه ما لم يثبت اتفاق فرنسا وإنجلترا، فعلى عاتقه هو (اسماعيل) أن يمهّد للأمر في الآستانة. ولكن رد موستييه لم يكن مشجعاً، في الوقت الذي كان فيه الباب العالي وأهل كريت أنفسهم يعارضون اتجاه اسماعيل، قال عالي باشا إن الباب العالي يعارض دائماً وبشدة مثلها هذه الفكرة - فإذا ما كان التخلي عن الجزيرة لليونان يمس كرامة الباب العالي فكذلك الحال بالنسبة إلى الاعتراف بأن الإدارة المصرية خير من الإدارة التركية. وذكرت جريدة نورد الفرنسية (١) أن أهل كريت بلغهم أن

(١٠) وثائق عابدين السياسية - ٣٤-٣ - رسالة من نوبار من باريس بتاريخ

٨ نوفمبر ١٨٦٦.

(١) محفظة ٢٨١ عابدين بتاريخ ٢ ربيع الثاني ١٢٨٣.

الدولة العثمانية تريد التنازل عن الجزيرة لوالى مصر على سبيل الإيجار في مقابل الإمدادات المرسلة من مصر للقضاء على الفتنة . فكان هذا الخبر سبباً في هيجانهم لأنهم لم يكونوا يرضون بأن يكونوا كالعقار أو الواشى .

لهذا كله تنكب إسماعيل عن بدء المفاوضات في الآستانة للحصول على الجزيرة ، وفكر في استدعاء قوات مصر من كريت . ولكن تجدد القتال في الجزيرة جعل من الصعب تحقيق ذلك قبل أن تنتهى المعارك . حينئذ بعث نوبار برأيه في الموقف قائلاً (١) : « إن فرنسا وإنجلترا ترغبان في تهدئة الأحوال في الشرق وإبقاء الأمور على ما هى عليه . ولما كانت الإمبراطورية ضعيفة وبحاجة إلى قواتنا في كريت ، فإن الموقف يكسبنا عطف كل من إنجلترا وفرنسا . وليس من الصعب أن تضطر الآستانة إلى السماح لنا ببعض المزايا ؛ إذ يكفى أن نوضح حقوقنا في العاصمة حتى تشير فرنسا وإنجلترا على تركيا بالتسليم محافظة على الهدوء في الشرق وخوفاً من أن تفقد الدولة المعونة المصرية . ولا زلتم تذكرون المسألة البحركية التى تفاهمنا بصددتها قبل مبارحتى مصر ، والسماح لمصر بأن يكون لها في أوروبا ممثلون لهم كامل الحرية ومعترف بهم من الجميع » .

لهذا حاول إسماعيل أن يستغل وجود قواته في كريت لى ينتزع من السلطان حقوقاً جديدة ، ما دامت الدول تهدف إلى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وصيانة السلام العام .

(١) وثائق عابدين السياسية ٣٤-٢ - رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ١٨

الفصل الخامس

توسيع استقلال مصر وفرمان ١٨٦٧

بعد أن عدل إسماعيل نظام الوراثة ، شجعه النجاح الذي أحرزه على أن يعمل على إلغاء الشرط الثالث من فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ الخاص بجعل ولاية مصر على قدم المساواة مع وزراء الدولة العثمانية ، وأصبح يطمح إلى توسيع استقلال البلاد . فقد رأى أن مصر بحاجة إلى إصلاحات جوهرية تقتضى إطلاق يديه في المسائل التشريعية والإدارية ، خاصة وأنه كان يرى - من وجهة النظر التجارية - أن وضع مصر يختلف اختلافاً كبيراً عن الولايات الأخرى ، بحيث لا يجب أن تعامل نفس معاملة مثل هذه الولايات . فلم تكن تجارة مصر تخضع لنفس الظروف المحيطة بالولايات العثمانية الأخرى ، بحيث أن تطبيق تعريف استانبول الجمركية كان يضر بمصالحها ويؤخر تقدمها . هذا إلى أنه كانت توجد بمصر جاليات أوروبية وفيرة العدد تفوق ما كان يوجد منها في الولايات العثمانية الأخرى بحيث أن معاهدات الامتياز القديمة لم تعد تكفي لمواجهة هذه الأوضاع الجديدة ، في نفس الوقت الذي لم يكن فيه الباب العالي على استعداد لإدخال الإصلاحات المناسبة في مصر : فالوالى كان يهدف إلى المحافظة على مصالح الأوروبيين وأن يطهشهم على حياتهم بأن ينشئ لهم بوليساً خاصاً بهم ومنهم يرتدى الملابس الأوروبية . وقد بدأ إسماعيل في تنفيذ هذه الخطة بالفعل ، ولكن الباب العالي أوقف إجراءاته في آخر لحظة وأمره بحل ما شكله من هذه المنظمات (١) .

وبالإضافة إلى هذه المسائل التي كانت تمس مصالح مصر وأوروبا ، كانت توجد مسائل أخرى تمس مركز الوالي الأدبي وأهمية مصر . لم يعد منطقياً أن يعامل الباب العالي الوالي باعتباره مجرد حاكم بعد أن حصلت مصر على نظام الوراثة على النمط الأوروبي الذي بمقتضاه أصبحت حفلة تنصيب الوالي في الآستانة مجرد إجراء شكلي : ولم يقدم الوالي طلباته إلى الباب العالي مباشرة ، بل فضل الاتصال الشخصي بالسلطان ، خاصة وأن عبد العزيز شجعه على ذلك حين أعلن في عدة مناسبات أثناء إقامته الأخيرة في الآستانة أنه لا يجب عليه أن يهتم بمسلك الوزراء العثمانيين ، وأن يقتصر على مخاطبته شخصياً ، ثم وعده بأن يوافق على التغييرات التي من شأنها أن تقوى الحكومة المصرية (١) . لهذا قدم إسماعيل إلى السلطنة الوالدة مبلغاً سخياً ، أخذه عبد العزيز من أمه وأعطاهها سندات على الخزانة بفائدة قدرها ٦٪. ثم أطلع على الطلب الذي قدمه حسن باشا وكيل إسماعيل في الآستانة إلى السلطنة ، وبعد أن ألم بفحواه صرح بأنه لا يفهم الأهمية التي يعلقها إسماعيل على مثل هذه الطلبات ، ثم أرسل عبد العزيز سكرتيه الأولى إلى المصادر الأعظم ووزير الخارجية ليبلغها طلبات الوالي .

وصرح فؤاد باشا بأن من واجب السلطان أن يحول دون تدخل والدته في مسائل لا تعنيها ، وأن يخبر حسن باشا بوجوب تقديم طلبات الوالي إلى الحكومة العثمانية مباشرة لا إلى القصر ؛ وفي هذه الحالة يصبح مجلس الوزراء حراً في أن يقدم آراءه إلى السلطان . أما عالي باشا فقد قطع بعام

إمكان تنفيذ طلبات الوالى . وأرسل إسماعيل إلى السلطان يعبر له عن أسفه
لا حدث ، وأنه ما دام الباب العالى وحده هو الذى يستطيع بحث هذه
المسألة ، فإنه سيتصل به لبحث المسائل المتعلقة بمصر . وكان إسماعيل قد
عزم على اشراك مصر فى معرض باريس المزمع اقامته فى عام ١٦٨٧ واجابة
دعوة عاهل فرنسا والتوجه إليها بنفسه ليظهر مصر أمام العالم المتحدين فى
ثوب التقدم والرقى ، وليريه بلذخه وجوده وسطوع معروضاتها فى ثوب
الثروة التى لا حد لها ويقر فى القلوب ثقها غير المنتهية فى قدرتها على القيام
بجميع تعهداتها المالية مهما بلغت قيمتها وأيا كانت مواعيد سدادها . واوثوقه
من توجه السلطان عبدالعزيز لزيارة ذلك المعرض ، كان يريد اغتنام الفرصة
لبذر بذور الإصلاح القضائى الذى كان يحول بخاطره وكان القصد منه
القضاء على نظام الامتيازات الأجنبية . فلدأبه على إزالة قيود فرمانات
وارغبته فى الظهور أمام الرأى العام الأوروبى بمظهر رسمى منيف يستوقف
الأنظار ويوجب الاحترام لشخصه أكثر مما لو كان والياً لا تميزه عن باقى
ولاة السلطنة العثمانية إلا بعض امتيازات خاصة به ، أخذ يعمل على نيل لقب
يشعر بأن صاحبه إن لم يكن فى مصاف الملوك ، فلا يقل عنهم كثيراً على
أن يكون نيله إياه مصحوباً بحصوله على امتيازات تجعل حقيقة المنصب
مساوية لتسميته المرجوة . ولما كان إسماعيل يفهم وسطه الشرقى ، فإنه
أدرك الحاجة إلى التمييز بين مقامه ومقام سائر الولاة العثمانيين .

مطالب إسماعيل

وكانت مطالب إسماعيل التى أرسلها إلى السلطان عن طريق حسن باشا

كالآتي (١) :

(أولا) أن يمنح والى مصر زيادة جيشه وأسطوله وفق ما تقتضيه الأحوال

(ثانياً) أن يعطى حق منح كل الرتب المدنية والحربية دون الرجوع إلى الآستانة .

(ثانياً) أن يمنح نيشان المحيدية دون إذن من السلطان .

(رابعاً) أن يستبدل باسم الوالى أو الحاكم العام لقب العزيز .

(خامساً) أن يكون للولاية ممثلون لدى الدول الأجنبية .

(سادساً) أن يكون للولاية حق عقد المعاهدات وبخاصة المعاهدات التجارية .

وبعد أن قدم إسماعيل هذه المطالب أخذ يبررها أمام ممثلى الدول فصرح لقنصلى فرنسا وإنجلترا ، فيما يتعلق بالطلب الأول ، بأن السلطان قد استجاب له بهذا الصدد أثناء زيارته الأخيرة للآستانة حين ذكر له أنه لا يجب عليه أن يعول على أية مساعدة تقدمها له الحكومة العثمانية إذا ما أراد أن يدافع عن ولايته . وصرح بصدد البنود الثانى والثالث والخامس بأنه لا يطلب سوى المزايا التى خلعت على أمراء رومانيا . وفيما يتعلق بوسام المحيدية قال أن الحاكم الذى له على رعاياه حق الحياة والموت ، أى حق العقاب ، يجب أن يكون فى يده حق الانابة والمكافأة . أما فيما يتعلق بلقب العزيز ، فإن المحيطين بإسماعيل قد أوضحوا له أنه خير من لقب الوالى الذى منحه له أوروبا .

واستدل إسماعيل على أحقيته بالمطلب الأخير بأنه قد عقد فعلا معاهدات يريد و ترانزيت مع فرنسا وإنجلترا دون أن يحتج الباب العالي : ولما كانت مصر ذات علاقات تجارية مع الدول الأجنبية تفوق علاقات الولايات الأخرى التابعة للتركية ، وبما أن مصر ولاية تمتاز على غيرها ، فإن الوالى كان يرى أن التجارة الأوروبية ستفيد من تنظيم الجمارك المصرية (١) . وقد علق مسيو أوتريه - قنصل فرنسا العام في مصر - على هذه المطالب بأن إيجابتها معناها استقلال مصر تقريباً - فهى مطالب باهظة لا يمكن للحكومة العثمانية أن ترضى بها لأنها بمثابة طلب الاستقلال السياسى التام مع الاستقلال الإدارى الداخلى (٢) .

وسأل أوتريه إسماعيل عما يفعله فيما او رفض الباب العالي طلباته ، فأجاب بأنه سيسحب جنده من كريت . وكان إسماعيل برغم مصاعبه المالية قد قام باستعدادات حربية وأوصل جيشه إلى ٦٠ ألف مقاتل ، وفكر فى تسليحهم ببنادق حديثة ذات إبر (كان قد اخترعها رجل فرنسى اسمه شاسبو وتسمت باسمه) ، وأمر بأن تبنى له ثلاث بوارج لإحداها فى تريستا والأخرى فى إنجلترا والثالثة فى أمريكا ، ونصب على الشواطىء المصرية مدافع أمريكية كلفه الواحد منها أكثر من ١٠٠ ألف فرنك (٣) ، وأخذ يتفاوض فى فرض جديد قدره ثمانية ملايين جنيه استرلينى . وفى أواسط يناير ١٨٦٧

Douin, I, p. 395

(١)

(٢) العلوف : لويارباشا وما تم على يديه، ص ٤٢ .

Sa mmarco, Règne, p. 158

(٣)

(٧)

وصلت إلى الاسكندرية ثلاث بوارج حاملة نيشان الحمام الذي أنعمت به الملكة على الوالى ، وكان يؤكد أنه ينتظر أن تصل سفن حربية انجليزية أخرى . وقبل أن يتسلم اسماعيل النيشان سمح لإنجلترا بموضعين في الإسكندرية والسويس بسبعان خمسة عشر ألف جندي ، يزعمون الإقامة في مصر قرابة شهر بقصد التعود على مناخ الأقاليم الحارة قبل التوجه إلى الهند . وكان قد تأكد أن فرنسا طلبت نفس الامتياز لقواتها المتوجهة إلى مستعمراتها . ومن هنا كان إسماعيل مشغولا بظروف الدولة العثمانية السيئة ، وبدأ يستعد لأن يلعب دور أكبر آفى الشرق إذالم تستجب تركيا لمطالبه ، وعول على أن يفيد من المنافسة القائمة بين إنجلترا وفرنسا بانتهاز كل فرصة تمكنه من اختيار إحداهما حليفة له (١) .

موقف الدول

ورغم اهتمام الحكومة الفرنسية بالمسألة الشرقية ، فإنها كانت تود أن تنوخي الحياء المشوب بالعطف على الوالى . وقد قال موستييه لنوبار : « يمكنكم أن تسحبوا عساكركم ، والذى أراه حسناً هو ألا تتدخلوا بأمور الدولية العلية وأن تكونوا بعيدين عنها فى هذه الأوقات » (٢) . وفى مناسبة أخرى قال لنوبار (٣) : « نحن لا نقول لكم اسحبوا عساكركم من كريت ولا ابقوهم ، وإنما أقول إذا ما سمعتم عساكركم فحدثت حوادث سيئة ،

Politis, op cit., pp. 45-6

(١)

(٢) محفظة رقم ٢٨١ عابدين - من نوبار إلى مجهول من مرسيليا بتاريخ ١٩

رمضان ١٢٨٣ .

(٣) محفظة رقم ٢٨١ عابدين - من المعة إلى شاهين باشا بتاريخ شوال ١٢٨٣ .

فإن فرنسا لا يسرها ذلك ». وكان من رأى الإمبراطور نابليون أن الدول قد أخطرت تركيا بإعادة النظر في مسألة كريت ، وأن من الخير بالنسبة إلى والى مصر أن يبادر فيسحب جنده من الجزيرة (١). وكان وزير الخارجية الفرنسية - مسيودى مستيه - يشير باستمرار بسحب الجند المصريين من كريت ، ولما علم من السفارة الفرنسية بالآستانة بطبيعة المطالب التى قدمها الوالى للسلطان عارض بشدة فى تكوين جيش مصرى ضخم (٢) وبحرية قوية ، على اعتبار أن ذلك سيضعف المالية المصرية ، ولأن هذا الإجراء لا يوجد ما يبرره ، إذ لم يوجد ثمة ما يهدد سلامة مصر . وكتب فى ٢٨ فبراير ١٨٦٧ (٣) : « إن الوالى لم يطلب معونتنا ، ولهذا لا يمكن أن نتدخل فى المفاوضات التى بدأت فى الآستانة ، وليس فى نيتنا أن نعارضها ، ولا نستطيع إلا أن نرحب بكل ما يؤكد امتيازات الوالى أو يوسعها دون أن يتسبب فى إثارة القلاقل فى الشرق ». وأرسل إلى سفير فرنسا فى الآستانة - مسيو بوريه M. Bourrée - يلفت نظره إلى عدم التدخل فى هذه المسألة ، وألا يعترض أى اتفاق بين السلطان والوالى وألا يتقدم بأية نصيحة عما يجب عمله (٤) .

(١) محفظة رقم ٢٨١ عابدين - من شاهين باشا إلى المعية بتاريخ ٥ مجرم سنة ١٢٨٤ .

(٢) كان يتواتر فى الآستانة أن إسماعيل يبنى زيادة جيشه إلى مائة ألف مقاتل .

(٣) Douin, I, p. 296

(٤) الكتب الزرق - المراسلات الخاصة بفرمان ٨ يونية ١٨٦٧ - المراسلة رقم ٢٣ من ايرل كاولى إلى لورد ستانلى بتاريخ ٢١ مارس ١٨٦٧ .

وكان موقف الحكومة الإنجليزية مشوباً بالتحفظ ، فلم تشر على الوالى باتباع خطة لا تتفق مع التزاماته مع الباب العالى أو مع المصالح السياسية والاقتصادية التى تبغى لإنجلترا مراعاتها محافظة على الأوضاع القائمة فى مصر : حقيقة لأنها لم تكن تعارض فى تنازل السلطان بحض اختياره عن حقوقه ، إلا أنها لم تكن تستطيع أن تشير على الباب العالى بأية توصية خاصة . وكان من رأى ستانتون أن الحكومة البريطانية لم تكن تشجع أى مشروع يقصد إلى الافتيات على نفوذ الباب العالى ، رغم أن بعض مطالب الوالى كانت فى مصلحة مصر ذاتها وبخاصة حق عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية . وقال ستانتون لإسماعيل (١) إن الحكومة الإنجليزية ربما تنظر بعين الشك إلى زيادة القوات العسكرية المصرية ، إذ ربما يؤدى ذلك إلى ازدياد النفوذ الفرنسى فى مصر ، بحكم أن مدارسها الحربية يشرف عليها ضباط فرنسيون . ورد اسماعيل على القنصل الإنجليزى ودحض ادعاءه الخاص بأن النفوذ الفرنسى أقوى من النفوذ الإنجليزى فى مصر ، وأشار إلى أنه يلتظر فى المستقبل القريب وصول ضباط إنجليزى مهمته الإشراف على دراسة ابنه . واستفسر لورد ستانلى من لورد ليونز Lyons (٢) عن موقف السلطان من طلبات الوالى ، محقبا بأن الحكومة البريطانية لا تعارض أية امتيازات يمنحها لوالى من تلقاء نفسه ، رغم أنها لا تستطيع أن تشير على الباب العالى بنصيحة ، وكل ما يستطيع قوله أن من الخير للباب العالى أن يرضخ لطلبات الوالى طالما تتماشى مع المصالح العامة للإمبراطورية العثمانية .

(١) الكتب الزرق - رقم ٢١ من ستانتون إلى لورد ستانلى .

(٢) نفسه - رقم ٢٢ من ستانلى إلى ليونز بتاريخ ٢١ فبراير ١٨٦٧ .

وهكذا كان موقف حكومتى إنجلترا وفرنسا متشابها بصدد طلبات الوالى : فقد اتفقنا فى ترك الأمور تجري بين الوالى والسلطان باعتبارها مسألة داخلية محضة تسرى بينهما دون حاجة إلى ضغط خارجى . وكانت الحكومة الإنجليزية بوجه خاص تهتم بالألا يتعدى الوالى حدود تبعيته للباب العالى ، والألا يتعدى على المصالح العامة للإمبراطورية العثمانية .

تعيين نوبار ووزيرا للخارجية

استدعى إسماعيل نوبار إلى مصر ، فأوضح له نوبار أن طلباته التى قدمها إلى السلطان عبارة عن طلب الاستقلال السياسى التام ، وأفهمه أن استقلال مصر لم يكن محصوراً فى هذا الامتياز أو ذاك من الحكومة العثمانية ، بل فى زيادة قوة مصر بتحسين إدارتها ، وهو أمر لا يتم ما دام إلى جانب الحكومة المصرية سبع عشرة قنصلية ينتمى إليها ١٥٠,٠٠٠ أوروبى وتمتع كل منها بسلطة تضاهى سلطة حاكم مصر مادياً وأدبياً ، وتحويل دونها فى كثير من الشؤون . واغتنم نوبار الفرصة لعرض مشروع المماكم الاحتاطة وقال إسماعيل أن خير علاج لهذا الوضع هو أن يجمع المماكم العديدة والسلطات القضائية المتعددة فى مكان واحد يخضع له الجميع على السواء دون تمييز أو استثناء (١) . ثم عين نوبار وزيراً للخارجية ، فأصبح أقدر مما كان وأقوى على إخراج مشروعه إلى حيز العمل ، ولبت يستميل الوالى إلى مشروعه حتى وافق عليه . وبعث إسماعيل بمذكرة (٢) أوضح فيها

(١) المعلق : لوبارباشا وما تم على يديه - ص ٤٣ .

مطالبه . ففما يتعلق بالبحر والبحر قال إنها مسألة مفروغ منها . إذ أن السلطان نفسه وافق على ضرورة ترك تحديد عدد الجيش وعدد البحرية في يد الوالى الحكى يستطيع المحافظة على النظام وحماية البلاد . وفى طلب حق الوالى وخلفائه فى تعيين رتب الجيش والخدمة المدنية دون الرجوع إلى الباب العالى قال إن هذا الحق قد منح للولايتين الدانوبيتين ؛ ومصر بتجارتهما وموقعهما لها أهمية عظيمة لا تقل عن أهمية الولايتين . أما طلبه حق عقد المعاهدات التجارية مع الدول ذات المصالح فى مصر ، فإنه لا يطلب حقاً جديداً ، بل توسيعاً لحق اعترف به الباب العالى ومنحه لمصر : فقد عقد جده وخلفاؤه معاهدات يريد مع الحكومتين الفرنسية والانجليزية ، كما عقد هو اتفاقاً مع إنجلترا لاصلاح السفن الحربية . وإزاء ازدياد علاقات مصر التجارية مع أوروبا أضاف أنه يود أن يتمشى مع روح تبعاته إزاء السلطان والبلاد التى ألقيت مقاليدها فى يديه ، وذلك بتوسيع الحق الذى حصلت عليه مصر فيما يتعلق بعقد اتفاقيات مع الدول الأوروبية تشمل النواحي التجارية .

يضاف إلى هذا أن فر مان ١٨٤١ يمنح حاكم مصر لقب (والى) ، وهو اللقب الذى يتمتع به حاكم بروسة وآيدين ، ومن هنا يكون لهذا اللقب شأناً بالنسبة إلى مصر ، ومخطا بكرامة الشعب المصرى والموظفين المصريين فباسم الشعب إذن يطالب إسماعيل بتعديل هذا اللقب واستبداله بلقب « عزيز مصر » الذى كان حكام البلاد يتمتعون به منذ الأزل . وبما أن السلطان قد منح خلفاء محمد على لقب ورتبة « صدر أعظم » ، فإن هذا

اللقب وهذه الرتبة أمور واقعة مستعملة فعلا - فيها يدخلان ضمن قاعدة قائمة ، ولهذا فإن استبدال لقب (والى) بلقب (عزيز) لا يتضمن شيئا جديداً ، بل هو ميرة يطالب بها إسماعيل باسم مصر . وقال إسماعيل إن سماح الباب العالى له بإرسال وكلاء عنه في أوروبا ليمثلوا مصر لا يتضمن سوى إقرار لأمر واقع ، إذ أن هذا الحق الذى منح للبرنس كوزا (١) ليس سوى نتيجة للحق الذى تتمتع به مصر منذ أيام محمد على حين كان بإمكانها أن تعقد اتفاقات خاصة . وبما أن فرمان ١٨٤١ قد اعترف بصورة رسمية بالفرق القائم بين وضع مصر وباقي ولايات الإمبراطورية ، فإن إدارة البلاد الداخلية قد خضعت للولاة مباشرة في كل الأوقات ، ومن هنا كان من الطبيعى أن يمنحوا حق سن كل القوانين والتنظيمات : كتنظيم البوليس والمحاكم وما إلى ذلك من المسائل التى تعتبر امتداداً للإدارة الداخلية . ستيقة إن الولاياتين الدانوبيتين كانتا تتمتعان بهذه الميزة منذ وقت بعيد ، إلا أن الوضع الخاص المترتب على اتساع تجارة مصر وإقامة عدد كبير من الأجانب فيها من جنسيات مختلفة - كل ذلك كان يتطلب تنظيماً وقوانين لا توجد في أجزاء أخرى من الإمبراطورية حيث لا داعى لوجودها ؛

وقد فند فؤاد باشا بكل ادعاءات الوالى (٢). فقال إن محمد على - قاهر نزيب - قد اكتفى بفرمان يضمن لأبنائه وراثته الحكومة المصرية . أما رتبة صلد اعظم ، التى تميزه عن كل موظفى الإمبراطورية ، فقد منحت

(١) سلف شارل هوهنزولرن في رئاسة حكومة الولاياتين الدانوبيتين .

له أخيراً . وفيما يتعلق بالتشابه بين مصر والصرب والولايتين الدانوبيتين فإنه تشابه غير كامل ، لأن الحقوق التي منحت لولايات الدولة الأوروبية إنما منحت لشعوب لا لأشخاص أو لأسرة حاكمة كما هو الحال في مصر . ثم تسأل الوزير العثماني : « من ذا الذي يسأل الوالي عن عداد جنده أو عن سفنه الحربية ؟ أما فيما يتعلق بالرتب ، ففي رفض الباب العالي الموافقة على رتبة طلبها الوالي ؟ وكيف فهم الوالي أن الولايتين الدانوبيتين ستستطيعان عقد اتفاقيات تجارية ؟ أما عن الإجراءات الإدارية وأيضاً الاتفاقيات التلغرافية مع البلاد المجاورة ، فن الذي عارض في عقدها ؟ كذلك الأمر فيما يتعلق بتنظيم البوليس وإنشاء محاكم لا تختلف عن المحاكم التركية . وقد أقام الوالي نوعاً من التمثيل الوطني (١) - فهل وجه إليه أحد نصيحاً أو تمهيداً ؟ أما عن الامتيازات الأجنبية فإن الدول الأجنبية تهتم هي الأخرى بالمحافظة عليها في مصر محافظتها عليها في أي جزء آخر من أجزاء الإمبراطورية ، وإن الوالي ليسخطيء إذ يعتقد أن حق إيجاد ممثلين لدى الدول الأجنبية قد منح لأمرأء الصرب والولايتين الدانوبيتين . حقيقة أن للولايتين ممثلين في مختلف العواصم الأوروبية . إلا أن ولاية مصر لم يكنوا إطلاقاً عن إرسال مبعوثين إلى الخارج عند الحاجة . وقد استقبلهم الملوك الأجانب دون أن يفكر الباب العالي في الاحتجاج . أما إذا كان ممثلو الولايتين قد استقبلوا استقبالا رسمياً لدى الملوك الأتبانب بصورة مشابهة لما يخلع على الممثلين الدبلوماسيين من احترام ، فإن الباب العالي كان يحتاج مباشرة على ما يراه افتئاتا من

(٣) مجلس شوري النواب الذي أنشأه الوالي في عام ١٨٦٦ .

جانب الدولة التابعة على حقوق الدولة التي لها السيادة عليها . ألم يرسل
الوالى نوبار إلى باريس ؟ ألم تكن لنوبار اتصالات مستمرة بوزراء الخارجية
الفرنسية ؟ ألم يستقبله الامبراطور استقبالا شخصيا ؟ أأبدى أحدا ملاحظات
لوالى على ذلك ؟ » .

وحين تبين اسماعيل أن الباب العالي يعترض على مطالبه ، وجه أمرا
إلى وزير حربيته المقيم في كريت يكلفه بأن يجمع القوات المصرية عند الشاطئ
وأن يستعد لحمل القوات في السفن وإرسالها إلى مصر . ولكن قنصل فرنسا
العام حذره من الأضرار التي قد تنجم عن مثل هذا الإجراء قبل أن يتضح
مسلك الدول المهتمة بمسألة كريت ، ولم يجد صعوبة في إقناعه بأن سحب
قواته يهدد سلامة القوات التركية ، إذ في حالة حدوث كوارث ستلقى
تركيا والدول الأوروبية تبعثها على عاتقه . ثم أصر أوترية على تعديل
التعليمات التي بعث بها اسماعيل إلى وزير حربيته ، فأقر الوالى وجهة نظره
واقترح بأنه إذا ما استدعى قواته ، فلن يكون ذلك إلا بعبء مهلة يحددها
الباب العالي والدول الأوروبية (١) . ثم أرسل إلى وزير حربيته يأمره بأن
يتصرف باحتراس شديد وألا يحرك قواته إلا بعبء أن يتأكد من أن ذلك لن
يعكر السلام العام .

وفي أوائل عام ١٨٦٧ استدعى الكريتيلى باشا وحل محله عمر باشا
بطل حرب القرم — فحارب الثائرين بكل صرامة وشدة ، واعتقد الباب
العالي أن الثورة مقضى عليها لا محالة ، وأرسل إلى كريت مبعوثا إمبراطوريا

(١) كان من رأى الحكومة الفرنسية أن يسحب الوالى قواته من كريت

لتهديم السكان ؛ ولكن سكان الجزيرة قاوموا مطالبه ، خاصة وقد تدفقت عليهم المعونة من بلاد اليونان . ثم استعرت الحرب من جديد ، فأرسل الباب العالي إمدادات وفيرة إلى الجزيرة وروى أن تبقى القوات المصرية التي كانت الدولة العثمانية أحوج إليها من أى وقت مضى . ولكي يتلافى الوزراء الأتراك خطر قطع العلاقات مع الوالى قرروا مباحثة نوبار الذى كان قد أصبح وزيراً للخارجية المصرية وأوفد إلى الآستانة للتفاوض مع الباب العالي ، ولقد قرأى الوزراء الأتراك على السباح للوالى بأقل قدر ممكن وأن يقنعوه بتسليمهم الظاهرى دون أن يمنحوه امتيازاً حقيقياً . وكان نوبار من جانبه على استعداد لأن يعدل مطالب الوالى من حيث الشكل لإرضاء لكرامة الباب العالي دون أن ينتقص من مطالب إسماعيل .

وفى ٢٥ مارس قابل نوبار الصدر الأعظم الذى أكد له أن السلطات التشريعية التى يطالب بها الوالى ستكون محلاً للتبول ، كما ستمنح له السلطة التى لا غنى عنها لعقد اتفاقيات مع الحكومات الأجنبية بالشكل اللازم الذى يسمح للحكومة المصرية بتحقيق الأغراض العملية التى تتوخاها . ثم أوضح للصدر الأعظم تفاصيل الإصلاح القضائى المزمع إدخاله إلى مصر . أما وقد قبل الوزراء الأتراك مبدأ المفاوضة ، فلم يعد ثمة مبرر لسحب القوات المصرية من كريت ، وإن عول على عدم إرسال قوات تنوب عن المرضى والناقحين الموجودين فى مصر وكذلك من عادوا إليها فى إجازة — وكانت التعليمات المرسلة إلى طبيب الجيش فى كريت تنص على عدم التدقيق أثناء فرز الجنود — بل « كل من وجدتم فيه مناسبة لتغيير الهواء تفرزوه

وتصدقوا على أنه محتاج إلى تبديل الهواء» (١) كما صدرت التعليمات إلى وزير الحربية بأن يؤخر هجوم اسفاكية المزعم القيام به برا وبحرا وأن يماطل في خوض غمار هذه الحرب دون أن يتبين أحد هدفه ريثما يبدو موقف السلطان من المطالب المصرية (٢).

وكانت روسيا تعطف على مطالب مصر — فقد أرسل السفير الروسى فى الآستانة إلى بطرسبورج يطلب تعليمات بصدد عقد اتفاق بحركى مع مصر (٣). كذلك أبدى السفير الروسى فى باريس إلى شاهين باشا — أحد مبعوثى ألوالى — اعتراضه على بقاء القوات المصرية فى كريت . وكان رد شاهين أن اسماعيل لم يرسل قواته إلى كريت إلا بعد أن تحدث مع قناصل الدول وحصل على موافقتهم ، فعلق السفير الروسى على ذلك بأن سياسة بلده تقوم على تقوية الفرع التابع للدولة العثمانية واضعاف الأصل ، وأن مصر أولى بهذه السياسة من جميع الفروع ، وأن روسيا ستكون أول الساعين لجعل مصر كبيرة الشأن (٤).

-
- (١) محفظة ٢٨١ عابدين من رياض باشا إلى الدكتور سالم بك بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٤ .
- (٢) نفس المحفظة — من الجناب الخديوى إلى ناظر الجهادية ، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٤ .
- (٣) وثائق عابدين السيامية — ٣٤-٣ — رسالة بتاريخ ١٤ مارس من الآستانة .
- (٤) محفظة ٢٨١ عابدين — من شاهين كنج باشا إلى المعية بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٢٨٤ .

مشروع تحالف مصر مع اليونان

وفي نفس الوقت طلبت المملكة اليونانية من مصر أن تعقد معها محادثة
حرية . فلما كان اليونانيون يساعدون الكم يتبين باستمرار منذ اندلاع
الثورة في الجزيرة ، فقد لاح احتمال قطع العلاقات السياسية بين الباب
العالي وحكومة أثينا . وأمام ضغط الرأي العام كان على الحكومة اليونانية
أن تواجه الموقف ، فعقدت قرصاً ضخماً اعتمدت معظمه للنفقات الحربية ،
وقرر المجلس الوطني إعادة تنظيم الجيش وتعزيز البحرية ، وحاولت الحكومة
أن تبحث عن حلفاء خارجيين يشدون أزرها في مواجهة الباب العالي .
وقد مدت روسيا يد المساعدة لليونان ، فساندها في إجراءات محادثات مع كل
الشعوب المسيحية في البلقان — فبدأت المفاوضات مع مقاطعتي الدانوب (١)
وعقدت أول اتفاقية باقانية بين اليونان والصرب ، وأرسل وزير الخارجية
اليونانية إلى قنصل اليونان العام في مصر (٢٣ فبراير ١٨٦٧) يدعوه إلى
فتح باب المفاوضات مع الوالي أو مع وزرائه ، لعقد حلف يوفر للدولتين
«تحقيق أمانهما المشروعة» . وفي أول مارس توجه وفد من التجار اليونانيين
إلى المنصورة ، حيث كان يوجد الوالي ، ليقنعوه باتباع تعليمات حكومتهم .
وهاجم إسماعيل حكومة الباب العالي ووزرائه بخربى الذمة ، وأشار بأن
على تركيا أن تتخلى لليونان عن الولايات المسيحية ، وأن تركيا في طريق
الزوال ، فلا يجب أن تضيق مصر في أيامه . وقد رد عليه التجار اليونانيون

Driault et Lhéritier, op. cit., III, p. 228

(١)

Politis, op. cit., p. 14

(٢)

بقولهم إن بإمكانه تقرير استقلال مصر والاعتماد على اليونانيين وبخاصة المتجسسين بالجنسية المصرية ، فيضع فيهم ثقته بحيث تكفى لإشارة واحدة منه ليجدهم طوع أمره .

وفي ٢٢ أبريل توجه قنصل اليونان العام إلى المنصورة حيث قابل الوالى فقال له إسماعيل إنه لا يستطيع تنفيذ ما تقترحه الحكومة اليونانية ، وذلك بسبب موقف الدول التى تحمى الأوضاع السائدة فى الشرق — ثم عقب قائلا : « لئننى لا أطلب باستقلال مصر ، بل ببعض الحقوق التى لى الحق فى المطالبة بها .: إن أمانى طريقين للحصول على حقوق أسرتى : فإما المفاوضات بالاستناد إلى إنجلترا وفرنسا ، وإما الحرب . وإن وضعى الراهن يملئ على التمسك بالخطة الأولى ، لئننى كما قلت لا أطلب استقلال مصر كاملا (١) . ومن هنا لم يرتبط الوالى ارتباطاً تاماً بالعروض اليونانية انتظاراً لنتائج المباحثات الدائرة فى الآستانة . وبعث زيجومالاس — قنصل اليونان العام — إلى حكومته يخبرها بأن الوالى ليست عنده أية نية فى التحالف مع اليونان ضد السلطان رئيسه الدينى ، وأن فرنسا إنجلترا لن تطلقا له الحرية لأنه من الخلل بالنسبة إلى هاتين الدولتين اللتين تحميان الدولة العثمانية أن تسمحا بالتعجيل بانتهائها . وهكذا تبدد كل أمل لدى الحكومة اليونانية فى الوصول إلى تحالف مع إسماعيل ، وبخاصة حين بدا إمكان الوصول إلى تفاه الوالى والباب العالى :

فرمان ١٨٦٧

كان بطء المفاوضات راجعا إلى الخلاف بين وجهتي النظر التركية والمصرية — فلقد أصر رجال الباب العالي على أن يتضمن فرمان الحديد ضرورة تطبيق المعاهدات — التي تعقد مع الدول الأخرى — في مصر : وقد قدم على مذكرة تتضمن هذا الحل ، فرد عليه إسماعيل بمذكرة أخرى تنص على استقلال مصر الذاتي التام . واكسب نوبار كان يرى الموقف من زاوية ما يمكن الحصول عليه بالفعل ، فأعطاه إسماعيل مطلق السلطنة في إنهاء المفاوضات : وقد تعلل الباب العالي حول لقب (العزيز) الذي خص به (يوسف ابن يعقوب) دون غيره من وزراء الفراعنة ، وأن ما خص به نبي لا يصلح إطلاقه بتاتا على فرد من الأفراد مهما تكن رفعة درجته . ثم إن السلطان كان يدعى عبد العزيز ، فكان ذلك عقبة تعذر تذليلها — فلو دعى إسماعيل « العزيز » لكان السلطان إذن عبده ، أو لتبادر إلى ذهن السذج أنه عبده ، أو لأمكن على الأقل فتح باب المناكحة ينال السلطان بما ينقص من جلال قدره (١) .

وفي النهاية وصل رجال الباب العالي إلى الحل المرضي ، فقد جرت العادة منذ أيام محمد علي بتسمية الديوان المصري الأعلى — أي الديوان المحيط بشخص الوالي مباشرة — بالديوان الخديوي ، كما أن الولاة أنفسهم يحكم تلك العادة كانوا يدعون أحيانا خديويين . ولم يكن استعمال لقب خديو جديدا ؛ فهو في الواقع أحد الألقاب الكثيرة التي كان يلقب بها المصادر الأعظم ،

وفى الماضى كان يخلع على الباشويات الكبيرة التى تستطيع الاحتفاظ به
إذا كانت بنجوة من الأنهار، وكان ياتب به محمد على (١). وبعد مناقشات^٢
ومباحثات كتابية وشفوية كثيرة اتفقت الآراء نهائياً على أن تتخذ هذه
العادة صيغة رسمية ، وأن يكون لقب خديو خصيصاً لإسماعيل وخلفائه
على العرش المصرى ، لإشعاراً بإعلاء مرتبتهم إلى درجة العواهل وإلى درجة
تقرب من مراتب الملوك والسلطين (٢). ومما يجدر ذكره أن كلمة
خديو نعت فارسى مشتق من كلمة خيفا وهو اسم فارسى من أسماء الله ،
فهى لذلك تعنى ربانى أو إلهى (٣).

وصدر بهذه الميزة وغيرها فرمان ٨ يونية ١٨٦٧ (٤) - واتفق
الشرقيون على أن اسماعيل فاز فوزاً مبيناً وأصبح حقيقة فى مصاف الملوك .
حقيقة إن لقب خديو لم يأت لاسماعيل بنفوذ جديد . ولكن لا ننسى أن
الألقاب فى الشرق تزن أكثر مما تزن فى الغرب - وكما أن اتخاذ اللقب
الإمبراطورى فى الهند قد قوى نفوذ انجلترا بين رعاياها الهنود ، فكذلك كان
من المحتمل أن الاعتراف الرسمى بأن والى مصر لم يكن باشا عادياً أو مجرد
ممثل للسلطة التركية ، بل له مرتبة ولقب خاصان به لا يمكنها أى باشا آخر

(١) أحمد عزت عبد الكريم : فى المجلد فى تاريخ مصر العام ، ص ٣٦٠ -

La Turquie et le Tanzimat, II, p. 91

(٢) الرافعى ، عصر اسماعيل ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(٣) بدير كرايتيس ، اسماعيل المفتى عليه ، ص ٤٨ .

(٤) أنظر الملحق ٥ .

مهما تكن قوته — قد يكون لكل ذلك ما يجعل إسماعيل يشعر بأن في اللقب
ميرة تستحق الإنفاق عليها بسخاء (١) :

أما الامتيازات الجديدة التي أوجبها فرمان يونية ١٨٦٧ ، فهي — مع
توكيد سريان قوانين الدولة الأساسية ، وبخاصة خط شريف جلمخانة
ومعاهدات تركيا مع الدول — منح الحكومة المصرية الحق في وضع لوائح
وتنظيمات إدارية ومالية خاصة ، وعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية في
مسائل الجمارك والبريد والنقل والبوليس المتعلقة بالأجانب ، على أن يكون
كل ذلك موافقاً لقوانين الدولة ؛ مع وجوب الرجوع إلى الباب العالي لضمان
الموافقة على هذه القواعد . حقيقة لقد حصلت مصر على كل الاستقلال
الداخلي الصحيح الذي من الممكن أن يعود بالنفع على البلاد (٢) . إلا أن
إسماعيل لم يظهر ارتياحه الكامل لهذه المزايا المقيدة بل عدها أساساً صالحاً
لبناء مستقبل مجيد (٣) .

تموية سمالة كريت

وما أن اتفق الباب العالي مع إسماعيل ، وما اقتنع بأن الدول ان تقف إلى جانب
اليونان خشية نشوب حرب عامة ، حتى وجه إلى اليونان إنذاراً يادعوها
إلى وقف إعداده المتطوعين وقتل أبوابها في وجه السفن التي كانت تمتد

Dicey, The Story of the Khedivate, p. 59.

(١)

(٢) العلوف ، نوبار باشا وما تم على يديه ، ص ٤٤ .

(٣) المحمل في تاريخ مصر العام ، ص ٣٦٠ .

الثوار بالمؤن . ثم استدعى السفير التركي من أثينا وطرده الباب العالي كل الرعايا اليونانيين القاطنين في الإمبراطورية ، ووجه إلى إسماعيل أوامر بهذا المعنى . فاستعدت اليونان لقبول التحدي ، ولكن الدول طلبت إرسال لجنة دولية إلى الجزيرة لتسوية الأحوال . ورفض الباب العالي هذا الطلب لعدم اتفاق الدول عليه ، واقترح إرسال مندوب سام للنظر في شؤون الجزيرة — وبالفعل سافر عالي باشا في ٤ أكتوبر ١٨٦٧ إلى كريت ، وهناك بذل جهده لتسكين الأعيان بمنحهم الرتب والنياشين ، ثم أعلن هدنة تنهى في ٢٠ أكتوبر . وانتهر إسماعيل هذه الفرصة لاستدعاء قواته ، وفي أوائل أكتوبر بارحت كريت المدفعة الأولى من الفرق المصرية وقدرها ستة آلاف جندي ، وفي ٢ نوفمبر توجهت القوات الباقية إلى الإسكندرية .

ولما كانت الدول الأوروبية منقسمة بصائد مسألة كريت ، فقد تمكن الباب العالي من سحق الثورة في أوائل عام ١٨٦٩ . ثم انعقد مؤتمر في باريس لتسوية المسألة ، وأصدر السلطان إرادة سنية في ١٩ سبتمبر ١٨٦٩ تمنح سكان الجزيرة بعض الامتيازات وتعفى أهلها من دفع أموال سنتين كانت متأخرة عليهم ، كما أعفاهم من الخدمة العسكرية . وهكذا أسدل الستار على مشكلة كريت حتى أوائل القرن العشرين .

الفصل السادس

الآزمة المصرية - التركية

وفرمات ١٨٦٩

فى ١٣ فبراير ١٨٦٩ توفى فؤاد باشا وترك وفاته فراغاً ملاءه على باشا الذى ركز السلطة فى يديه ، فضم وزارة الخارجية إلى الصدارة العظمى ، وعهد بالسكروتارية العامة فى وزارة الخارجية لخليل بك الذى كان من أصدقاء مصطفى فاضل . ولما كان على باشا شديد الإيمان بحقوق تركيا فى السيادة على ولاياتها ، فإنه لم يكن ينظر بعين الرضى إلى أية محاولة يمهدها إسماعيل لفصل مصر عن تركيا . لهذا قاوم مطالبه فى عام ١٨٦٧ وأثار حولها مناقشات حادة ، ولم يترك له فى النهاية أى امتياز دون أن يضمته تحفظات تجعله مقيدا تماما . وفى إبريل ١٨٦٩ عارض فى أن تتفاوض مصر مباشرة مع الدول بخصوص الإصلاح القضائى ، واحتج على الوالى الذى قرر أن يعهد إلى سير صموئيل بيكر بمهمة تنظيم بعثة حربية إلى أواسط أفريقيا دون أن يطلب سلفا إذن الباب العالى وموافقته . وفى مثل هذه الظروف كانت الدولة العثمانية حساسة لسيادتها على مصر ولتطلعات إسماعيل فى أن يلعب دورا يتجاوز فيه الحدود التى نصت عليها فرمانات .

رحلة الخديو الثانية إلى الاستانة

فكر إسماعيل فى أن يدعو إلى مصر عواهل أوروبا وعظماها لكي يشاركوا

فى الاحتفالات التى أزمع القيام بها لافتتاح قناة السويس ، وأعد العدة لكى يجعل الاحتفالات آية فى العظمة والروعة . ورأى أن يقوم برحلة إلى أوروبا يستغلها فى إقناع عواهلها بضرورة حيدة القناة ولزوم تعديل الامتيازات الأجنبية . ولما كان يعتبر فرمان ١٨٦٧ مرحلة فى طريق الاستقلال التام ، فقد أراد أن يضع الباب العالى أمام أمر واقع بإحاطة نفسه ببعض صفات السيادة التى لم يعترف له بها صراحة — ولا بأس من أن يستغل التفات الدول إلى أهمية مصر بعد حفر القناة لكى يقنعها بضرورة فصلها عن الإمبراطورية العثمانية .

وفى ١٧ مايو ١٨٦٩ بارح الإسكندرية ، حتى إذا ما وصل إلى جزيرة كورفو ، وكان بها الملك جورج ملك اليونان صدفه (١) ، عرج عليها ودعاه إلى حضور حفلات افتتاح القناة ، وقد استاء على باشا من أن والى مصر لم يكثرث بالباب العالى ولم يرسل إليه مبينا الدافع إلى رحلته ، وزار ملك اليونان الذى كانت حكومته قد وقفت من تركيا موقفاً عدائياً أثناء حرب كریت . كذلك نظر الباب العالى بعين الريبة إلى استقبال إسماعيل فى إيطاليا — إذ عاملته حكومة فلورنسة معاملتها لأمير ذى سيادة دون اكتراث بسيادة تركيا على مصر ، ولكن السفير العثمانى قدمه إلى الملك فكتور عمانوئيل — وكان الباب العالى قد أصر على ذلك .

ولم تكن مصاعب البروتوكول التى أحاطت برحلة الوالى إلى فينسا

(١) محفظة رقم ٤٥ سمية تركى — ملخص الوثيقة رقم ٢٣٦ الصادرة فى

أقل منها في فلورنسة : إذ كانت تقاليد البلاط النمسي تقضى ألا يدخل ثالث مع أمير أجنبي حين يستقبله الإمبراطور . ولكن السفير الفرنسي في فيينا أقنع البلاط النمسي بضرورة التغاضي عن هذا التقليد . ولما كان لإسماعيل يعتبر وجود السفير العثماني شيئاً طبيعياً ، فقد قابله بمقابلة يشوبها الاحترام والتحفّظ (١) . وفي الواقع لقد كان وجود ممثلي الباب العالي أمراً طبيعياً له ما يؤيده في الفرمانات وفي السوابق : إذ أن السفير العثماني هو الذي قدم إبراهيم باشا إلى لوى فليب واحتفظ لنفسه بالأسبقية عليه حسب أصول البروتوكول . كذلك قدم السفير العثماني لإسماعيل إلى الإمبراطور والإمبراطورة حين زار فرنسا في عام ١٨٦٧ . ولما كان السلطان حينئذ على وفاق مع إسماعيل ، فإنه زود السفير بتعليمات تجعله في حل من حضور الحفلات المقامة احتفاء بالوالى ، وذلك حتى لا تثار مسألة الأسبقية ويخرج إسماعيل (٢) . وعلقت الصحف على زيارة الخسديو إلى فيينا ، فقالت جريدة لويفرس L'Universe إن هدفها ليس فقط دعوة عواهل أوروبا إلى الاشتراك في افتتاح القناة ، وإعلان حيديتها ، بل إن إسماعيل يرغب قبل كل شيء في جعل مصر مستقلة عن تركيا (٣) . ورددت هذا القول كثير من الصحف النمسية ، ولكن المستشار الإمبراطورى ، كونت دى بيست De Beust أكد لسفير فرنسا أن إسماعيل ووزيره لم يحاولا

(١) De la Taillais, Voyage de Son Altesse le Vice-Roi d'Egypte, et la PresseEuropéenne, pp. 68-9

(٢) نفس المرجع ، ص ٩١ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٨٢ .

لإجراء محادثات سياسية (١) . وفي برلين أخذ إسماعيل من الحكومة وعدا بتأييد الإصلاح القضائي ، وقال بزمارك لبنديتي Benedetti - سفير فرنسا - إنه لم يعقد مع نوبار أية اتفاقيات ، ولكنه تناقش معه على سبيل الصدف وبشكل عام في مسألة الإصلاح القضائي وقناة السويس (٢) .

منشور يونية

زار الخديو باريس ، ولم يحدث بها ما يستحق الذكر فيما عدا إعلان الحكومة الفرنسية أن الامبراطورة - التي وافقت على الاشتراك في افتتاح القناة - قد عولت على زيارة السلطان في الآستانة قبل توجهها إلى مصر (٣) . ثم استعد إسماعيل لزيارة إنجلترا ، حيث عولت حكومتها على إنزاله في قصر بكنجهام بعد أن كانت قد أنزلته في رحلته السابقة في فندق عادى - وقصدها من ذلك أن ترد الجميل لأمير أحسن استقبال ولى العهد - البرنس أوغو ويلز - ورعى المصالح الإنجليزية . كما أنه في زيارته هذه كان يختلف من حيث المركز عنه في زيارته السابقة ، وذلك حين منحه فرمان ١٨٦٧ حقوقاً تميزه عن باقي الولاة العثمانيين .

وقد أكد السفير الإنجليزي لعالى باشا أنه ليس معنى هذا الاستقبال أن إنجلترا ستعامل الخديو معاملة الأمير المستقل ، أو أن لديها استعدادا لتجاهل أدنى حقوق السلطان في السيادة . ولكن عالى باشا لم يقتنع بذلك - فأرسل

Sammarco, Règne, p. 169

(١)

loc. cit.

(٢)

Douin, II, p. 318

(٣)

في منتصف شهر يونيه ، وقبل مبارحة إسماعيل لفرنسا ، منشورا إلى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الغربية يأمرهم فيه بالاحتجاج على عمل الخديو واعتباره خارجاً على حدود اللياقة ، جارحاً لحقوق السيادة التي لتركيا عليه ، ومزرياً بالواجب المطاوع من التنازع لمتبوعه - إذ أن الدعوة إلى حضور حفلات افتتاح القناة إنما كان يجب أن تكون باسم السلطان العثماني سيد البلاد الحقيقي وحده دون غيره ، لا باسم الخديو الذي ما هو الا نائبه ، وأن الدعوة بشكْلِها الذي تشكلت به باطلة ملغاة (١) .

ولم يكتفِ على باشا بهذا ، بل أوعز إلى جرائده التي تعبر عن رأيه - كجريدتي تركيا La Turquie واللفانت هيرالد The Levant Herald (٢) - بشن الغارة على إسماعيل ، وبحث مسيو بورديانو Boedéano - رئيس تحرير جريدة (تركيا) - مركز مصر القانوني بحثاً حصر فيه أخطاء إسماعيل ، وطالب بإلحاح أن يكون عقابه عليها العزل من منصبه وإرجاع مصر ولاية عثمانية كباقي الولايات طبقاً للفرمانات . أما تلك الأوجه فهي (٣) :

(أولاً) ذهاب الخديو إلى أوروبا لسبر غور الدول فيما يتعلق بعزمه على إعلان استقلاله عن تركيا ،

(ثانياً) لإقدامه على الدخول مباشرة في مباحثات بقصد عقد معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية دون استئذان تركيا .

(١) الأيوبي ، المرجع السابق ، ١٨ ، ص ٤١٠ .

(٢) عثرنا في وثائق عابدين السياسية : ٣٤-٣ (بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٦٩) على إحدى مقالات اللفانت هيرالد في نقد الحكومة المصرية .

(٣) الأيوبي ، ١٨ ، ص ٤١١-٤١٢ .

(ثالثاً) تكليف نوبار بالسعي لدى الحكومات الغربية لحملها على المصادقة على إنشاء محاكم مختلطة لا وجود لها في باقي ولايات الدولة العثمانية ، وتصريحه لذلك الباشا بالتلقب بلقب وزير خارجية مصر ، مع أن مصر لا خارجية لها سوى خارجية الدولة العثمانية .

(رابعاً) تسليحه الجيش المصرى ببنادق من الطراز الحديث بدل إبقائه مسلحاً بالبنادق القديمة أسوة بالجيش العثماني .

(خامساً) عقده قروضاً دون استشارة تركيا واستئذانها .

(سادساً) إضافة ثلاث فرقاطات مدرعة إلى أسطوله الحربي لتعزيزه وتعزيز الجيش منه على سلامة الدولة .

(سابعاً) تجنبه عمداً مقابلة السفراء العثمانيين في العواصم الأجنبية التي زارها .

وكثر بين الناس تداول كتب ونشرات ونبد مواليه لإسماعيل (١) ، تكلمت صراحة عن أهمية مصر ومركز الخديو وضرورة استقلاله عن الباب العالي . كما حرض على باشا كتاباً آخرين على الرد على إسماعيل وبيان أنه خارج على السلطان يستحق الخلع (٢) .

(١) Lussac, l'Egypte et la Turquie, Trevisani, l'Egypte et la Turquie, Guillaumont, le Khédive et le Sultan.

(٢) Lucovich, le Cas du Pacha de l'Egypte, Bordéano, l'Egypte d'après les Traités; Laurri, le Différend Turco-egyptien; Anonyme, la Politique d'Ismail.

موقف الدول

وحين عاد إسماعيل من إنجلترا وقصد فرنسا ، حاول بلاط التويلرى أن يسكن ثائرة الباب العالى ، فأشار الإمبراطور على الخديو بأن يلين ويترك بكل ما من شأنه أن يعقد العلاقات بينه وبين تركيا . وأخبره مركيز دى لافاليت Marquis de Lavalette وزير خارجية فرنسا أن من مصلحته المحافظة على صلات الود التى تربطه بتركيا وأن فرنسا - شأنها شأن باقى دول أوروبا - لن ترضى عن نشوب مشكلات جديدة بين مصر وتركيا (١) ومن لندن تلقى إسماعيل نصائح مماثلة تدعوه إلى الاعتدال والتعقل . وقد صرح لورد كلارندون Clarendon بأن الوالى يخسر كثيرا ولا يكسب شيئا من جراء عدائه للباب العالى ، إذ لو نفضت مصر سيادة تركيا ستقع مباشرة تحت سيادة فرنسا ، مما يسبب للوالى متاعب جسيمة (٢) . لهذا ثبتت همّة إسماعيل ، وبعد أن كان قد غزم على التوجه إلى روسيا لدعوة القيصر ، عدل عن عزمه وتوجه إلى أوبون للاستشفاء حيث وردت عليه دعوة من الباب العالى للمرور بالآستانة لدى عودته إلى مصر لكى يقدم الإيضاحات المطلوبة منه . وكان قد حدث ما يجعل إسماعيل لا بد وأن يفكر قبل أن يلجئ طلب الباب العالى - فقد أصبح لأعدائه فى الآستانة نفوذ قوى حين انضم إليهم خورشيد باشا وحسن باشا الإسطمبولى ، وهما من الموظفين المصريين - فقد تركا خدمة مصر ووضعاهما نفسيهما تحت تصرف الباب العالى . أما

Sammarco, Règne, p. 176

(١)

Loc. cit.

(٢)

الإسطنبولي فلم يكن في مسلكه شذوذ ، إذ سبق له أن ترك خدمة السلطان بعد واقعة نزيب وظل يتقلب في المناصب حتى أصبح الياور الأول للوالي . ولكن خورشيد كان على جانب من الأهمية ، إذ كان المشرف على البوليس السرى في مصر — وكان الوالي قد عهد إليه بعد طرد الأمير حلیم بمهمة سرية في الآستانة ، حيث سهل على موظفي الباب العالي أن يستميلوه ، ثم منحوه رتبة قبطان في الوقت الذي عين فيه الإسطنبولي عضواً في المجلس الحربي .

وقد حاول كل من مسيو دي لافاليت — وزير خارجية فرنسا — ولورد ليونز — سفير إنجلترا في باريس — أن يبيننا لإسماعيل الأثر السيئ لعدم توجهه إلى الآستانة ، لأن الباب العالي سيعتبره نوعاً من قلة الاحترام المقصود ، مما يعمق في تعقيد الموقف . وكان رد إسماعيل ، على لسان نوبار ، أنه إن يذهب خوفاً من أن يستقبل استقبالا سيئاً ، وأن ينتهز الباب العالي فرصة وجوده لكي يسلب منه بعض امتيازاته أو يعتدى على كرامته . وبالفعل كان عالي باشا ينال من إدارة الخديو الداخلية ، ويستشهد بمعلومات خورشيد والإسطنبولي على بؤس سكان مصر نتيجة لتبذير الوالي وتكاثر الديون العامة وفقر الخزانة وسيرها في طريق الإفلاس . يضاف إلى هذا أن فكرة خلع الخديو لم تكن بعيدة عن الأذهان — وكان أعداؤه يؤكّدون أن خلعه لن يقابل بأية معارضة في مصر ، بل على العكس سترضى عنه الرضى التام ، طالما يبقى حكمها في أسرة محمد على (١) . وبالفعل استدعى

مصطفى فاضل ، فوصل الآستانة في ٢٢ يولية واستقبله السلطان بمجرد وصوله ، ثم عينه وزيرا بلا وزارة . حينئذ قطع إسماعيل استشفاءه في أوبون وأجل سفره إلى روسيا ، وبارح مرسلينا في ٢٣ يولية تاركاً وراءه نوبار ليوضح للغرب مسلكه ومقاصده .

وفي ٢٣ يولية قابل نوبار البرنس لاتوردوفرنى Latour d'Auvergne — وزير خارجيه فرنسا بعد لافاليت — كما قابل سفراء انجلترا وروسيا والنمسا ، وفسر للجميع إزماع إسماعيل عدم زيارته للعاصمة بعداء الوزراء الأتراك له ، وترقية الباشوين المصريين اللذين خاناه ، ونشر المقالات العنيفة ضده الداعية إلى خلعه . ثم أكد نوبار للجميع أن الوالى سيزور عاصمة الدولة بعد أن تهدأ النفوس . وكتب لاتوردوفرنى إلى بوريه محبذاً تعقل الحكومة العثمانية التى ليس من مصلحتها أن تثير حالة تسبب القلق فى الشرق ، وأشار عليه بأن يستعمل نفوذه لى يقضى على السعوبات المتزايدة بينها وبين الوالى . كما أعلن لاتوردوفرنى لى باشا — سفير تركيا فى باريس — أن الوالى يشغل مركزاً عالياً ومن غير المحبذ تجاهله أو معاملته باعتباره موظفاً عثمانياً بسيطاً (١) . ولم يكن موقف انجلترا مخالفاً لموقف فرنسا — فقد عول لورد كلارندون على اتخاذ موقف وسط والوصول إلى تسوية ودية بالضغط على الطرفين والمحافظة على الأوضاع القائمة .

أ. النمسا فقد أخذها العجب لموقف الباب العالى ، وقلقت حكومتها خشية أن تكون هذه الأحداث مقدمة لخطط واسعة النطاق من جانب

رجال الباب العالي لإزاء مصر ، الأمر الذى قد يثير اضطراباً على أبواب
إمبراطوريتها المفككة التى بدأت شعوبها تحس بدافع من الميول القومية
والرغبات الانفصالية . وأيا كان الأمر فلم يكن باستطاعة النمسا أن تقف
مكتوفة الأيدي لإزاء نضال مسلح يجرى على أبوابها ويؤذن به تجنّى
الحكومة العثمانية (١) .

وهكذا كانت الدول تقف موقفاً وسطاً — فهى لا تشجع الوالى على تعديل
وضعه من تركيا ، وتؤكد حق الباب العالي فى المحافظة على حقوقه المشروعة ،
وامكنها من ناحية أخرى لم تترك لدى الباب العالي أى شك فى نواياها من
حيث الوقوف فى وجهه إذا ما جالت بفكره خطط تعمر صفو السلام فى
الشرق الأدنى وتترتب عليها نتائج قد لا يستطيع الباب العالي أن يهين
نفسه عليها . وقد كلفت الدول الثلاث سفراءها فى الأستانة بأن يبينوا للباب
العالي رغبة دولهم فى عدم فتح باب نزاع مصرى — تركى^٢ . وفى ٢٩ يولييه
أكد على لبوريه أنه لا يفكر فى خلع الحديد أو إثارة مشاكل من مصلحة
الباب العالي قبل غيره أن يتفادها ، وأفهمه أنه سيوجه باسم السلطان رسالة
صريحة إلى الوالى تطالبه بأن يقدم للسلطان التوضيحات الكافية التى « تزيل
كل الشكوك والصعاب التى تمخضت عنها الإشاعات » (٢) .

Sammarco, Règne, p. 180

(١)

Ibid, loc. cit.

(٢)

Douin, II, p. 338

(٣)

رسالة الصدر الأعظم الى الوالى (٣١ يولية)

رجع إسماعيل الى الاسكندرية فى ٢٨ يولية ، ثم قصده القناصل فى زيارة رسمية لتهنئته بسلامة الوصول . وقد تكلم قنصل الولايات المتحدة العام باسمهم ، وقال إنه يهنئه باسم « الهيئة السياسية » والقنصلية . وتعبير « الهيئة السياسية » لا يطلق إلا على السفراء والممثلين السياسيين ، وليس على القناصل المكلفين بالسهر على المصالح التجارية . وشكر إسماعيل « الهيئة السياسية » ولم يصف كلمة « القنصلية » — إذ أنه كان يرى أن القناصل هم ممثلو الدول لديه ، متناسياً أن سفراء الدول فى الآستانة هم الذين ينوبون عن دولهم فى إقامة العلاقات السياسية مع مصر ، وأن القناصل الموجودين بمصر يدينون بوجودهم إلى موافقة السلطان . وقد أخذ مسلك الحديو على أنه تأكيد لاستقلاله (١) . وكان من أثر هذه الحادثة ، بالإضافة إلى الحوادث السابقة كلها ، وعدم مرور إسماعيل بالآستانة قبل رجوعه الى الاسكندرية ، أن أقتنع الباب العالى بأن إسماعيل يريد الانفصال عن تركيا — فسرت الاشاعات بقرب توجه أسطول عثمانى إلى مصر لوقف الوالى عند حده ، واقترح على السلطان أن يتوجه إلى مصر حيث يقوم بجمع كل الموظفين وإقامة وصاية على البلاد (٢)

وفى هذا الجو المشحون بالتوتر وصلت رسالة الصدر الأعظم (٣) إلى

(١) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة من الآستانة بتاريخ ١٣

أغسطس ١٨٦٩ بتوقيع Francis Riaux

(٢) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة من الآستانة بتاريخ ٣

أغسطس ١٨٦٩ ، مجهولة العنوان .

(٣) نفس الملف — مذكرة من الباب العالى إلى سمو خديو مصر .

الحديد في أوائل أغسطس ، وكانت تتضمن كل شكوى الباب العالي ،
وتطالبه بأن يقدم إيضاحات سريعة، والا اعتبرت الدولة العثمانية تصرفاته
خارقة لفرمان ١٨٤١ واتخذت الإجراءات اللازمة . وقد نددت الرسالة بوجه
خاص بالرحلات التي « يقوم بها ذلك الشخص الذي ينتحل صفة ولقب
وزير خارجية مصر - تلك الرحلات التي تهدف إلى تعديل المعاهدات ،،
وإجراء مفاوضات مباشرة مع الدول » . كما نددت بالنفقات الباهظة على
السفن المدرعة والأسلحة النارية وغيرها مما أرهق المصريين وحملهم تبعات
فوق طاقتهم وأثار عداءهم ضد الإدارة . ونحن نلاحظ أن الرسالة في مجموعها
قد أتت على شكل تحذير ، وأنها أشارت إلى أن مصر غير مستقلة ، وأن
الامتيازات التي تتمتع بها محددة تماما : وأرسلت حكومتا إنجلترا وفرنسا
إلى ممثليها في مصر تشيران بوجوب إرسال الوالي ردا مرضياً للباب العالي .
وأضافت الحكومة الإنجليزية أن من المستحسن أن يذكر الحديد في رده
عزمه على التوجه إلى الآستانة لكي يقدم فروض الولاء للسلطان (١) .

وكان من رأى نوبار أن الدولتين لا تصران على مبادرة إسماعيل بالتوجه
إلى الآستانة حتى تهدأ النفوس؛ وفسر رغبتهما بأنها لا تعدو أن يكون سلوك
الوالي مرضياً في الظاهر فيهدئ الساطن بوعده مطاط لا يعرضه للخطر ،
ويعطى الباب العالي فرصة للتراجع ، « مع الشرف » (٢) . وكان تعليق

(١)

Douin, II, p. 346

(٢) وثائق عابدين السياسية - ٣٤-٣ - رسالة من نوبار من باريس
بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٦٩ .

إسماعيل على ذلك أنه قد أصابه القلق من رغبة الباب العالي في التدخل في شئونه الإدارية، وأنه من الصعب عليه أن يتوجه إلى الآستانة حيث لن يخلو الأمر من إهانات توجه إليه بحضور الأميرين حلیم ومصطفى فاضل و خليل بك (١)؛

رد الخديو

وقد رد إسماعيل على النقاط التي أثارها الباب العالي - ففيما يتعلق برحلته إلى أوروبا قال إنها لم تزد على كونها تلبية للدعوة التي شرفه بها بعض الماوك، وأنه ما دعاهم لزيارة مصر، وحضور حفلات افتتاح القناة إلا بسبب المكانة التي يشغلها عند السلطان، وأنه لم يصدر أثناء زيارته لأوروبا ما من شأنه التعدي على حقوق السلطان التي يضعها فوق كل اعتبار ويعرف كيف يقدر أهميتها وقيمتها. ثم ذكر أنه زار سفراء الباب العالي ولم يهمل معاملتهم بقدر مراعاتهم، كما أن ابنه الأمير حسين قد دعا جميل باشا وداود باشا معه إلى مأدبة عائلية أثناء إقامته في باريس مما يثبت أنه لم يكن يتجنب ممثلي السلطان. وعن إرسال نوبار إلى أوروبا، قال إن بعثته معترف بها، وإنه قد تكلم عنها أثناء كل إقامة له في الآستانة، وحصل من وزارة الخارجية على توصية لسفراء الباب العالي في باريس ولندن؛ كما برر ضرورة إنشاء المحاكم الجديدة بضخامة عدد الأجانب في مصر وما يترتب على وجودهم من نزاع وخصومات.

Douin, II, p. 346

(١)

(٢) وثائق عابدين السياسية - ٣٤-٣ - رد إسماعيل باشا إلى مصر على

الصدر الأعظم بتاريخ أغسطس ١٨٦٩.

وكان رد اسماعيل على ما قيل من نقمه الأهالى على إدارته هو مقارنة أحوال البلاد حين تسلمها بما أصبحت عليه فى عهده بعد أن أنشأ مجلسا للنواب ينتخبه الأهالى وكان يجتمع مرة كل شهرين لإقرار الميزانية ، كما أنه بنى المدارس وأرسل البعثات وعمل على تقدم الزراعة باستصلاح ٣٢٠,٠٠٠ فدان وأصبح موافى الاسكندرية والسويس وبورسعيد . كما تقدمت زراعة مصر وتجارها بازدياد ضلالت البلاد الخارجية ومد السكك الحديدية والخطوط التلغرافية وتعبيد الطرق وإنشاء المباني . ثم استدل بانتظام مرتبات الموظفين على أن المالية تسير بانتظام دون إنقال كاهل الأهالى أو اثارهم ضد الإدارة . أما عن شراء الأسلحة فكان رد اسماعيل أنه استبدال لأسلحة جديدة بأسلحة قديمة ، وأن مجلس شورى النواب قد وافق على ذلك الإجراء الذى يفيد الإمبراطورية ذاتها بدليل أنه قد تجمع فى الاسكندرية عشرون ألف رجل ينتظرون أول إشارة من السلطان ، وذلك حين تفاقت العلاقات بين الدولة واليونان . وفى النهاية وعد اسماعيل بالتوجه إلى الآستانة ، بعد إنجاز بعض الأعمال الهامة التى تمس رعايا مصر ، لئلى « يقدم فروض الولاء والاحترام لأعتاب السلطان ويعبر له عن آيات الإخلاص » .

رسالة الباب العالي الثانية (٢٩ أغسطس)

ورغم تهذبة رد الخديو للسلطان ، فإن على باشا كان شديد الهياج ، يشكو إلى السفراء مما كان يسميه عصيان الوالى ويشبهه بعصيان جلده ، مؤكدا أن الأوضاع شديدة الاختلاف باختلاف اسماعيل عن محمد على ومقارنته قوة تركيا فى الحالتين . وقد أكد على أن خلع اسماعيل لن يثير الدول أو

الشعب المصرى أو المسلمين أو يفتح باب المسألة الشرقية . كما كان يرى
لإمكان العودة بمصر إلى حرفية فرمان ١٨٤١ ، مستشهدا بالدين العموى
الذى تورط فيه إسماعيل وعرض البلاد للخراب واثارة أزمة مالية تستدعى
تدخل الدول وإنشاء لجنة مراقبة شبيهة باللجنة التى شكلت فى تونس . لهذا
أخذ ينادى بضرورة الحصول على ضمان ضد تبذير الوالى وذلك بمصادقة
الباب العالى على ميراثية مصر السنوية . وانتهى على إلى القول بأنه يجب ألا
يتمكن الوالى من الاستحواذ على أملاك عقارية عن طريق الاستيلاء على
أرض مصر بإجراءات قطع المياه عن الأراضى ، فيضطر الفلاحون إلى
البيع بأثمان بخسة ، وأن الوالى يمتلك أراض شاسعة تجعله المسيطر على الثروة
العامة والثروات الخاصة بشكل لا يوجد فى أى مكان آخر فى أواسط
القرن التاسع عشر (١) .

ثم أرسل على إلى الخديو رسالة أخرى فى ٢٩ أغسطس (٢) يطلب
منه فيها أن يراعى حرفية فرمان ١٨٤١ ، ويطلب منه ما يلى :

(أولا) عدم طلب السفن المدرجة الجارى عملها فى تريسنا وموانئ
فرنسا ، وإذا ما قامت صعوبات فى وجه ترك البنادق والسفن
أو بيعها ، فإن الحكومة العثمانية تتعهد بأخذها ته هيللا للأمر .

(١) عن تفاصيل شكاوى على باشا انظر Douin, II, p. 357 et seqq

(٢) وثائق عابدين السياسية - ترجمة الرسالة الوزارية بتاريخ ٢١ جمادى
الأولى (٢٩ أغسطس ١٨٦٩) - فى رسالة من إسماعيل إلى نوبار بتاريخ ٢
سبتمبر ١٨٦٩ .

(ثانياً) لا يزيد عدد الجيش المصرى على ٣٠ ألف جندى إلا بموافقة الحكومة العثمانية ، وألا يستلم الوالى المائتى ألف بندقية التى طلبها من أوروبا وأمريكا .

(ثالثاً) وجوب اطلاع ممثلى السلطان على فحوى المفاوضات الخاصة التى كان الخديو يقوم بها فى أوروبا .

(رابعاً) عمل ميرانية سنوية لمصر وعرضها سنوياً على الباب العالى لى يصادق عليها السلطان .

(خامساً) امتناع الخديو عن الاقتراض فى المستقبل بدون تصريح خاص :

وكانت هذه المذكرة تنسخ فرمان ١٨٦٧ الذى منح الخديو مطلق الحق فى تنظيم البلاد داخلياً ومالياً ، وهى توضح أن الباب العالى كان يهدف إلى استعادة حقوقه السابقة فى مصر ، وإلى أن يتدخل فى شئونها المالية والداخلية ويرجعها إلى ما كانت عليه قبل عام ١٨٤١ : باشوية بسيطة شبيهة بأية ولاية أخرى من ولايات الإمبراطورية العثمانية . وقد استلم إسماعيل رد الصادر الأعظم فى ٢ سبتمبر ، وفى اليوم التالى استدعى ممثلى فرنسا وإنجلترا وأطلعهما على مطالب الباب العالى ، وصرح لهما بأنه يوافق على الطلبين الأولين وأنه عرض على السلطان بالفعل أن يترك له السفن المسرعة ، ثم قال إنه لم يطلب سوى مائة ألف بندقية ، وأن الرقم الذى ذكره الصادر الأعظم (٢٠٠ ألف) خيالى ومبالغ فيه . ثم أبدى استعداداه للتفاهم مع الباب العالى حول النقطة الثالثة الخاصة بالتفاوض مع الدول الأجنبية . وذكر أنه لا يستطيع قبول الشطرين الأخيرين دون نقض للحقوق الإدارية التى

يمنحها له فرمان ١٨٦٧ ، ومنها القروض ، بدليل أنه لم يكن من واجبه في عام ١٨٦٨ - كما كان الحال في عام ١٨٦٤ - أن يطلب من الباب العالي الموافقة على القرض الذي عقده ، كما أن الباب العالي بدوره لم يحتاج على ذلك . وأيداسماعيل قوله هذا بالفقرة من فرمان ١٨٦٧ التي تنص على مايلي « ويباح لك عمل تنظيمات في الإدارة الداخلية لكل ماله علاقة بالمصالح المالية والمصالح الأخرى ذات الأهمية المحلية » (١) ولما كان الخديو مؤمناً بحقوقه ، فإنه بعث إلى الصدر الأعظم تلغرافا (٥ سبتمبر) متضمنا نفس الرد الذي ذكره للقناصل ، وكان رفضه مؤدباً وان يكن حازماً . ثم حاول أن يستعدي ممزلي الدول في مصر على الباب العالي .

موقف الدول

حاول نوبار في باريس أن يشرح للفرنسيين وجهة نظر الخديو ، فقال ان الميراثية المصرية لم ترسل إلى الآستانة على الاطلاق منذ عام ١٨٤٠ . ثم أهاب بفرنسا - باسم التسوية - أن تنصدي لتعدي تركيا على استقلال مصر وما منحت لها القرمات . وكان من رأي لا تور دوفرني أن أحسن وسيلة ممكنة للمحافظة على العلاقات القائمة بين مصر وتركيا هي تكريس الأوضاع القائمة ، وكلف بوريه بأن يستغل كل نفوذ له لدى الحكومة العثمانية ليحملها على المحافظة على ما لمصر من امتيازات (٢) . وحاولت الحكومة الفرنسية في الوقت نفسه أن تكتسب إلى صفها كلا من النمسا وانجلترا .

Douin, II, p. 373

(١)

Ibid, pp. 378-9

(٢)

وكانت الدوائر النمساوية ترى الاكتفاء برد الخديو على أول رسالة وزيرية ، ولا توافق على تعديل الأوضاع القائمة المستندة إلى فرمانات ، والتي أكدها الزمن بعد أن وافق عليها الباب العالي والدول . وأرسل المستشار النمساوي إلى سفيره في الآستانة (٥ سبتمبر) يطلب منه أن ينصح الصدر الأعظم بأن لا يطيل الباب العالي الخلاف بتقديم مطالب لا ترضى بها السياسة ولا تبررها شروط فرمانات : وكان لورد كلارندون لا يزال يرغب في المحافظة على تكافؤ الميراث بين الفريقين والضغطة على كل منهما بدورته لكي يرضيها على اتباع طريق الاعتدال ، وعلق بقوله : « ان أية خطوة من جانب الخديو تتعدى على حقوق السلطان الشرعية لابد أن نقاومها مقاومة شديدة ... ومن ناحية أخرى يجب أن نتذكر أن مصر الآن ليست مصر ١٨٤١ ، لأنه منذ ذلك التاريخ منح الباب العالي الخديو امتيازات منها الامتياز الخاص بالوراثة الذي يجب اعتباره بمتعلقاً بوضع الخديو باستثناء حالات خاصة محددة . ولكن حكومة صاحبة الجلالة ستأسف إذا ما استرد الباب العالي هباته وحقوقه الشرعية التي منحها للخديو : وقد أحست حكومة صاحبة الجلالة أن من واجبها أن تعبر عن رأيها الخاص بأن أية محاولة لعزل الخديو أو الانتقاص من مركزه سيعقبها أثر غير مرغوب فيه » (١) . وكتب إلى ستانتون (٢) : « إن سلطة الخديو تتركز على

(١) الكتب الزرق - المراسلات الخاصة بفرمان نوفمبر ١٨٦٩ - رسالة رقم ٢٨ من كلارندون إلى بلومفيلد بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٦٩ .
(٢) نفسه - رقم ٢٩ - من كلارندون إلى ستانتون بتاريخ ٦ سبتمبر ١٨٦٩

فرمانات ١٨٤١ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ - وإن حكومة صاحبة الجلالة لم تخف عن الباب العالى ، فيما يتعلق بالامتيازات التى تخلعها هذه الفرمانات ، أن الدول الأوروبية العظمى التى اشتركت بشكل مباشر فى فرمان الأول وطلب الباب العالى موافقتها على فرمان ١٨٦٦ ، تتوقع أن لا تلغى هذه الفرمانات دون سابق اتصال بها ... لهذا تشير حكومة صاحبة الجلالة على الوالى بالتوجه إلى الآستانة ليقدم فروض الولاء للسلطان » . وكان من رأى لورد كلارندون أن اسماعيل قد تعدى حدود الفرمانات حين طلب السفن والبنادق ، وبالشكل الخاطيء الذى رأى أن يسم به رحلته ، وإزماعه افتتاح قناة السويس دون استشارة سيده - إلى غير ذلك من الأعمال التى نفرت الباب العالى وجعلته يفكر فى الرجوع بمصر إلى مجرد ولاية عثمانية بسيطة ، مما لا ترضاه إنجلترا . لهذا كان وزير الخارجية الانجليزية ينصح بأن يلغى الوالى طلب البنادق والسفن المدرعة فى مقابل عدول الباب العالى عن وجوب منح موافقته على القروض أو عرض الميراثية المصرية عليه كل سنة ؛ فهما يكن سوء الإدارة المالية فى مصر ، فان المتاعب المترتبة على مثل هذا الاصرار ستزداد سوءا من جراء عدم الحصول على البيانات اليقينية الأمر المترتب على تدخل الباب العالى . كما أنه كان يرى أن فرمان ١٨٦٧ يمنح الوالى حقوقاً كاملة فى عقد اتفاقيات خاصة مع الممثلين الأجانب حول مسائل الجمارك والبوليس والبريد والنقل (١) .

وهكذا وجد لاتور دو فرنى تأييدا من بلاطى لندن وفينا ، فأرسل إلى

بوريه (١٢ سبتمبر) يذكر له أن ادعاء الباب العالي التدخل في القروض المصرية يناقض فرمان ١٨٦٧ على طول الخط: وطلب منه التفاهم مع سفيرى النمسا وانجلترا لكي يتدخلوا سوياً لدى الباب العالي ويقنعا رجاله بالاعتدال عن هذا الطلب. وبالفعل تدخل السفراء الثلاثة لدى على باشا وطلبوا منه أن يتوخى الاعتدال بعد أن وافق اسماعيل على تخفيض التسليح وتسليم السفن المدرعة والبنادق الزائدة عن الحاجة إلى الباب العالي. وأوضحوا له أن طلب إرسال الميرانية المصرية سنوياً لابد أن يعنى لدى الحكومات الأوروبية التعدى على حقوق الوالى المالية والادارية ، ثم طلبوا منه أن يتنازل عن هذا المطلب أو على الأقل أن يخبر اسماعيل بأنه لا يتضمن على الاطلاق فرض الرقابة على المالية المصرية. وأبدى على عدم اصراره عليه ، وأعلن أنه لا يرغب في سحب الامتيازات التى منحها فرمانات مصر ، ولكن يظهر حسن نيته أرسل تلغرافاً (١) إلى الخديو قال فيه : « إن طلب تقديم الميرانية المصرية لا يرمى إلى إخضاع الادارة المالية لأية رقابة أيا كانت ، بل القصد منه إطلاع السلطان على الحالة الحقيقية لإيرادات ونفقات بلاد تشكل أهم أجزاء الامبراطورية . أما فيما يتعلق بالقروض فمن المستحيل سحب طلبها استناداً على روح فرمان الأخير أو حرفه ... ونحن نشمئى أن تزيل هذه الإيضاحات الشكوك التى أخرت تحقيق مشروع سفركم إلى الآستانة » . وكان على شديد الشك في ديون مصر ، ويرى أن تتجنب مصر الرقابة المالية التى فرضت على تونس بسبب الديون الأوروبية ، هذا في الوقت

الذى كان فيه اسماعيل يشك في طلب استدعائه إلى الأستانة ، ويثبم على بالربة في تحويل مصر إلى ولاية عثمانية بسيطة وبإثارة إشكال بينه وبين السلطان (١) . وقد أكد على — الذى أصدر فرمان ١٨٦٧ — أنه لم يقصد إطلاقاً منح الوالى حق الاستدانة دون طلب سابق من السلطان ، واستدل على ذلك بأن كل زملاء نوبار كانوا ضده وأنهوه بأنه لم يحصل على أى امتياز من الباب العالى ، وأن نوبار قد دافع عن نفسه ، وعدد الامتيازات التى حصل عليها ، ولم يذكر فى دفاعه مسألة الاستدانة على الإطلاق (٢) .

وحاول السفراء فى الأستانة أن يصلوا إلى حل . ونصح سير هنرى لايوت — سفير إنجلترا — بأن يتوجه الخديو إلى الأستانة بضمانة ألا يمس أحد أى امتياز تعطيه فرمانات للولة . ورفض إسماعيل قبول هذا الاقتراح أو الرد على تلغراف الصدر الأعظم الأخير ، اعتقاداً منه بأن عمله هذا لا يمكن أن يفسر بعدم طاعة السلطان ، بحكم أن عبد العزيز لم يدعه إلى زيارته ، ولقت شيرينر Schreiner — قنصل النمسا العام فى مصر — نظره إلى أن صلابته هذه ربما تؤدى إلى استقالة على باشا أو إقالته وتأليف وزارة جديدة تضم مصطفى باشا فاضل الذى ربما يعمل على خلع أخيه . وأجاب إسماعيل بأن معنى ذلك الحرب وإعلان استقلاله ، وعقب على لفت شيرينر نظره إلى موقف الرأى العام الإسلامى بقوله . « إن ما يقولونه لكم معشر الأوروبيين محض خرافات . لأنهم فى مساجد مراكش لا يخطبون

(١) ٣٤٤ — بدون عنوان بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٦٩ .

(٢) نفس الملف — رسالة من نوبار إلى ايرام بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٨٦٩ .

للسلطان عبدالعزيز ، بل لسلطان مراكش . وفي الجزائر يخطبون لامبراطور الفرنسيين ، وفي تونس للبائى ، ون القوقاز لإمبراطور روسيا ، وفي الهند للملكة انجلترا - وسيرضى الرأى العام فى مصر بأن يخطب (الملك) مصر « (١) وربما كان إسماعيل فى موقفه هذا يعتمد على حكومة فلورنسة ، التى كانت تساند مصر وترفض ادعاءات الباب العالى فى التدخل فى شئون الإدارة المالية المصرية .. وتكلم رئيس الوزارة الإيطالية صراحة عن استقلال مصر الذاتى الذى هو أمر واقع مسلم به ومعترف به من جانب أوروبا . وفى النصف الثانى من شهر سبتمبر ١٨٦٩ زار الأسطول الإيطالى المياه المصرية ، وقلد البرنس داوستا - قائد الأسطول - الأمير توفيق - ولى العهد الوشاح الأكبر لتاج إيطاليا . وكان هذا العمل فى مثل هذه الظروف يتعدى حدود المحاملات (٢) .

تأزم العلاقات بين إسماعيل والباب العالى

وحين لم يرد إسماعيل على تلغرافات على باشا صرح السلطان عبدالعزيز بقواه أنه إما أن يترك العرش أو يترك إسماعيل مصر ، وأنه إذا ما أمعن إسماعيل فى المقاومة ، فلن يكون لها معا متسع فى الإمبراطورية . وتلقى موزوروس باشا - سفير تركيا فى لندن - تلغرافاً من الأستانة يتضح من احتمال أن يلغى السلطان فرمان ١٨٦٧ إذا لم ينته النزاع بين الباب العالى والوالى قبل الموعد المحدد لافتتاح قناة السويس ، وذلك استناداً إلى أن الوالى لم يرد

على التلغرافات الموجهة إليه ، ولأنه يبني على هذا فرمان حقه في الاقتراض من الخارج دون طلب موافقة السلطان . وتلقى تريكو من وزارة الخارجية الفرنسية تكليفا بأن ينصح الخديو بالألا يقطع علاقاته الشخصية مع عبد العزيز لأن الحكومة الإنجليزية لا تشك في أن السلطان سينفذ تهديده (١) .

ولما يحرك اسماعيل ما كنا ، شاع أنه ينبغي إعلان استقلاله أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس . وازداد التوتر في الآستانة ، ورأى المتطرفون ضرورة ارسال حملة جديدة إلى مصر ، وتوقع السفير العثماني في لندن خلع اسماعيل . ورأى لورد كلارندون ضرورة التعاون الوثيق بين إنجلترا وفرنسا للضغط على الوالي - فقدمت الحكومة الفرنسية مشروع توفيق يقضى بأن يتعهد الوالي بعدم فرض ضرائب جديدة أو زيادة ما هو موجود منها في ذلك الوقت ؛ ورفض اسماعيل ذلك ، ونفى أنه طلب موافقة السلطان على فرض عام ١٨٦٨ ؛ وكان اسماعيل يرى في قبول مطالب الباب العالي ما يقلل مركزه في نظر رعاياه فاستعد لتحمل نتائج اصراره على رفض مطالب الباب العالي ، وقال للممثل الدول انه لن يكثرث لو حاول الباب العالي الغاء فرمان ١٨٦٧ ، بل سيعتبره نافذ المفعول . فالأمر ليس بمجرد تهديد بإلغائه ، بل إنه إلغاء لكل الامتيازات التي انتزعتها جده محمد علي وما تلاها من فرمانات ؛ وفي هذه الحالة لن يتردد في قطع الخراج (٣) .

(١) الوثائق السياسية - ٣٤-٣ - وزارة الخارجية الفرنسية إلى تريكو

بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٨٦٩ .

Douin, II, p. 403

(٢)

Ibid, p. 411

(٣)

وأثار التهديد بإلغاء فرمان ١٨٦٧ اعتراضات شديدة من جانب المجلّس -
وصرح لورد كلارندون بضرورة تأجيل المناقشة حول مسألة القروض التي
« لا وجود لها » طالما أن الوالي قد تعهد بمقتضى شروط قرض عام ١٨٦٨
بألا يعقد قروضا أخرى لمدة أربع سنوات . وأعلن اليوت للصندر الأعظم
أنه إذا كان من الضروري تأكيد سلطة السلطان بأية وسيلة ، فإن هذا لن
يتأتى على أحسن وجه إلا باصدار فرمان يؤكد فرمان ١٨٦٧ ويحدده دون
أن يلغيه . وإذا لم يمكن ذلك ، فالواجب أن يلغى فرمان مع استبداله بفرمان
جديد شديد الوضوح في نصوصه . وحين توجه السفير الفرنسي إلى الباب
العالي وبلغ الصندر الأعظم بما أشارت به دولته من أن مشروع إلغاء فرمان
١٨٦٧ يتضمن سوء التصرف ، استقبله عالي باشا استقبالا جافاً ، وقال
انه لا يرى مبررا لما تذهب إليه حكومة فرنسا - إذالفرمان منحة من السلطان
ولم يصدر بناء على توسط فرنسا .

الاستعداد لافتتاح القناة

ومع أن الأزمة كانت مقبلة على مرحلة تهدئة بسبب قرب زيارة
الامبراطورة يوجيني ، إلا أن السلطان كان مغضباً باستمرار ، لا يمنعه
من اتباع اجراءات متطرفة سوى ما كان يقال من أن مصطفى فاضل ليس
خيرا من اسماعيل (١) . وفي ١٣ أكتوبر وصلت الامبراطورة إلى الآستانة
وأصرت في حديثها على أن تمس المسألة المصرية ، وأبدت استياءها لعالي باشا
لأن الأزمة لم تسو قبل وصولها إلى الآستانة ، ثم رأت أن تتحدث مع السلطان

(١) الوثائق السياسية - ٣٤-٣ - رسالة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٨٦٩ .

ودياً بحضور الوزراء ، وقيل إنه أكد لها أن المشكلة المصرية قد انتهت (١) ، وكانت الامبراطورة شديدة الوضوح في حديثها مع على باشا ، إذ ذكرت بان الدعوة التي وجهها اسماعيل إلى العواهل هي السبب في سوء العلاقات بينه وبين السلطان ، وأعلنت أن اسماعيل لم يدعها من تلقاء نفسه ، بل تمشياً مع الرغبة التي أبدتها هي له بعد أن رأت نموذجاً لقناة السويس في معرض ١٨٦٧ . ثم ذكرت أنها سألت الوالى ، بعد أن دعاها ، إذا ما كان قد دعا السلطان ، فكان رده مليئاً بالاحترام ، وقال انه ما دام افتتاح القناة سيجرى في أملاك السلطان ، فإنه لم يفكر في دعوته لأنه « صاحب المنزل » ، وقد يكون من قبيل الواقعة أن يعامله كمدعو . وقد اعترض على باشا بأن الوالى لم يهتم إطلاقاً بأن يخبر سيده « صاحب المنزل » أن حنلا عظيما سيقام في أملاكه ، ولم يرد على الأسئلة التي وجهها اليه الباب العالى بهذا الخصوص ، ودعا كل عظماء أوروبا في الوقت الذى صدر عنه هذا السلوك لإزاء سيده (٢) .

وما لبث موقف الامبراطورة أن تعدل — فقد دبرت لها حفلات فخمة القصود منها التأثير في الرأى العام الفرنسى ، واستعادة ثقة الأسواق المالية في باريس بتركيا (٣) . ولما أحس أعداء اسماعيل بهذا التحول ، ولما كانوا يعتقدون أن السلطان عبد العزيز قد هام بالامبراطورة ، فأنهم حاولوا أن يدفعوه إلى مصاحبته بسفنه المدرعة إلى الاسكندرية ، ثم ينتهز الفرصة لكي يحتل

(١) نفس الملف — رسالة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٨٦٩ .

Douin, II, pp. 416-77

(٢)

Vélay, Histoire Financière de la Turquie, p. 287.

(٣)

المدينة (١). ولم يكن أحد يتوقع ما قد يحدث لو فرض السلطان وجوده على الخديو - إذ ربما يؤكد سيادته على الوالى طبقاً للقرمانات ويدعو الفلاحين إلى الولاء له شخصياً ، بل ربما خلع اسماعيل وولى مصطفى فاضل (٢) . ولقد وفر عبد العزيز على اسماعيل مثل هذا الحرج . قال إنه لا يستطيع التوجه إلى مصر باعتباره ضيفاً لتابع قد ضايقه ، أو باعتباره سيداً للبلاد . إذ لا يستطيع عزل الوالى فى حضور العواهل الأجانب ، على أن يكون من المفهوم أن السبب الحقيقى فى امتناعه هو أنه لم يعد يفكر فى رحلة بحرية أخرى عقب رحلته الأخيرة إلى أوروبا .

وفى ٢٥ أكتوبر بارحت الإمبراطورة الأستانة ، وحين وصلت إلى مصر صرحت لإسماعيل بأن سكوته العنيد فى هذه الظروف من الأسباب التى جرحت السلطان . وقد سلم الخديو بآرائها ، فوجه إلى على باشا رسالة (٣) بتاريخ ٢ نوفمبر قال فيها إنه يوافق على أن يقدم سفراء الباب العالى ممثليه لدى الدول دون أن يتدخلوا فى أعمالهم ، وأنه يأمل سحب اقتراح تقديم الميرانية المصرية إلى الباب العالى ، وأن يحافظ السلطان على الحقوق التى حصلت عليها مصر منذ عام ١٨٤١ . ثم أشار إلى الاستدانة ، وذكر أن اشتراط موافقة السلطان مسبقاً يضر بمصلحة مصر وينافى الميراث التى يضمها عليها فرمان ١٨٦٧ . واستعد سير هنرى إليوت للتوجه إلى مصر ، فقابل السلطان

(١) ٣-٣٤ - رسالة بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٦٩ .

(٢) نفس الملف - رسالة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٨٦٩ .

(٣)

في ٦ نوفمبر ، وكانت المرة الأولى منذ بدء الأزمة المصرية التي يقابل فيها عبد العزيز أحد سفراء الدول . وقد صرح السلطان بأنه لا ينوى عزل إسماعيل أو سحب أى امتياز مما يتمتع به ، ثم شكّا من أن الوالى لم يكن عند الثقة التي وضعها فيه وعلى أساسها وسع حريته في العمل لكي يتسنى له حسن إدارة البلاد التي يحكمها— إذ أن تبذيره قد ظلم الشعب المصرى الذى أصبح يتحمل من الضرائب ما يجبي بطرق غير معروفة في أجزاء الامبراطورية الأخرى . ثم أكد عبد العزيز أنه لم يطالب سوى بحقوقه الشرعية ، وعزا عناد إسماعيل في رفض طلباته الى إعتقاده بأنه يستطيع الاعتماد على فرنسا .

وبارح إليوت الآستانة قاصدا مصر ، بعد أن تأكد من أن الحكومة التركية ستلجأ إلى إجراءات قهرية فيما لو حاول الوالى أن يتعدي على حقوق السلطان. ودارت بين السفير وبين الوالى محادثات لفت اليوت نظر إسماعيل أثناءها إلى ضرورة التفاهم مع الباب العالى . كذلك جرت بين السفير البريطانى وبين الامبراطور فرنسوا جوزيف والكونت دى بيسست والقنصل الفرنسى محادثات كانت مطابقة للسياسة العامة للدول إزاء المسألة المصرية — وكانت كبل هذه المحادثات تهدف إلى ابقاء الأمور على ما هى عليه ووضع حد للأزمة قبل افتتاح قناة السويس . ورضى إسماعيل بأن يفرق بين ديون الحكومة وديون الأعمال العامة ، وتعهّد بأن يطلب موافقة السلطان على الأولى وألا يعقد قرضاً لأغراض عامة دون موافقة الباب العالى ، وذلك في حالة تقديم رسالة وزيرية توضيحية إليه بدلا من فرمان . وبما أن السلطان قد ألقى عليه عبء إدارة البلاد الداخلية ، فقد كان يرى أنه في حل من أن يعقد قروضا من أجل المنشآت العامة ذات الأهمية التي تهدف إلى تنمية موارد

البلاد (١).

فرمان ١٨٦٩ (٢)

شغل الاحتفال بافتتاح القناة الساسة عن موضوع الأزمة المصرية - التركية ، ولجى كل من دعاهم لإسماعيل الدعوة ، فحضر بعضهم شخصياً ، ومن لم يتمكن من الحجيء أمر سفيره فى الأستانة بأن ينوب عنه ، أو انتدب أحد كبار رجال دولته لذلك . أما السلطان فلم يدع مطلقاً ، ولا حسن لديه أن يدعو نفسه ، ولا كلف أحداً من كبار رجال دولته بتمثيله ، بل اكتفى بالإيعاز لسفير إنجلترا بذكر اسمه عند افتتاح القناة (٣) . وسر لإسماعيل لعدم حضور السلطان حتى لا يعطى عليه فى هذا الحفل التاريخى ، أو يظهر بمظهر السيد المطلق على البلاد : ، فيقلل ذلك مركزه لدى عظماء الغرب ، على حين أن عدم وجود السلطان كان برهانا محسوساً على أن الخديو فى مصاف الملوك وعلى استقلال مصر عن تركيا بشكل ما .

على أن ساسة الباب العالى ما كادوا يعلمون أن ضيوف لإسماعيل قد بارحوا مصر حتى وجهوا إليه فى أواخر نوفمبر الفرمان الذى طال سوله النقاش وكان يفضى بأن تجبى الضرائب باسم السلطان الذى لا يوافق على أن تستخدم فى غير مصلحة البلاد الحقيقية ، أو أن تفرض ضرائب جديدة دون ضرورة

(١) الكتيب الزرق - رقم ٣١ - اليوت إلى كلارندون بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

(٢) أنظر الملحق ٦ - عن المفاوضات التى جرت حول هذا الفرمان انظر :

Douin, II, Ch. XVII.

(٣) الأيوبي ، ١٢ ، ص ٤١٧ .

شرعية معترف بها . كما نص فرمان على عدم موافقة السلطان على الديون دون إرسال تفاصيل الأسباب التي دعت إليها أو الحصول على موافقته . وغضب إسماعيل عندما سمع بإرسال فرمان وأعلن أنه لن يقبله ؛ فنصحه سير هنري؛ اليوت بتجنب كل لإجراء يضعه في موضع التحدى للسلطان ورغم الباب العالي على اتخاذ إجراءات أكثر خطورة . وقد وعده الخديو بأن يقبل فرمان بكل معالم الاحترام ، إذا ما كان مكتوباً بصيغة تسبغ قبوله . وفي ٣ ديسمبر وصل مبعوث الباب العالي (سرور افندى) وقابل الوالى الذى أبدى معارضة شديدة حول مسألة الديون ، وقال إنه لا يرفض استلام فرمان ، ولكن ليس معنى هذا أنه يقبله ، وأعلن أنه لا يوافق بتاتا على أن يطلب من الباب العالي الموافقة على عقد قروض القصد منها مواجهة النفقات التى تتطلبها أعمال المنافع العامة . وفى النهاية صرح بأنه لا يخشى القول بأن القصد من تسلمه هو التصدى بقوة لأى تعد على اأازايا التى تتمتع بها مصر .

وقد تدخل سير هنري اليوت وأبان للخديو النتائج الخطيرة التى تترتب على مقاومته ، بحكم أن الدول الأوروبية ترى أن نصوص فرمان معتدلة ومن هنا لن يجد من يسنده ؛ وأوضح إسماعيل لسناتون أن الباب العالي قد أرسل إليه فرماناً لم يرسله سلفاً إلى الدول العظمى ، مما يشكل سابقة خطيرة ؛ ورغم أنه لا يوجد فى ذلك فرمان ما يشير الاعتراض ، فقد يعتبر الباب العالي نفسه صاحب حق فى التدخل المباشر فى الإدارة الداخلية للبلاد ، فيرسل أوامر قد تتعارض مع المركز الذى تحتله مصر باعتراف الدول العظمى ،

وبشكل يجعل من المستحيل بالنسبة إليه أن يقبله باعتباره واليا على مصر :
ولكن ستانتون عبر عن اقتناعه بأن الدول العظمى لا توافق على أي تدخل
غير مشروع من جانب الباب العالي في إدارة مصر الداخلية ، وأنه طالما يلتزم
حلود الحقوق الممنوحة له ، فلا يحتمل أن يثير الباب العالي أي اعتراض
على تصرفاته أو يتدخل في إدارته (١).

ولكن نوبار وقنصل فرنسا وسير هنري البيوت كانوا في جانب قبول
الخديو للفرمان . كما وردت على إسماعيل إفادات برقية من سفيرى فرنسا
والمنسا بالآستانة والقائم الأنجليزى بالأعمال تشير عليه بالدين مؤقتاً وإظهار
واوشبه امتثال للأوامر المرسلة إليه . حينئذ رأى إسماعيل نفسه مضطراً إلى
مواجهة الباب العالي وحيدا دون معين ، فأخذ يعدل من تحفظاته التي أزمع
تبليغها إلى الباب العالي . وفي ٩ سبتمبر قرئ الفرمان في القلعة بالاحتفالات
العادية : أمر إسماعيل بتلاوته بسرعة في ميدان القلعة بحضور المندوب العثماني
ونحو ستة من الموظفين ليس بينهم من يفقه التركي سوى اثنين ، وبعد إطلاق
بضعة مدافع إشعاراً بتلاوته . وفي نفس اليوم بعث إسماعيل برسالة (٢)
إلى الصدر الأعظم يخبره فيها بقبوله للفرمان ، وأنه رغم امتثاله للأوامر التي
وردت إليه حبا في المحافظة على السلام ، فإنه لا يرى أن حقوقه وامتيازاته
قد مست ، بل يعتقد أنها لا تزال كما كانت حيث كانت .

(١) الكتب الزرق - المراسلة رقم ٤٣ من ستانتون إلى كلارندون بتاريخ

١٦ ديسمبر ١٨٦٩ .

Douin, II, pp. 490-491

(٢)

وقد سر على باشا لقراءة فرمان رسمياً في القاهرة ، وصرح للسفراء بأن الحادثة المصرية قد انتهت . كما أبدى ممثلو الدول سرورهم لانتهاء تلك الأزمة التي استمرت أربعة أشهر : من يولية إلى ديسمبر ١٨٦٩ . ولا شك أن هذا فرمان كان في مصلحة مصر (١) : اذ أن إسماعيل حتى عام ١٨٦٩ كان بإسرافه قد أنقل كاهل الخزانة بديون متنوعة المصادر تبلغ خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، تراوح فائدها الاسمية بين ٧ و ١٢ ٪ . على حين كانت فائدها الحقيقية تراوح بين ١٢ و ٢٦ ٪ (٢) : وهكذا قطع على باشا على إسماعيل خطط الرجعة فيما يتعلق بفرمان ١٨٦٧ الذي لم يكن سوى امتياز سمح له به السلطان من تلقاء نفسه ، على أن يكون له وحده حق تفسيره أو تعديل المزايا التي يتضمنها (٣).

وصرح إسماعيل لفنصل إيطاليا العام بأنه لم يقبل فرمان ١٨٦٩ إلا بناء على رأي أوروبا ، لأنه لم يكن يريد أن يتحمل مسؤولية أزمة قد تتمحضر عنها إشكالات عامة . وكان من رأيه أن أوروبا قد أخطأت حين اعترفت بالمبدأ الذي ادعاه السلطان في سحب الامتيازات الممنوحة لمصر ، وفي الضغط عليه للوصول إلى نتيجة أبعد ما تكون عن التوفيق : وصرح بأن الحالة التي خلقتها تلك الأحداث في مصر ترغمه على العمل للدفاع عن نفسه حتى لا يواجه إشكالات جديدة ، وأن يعد نفسه لمواجهة المستقبل ، متحسناً الفرص لاسترجاع ما يكون قد فقده والحصول على مزايا جديدة (٤) .

Sabry, Ismail, p. 147

(١)

(٢) تيودور رودشتين : المسألة المصرية ، ص ٥ .

(٣) الكتب الزرق - المراسلة رقم ٣٨ - من بارون إلى كلارندون ، بتاريخ أول ديسمبر ١٨٦٩ .

Douin II, p. 493.

(٤)

(١٠)

الفصل السابع

تسلح إسماعيل واستمرار الازمة

ما أن رحل سرور أفندي حتى صدرت الأوامر إلى جميع النواحي بالعمل على التسليح وتقوية النقاط الضعيفة ووضع السواحل في حالة دفاع . لهذا أرسلت المدافع والدخائر وكل ما يلزم التحصينات إلى قلاع دمياط وقناة السويس ، وأصدر إسماعيل أوامره بجمع الجنود وحشدتهم على شواطئ البلاد وفي ثغورها ، لاسيما الاسكندرية حيث اكتظ ميدان القناصل (١) بها وبمعداتهما ، وحيث أخذت المدافع تدوي بين حين وآخر منذرة بالتجهز للدفاع والهجوم أيضاً . كما زود جنود الاسكندرية بالبنادق الحديدية ذات الإبر ، وكان العمل لا ينفك جاريّاً ليل نهار في ترسانتها لتجهيز المعدات والآلات والدخائر الحربية على اختلاف أنواعها (٢) : ولم يقف الأمر عند هذا الحد - بل رحب إسماعيل بيوسف كرم زعيم الموارنة الثائرين على الدولة في لبنان ، وبالكولونيل كورونيوس Coroneos القائد اليوناني للثورة الكريتية التي كانت قد أخذت ، وبليونيداس بلجاريس Leonidas Balgaris ، وهو رئيس عصاة قبض عليه منذ سنتين في سالونيك وعفا عنه الباب العالي .

(١) ميدان المنشية في الوقت الحاضر .

Mac Coan, Egypt under Ismail, pp. 114-115

(٢)

وأشيع في دوائر الباب العالي أن إسماعيل قد أرسل رسلا إلى اليونان والحبش
الأسود ؛

كما انخرط في سلك جندي الخديو الجنرال الأمريكي الاتحادي موط ، وما أن
أقام بمصر وأتم بعض أشغاله المالية فيها حتى كلفه إسماعيل بالتوجه إلى نيويورك
ليحمل عددا من المحاربين أمثاله على التطوع في خدمة مصر . وقد
قام موط بمهمته ، ولكنه هو والذين أحضرهم معه لم يكونوا ممن يفخر
بأمثالهم ، فلم يسع إسماعيل سوى أن صرفهم ، وأحضر ضباطا أمريكيين
غيرهم جديرين بثقته ، فحضروا تحت قيادة الجنرال ستون وقاموا بأعباء
ما عهد إليهم به إما كمدرسين عسكريين أو مهندسين أو مراقبين ملاحقين
بعدة حملات في الجنوب (١) . وكان الدافع وراء تجنيد هؤلاء الضباط
الأمريكان دون غيرهم من الفرنسيين والبروسيين والانجليز أن إسماعيل
كان يرى أن الولايات المتحدة ليست من الدول ذات الأطماع في مصر ،
وأن الأمريكيين الذين كانوا من القوة بحيث طردوا الفرنسيين من المكسيك
لا بد أن ينجحوا في تدريب جنوده أحسن تدريب ، بالإضافة إلى تحميلهم
الخديو نفقات أقل مما يكلفه ضباط أوروبا الذين لا يخضعون تماما لحكومته
برغم كونهم في خدمته (٢) ولم يجرؤ إسماعيل على إرسال رسل إلى أمريكا
لطلب إيفاد البعثات العسكرية ، لأن أمريكا في ذلك الوقت كانت في سلام
مع تركيا ، ولهذا لم تكن تجرؤ على إرسال مدد قد يساعد مصر على أن تنفض

Ibid, p. 115

(١)

(٢) ملف ابراهام - الدوسيه رقم ٨-٤ - القاهرة في ٢ فبراير ١٨٧٠ .

عن نفسها فروض الولاء للدولة ذات السيادة عليها . ولم يجروا من جانبه على أن يطلب حل المسألة بالطرق الرسمية ، خاصة وأن مصر لم يكن لها ممثلون سياسيون في الخارج — ومن الطبيعي أن وزير تركيا المفوض في واشنطن لم يكن ليتفاوض بشأن خلق قوة عسكرية لمصر من الحلى أنها قد تشجع الحديو على طلب الاستقلال التام .

وبالإضافة إلى كل هذه الاستعدادات ، غير إسماعيل كلمات النظام العسكرى والأوامر العسكرية بجعلها عربية بدلا من كونها تركية ، وأصدر أمره باستبدال اللغة العربية باللغة التركية في الدواوين والمصالح الأميرية ، وإبقائها مع الفرنسية اكتابة ما يصدر من الخارجية للمعية والداخلية والجهادية والمالية ، وجعل ما يصدر من الخارجية إلى المحافظات والضبطيات باللغتين الفرنسية والعربية (١) . هذا إلى إحلاله المصريين محل بعض الأتراك في الادارة (٢) . وقد أدى كل هذا إلى إشاعة جو من القلق فى الآستانة — فالتمس على باشا من كامل بك قبوكتخدا (٣) الحديو أن يطلب منه بصفة ودية أن يقدم توضيحات عن تسلحه : أما اسماعيل فقد برر مسلكه بأنه يهدف إلى الدفاع عن نفسه بعد أن فكروا فى الآستانة فى خلعه .

(١) أسين سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل ، المجلد الثانى من الجزء الثالث

ص ٨٤٧ .

(٢) أنظر أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية — الفصل الرابع .

(٣) بمعنى وكيل .

تسليم المدرعات

وقد قيل في الآستانة إن قراءة فرمان في القاهرة لم تكن سوى مهزلة ، وأن الخديو لم يقرأه إلا ليكسب الوقت وينظم دفاعه (١) وصمم على باشا على أن يسحب من الخديو المدرعات التي أمر بصنعها في ترينيتا والمواني الفرنسية ، على أن يكون مفهوما أن تركيا مستعدة كل الاستعداد لتسليمها أثمانها. وكان رد إسماعيل أنه لم يتلق بعد من صانعي المدرعات حساب نفقاتها وأنه متى ما قدموه وسدده له الباب العالي ما سبق أن أنفقه وأخلى سبيله من كل مسئولية تالية فإنه يسرع بتسليمها إليه . ولما أدرك أن الصدر الأعظم مصمم على الحصول على المدرعات وأن الدول تسند الباب العالي في هذا الإجراء ، قرر أن يرسل عقود السفن إلى الآستانة — واختار مبعوثاً له في هذه المسألة أبراهام بك الأرمني ، وهو صهر لنوبار ، كان موظفاً في الدولة العثمانية ثم تركها ليعمل في خدمة الخديو . وكان إسماعيل قد أرسل أبراهام إلى الآستانة إبان الأزمة ، فاتهم بمحاولة إفساد الموظفين الأتراك واستمالتهم إلى صيف الخديو ، واستدل على ذلك بالأوراق التي وجدت لدى صهره المتوفى وشيكاً ، ودعى تدل على أن أسرته نفسها ليست بعيدة عن تأثير أموال مصر . كما ثبت أثناء الأزمة أنه قد أغرى اثني عشر موظفاً من رجال الباب العالي ، مالبثوا أن فصلوا من الخدمة ، كما طرد هو من عاصمة الدولة .

وقد ثار الصدر الأعظم لإيفاد أبراهام ، وصرح بأنه سيرسل رده إلى الخديو عن طريق الأمير حلیم ، وأرسل تلغرافاً إلى إسماعيل يخبره فيه أنه لن

يستقبل ابراهام ، ولكن اسماعيل اعتذر وأبدى استعداده لأن يتوقف ابراهام في ازمير ، ومنها يرسل الوثائق إلى الآستانة عن طريق القبوكتخدا . ولكن خليل بك اقترح عدم التشدد في هذه المسألة « الصغيرة » وترك ابراهام يرسو على ضفاف البسفور الأوروبية . ووجدت الحكومة العثمانية في الحسابات التي قدمها اسماعيل عبئاً ثقيلاً ، لأن الفوضى الناشئة في المالية العثمانية كانت مستحكمة ، ولكن شرف الباب العالي وسمعته كانا داخلين في هذه المسألة - لهذا عقد قرض ؛ وفي أواخر فبراير ١٨٧٠ أخبرت الحكومة العثمانية الوالى أن البنك الامبراطورى العثمانى قد تلقى أمراً بأن يدفع له ما يستحقه من نقود بشكل مباشر . وهكذا انتهت مسألة المدرعات (١) .

وانتهز اسماعيل فرصة وجود ابراهام في الآستانة للتفاهم مع المصدر الأعظم حول النقاط التي أثارها هذا الأخير في محادثاته مع القبوكتخدا . قال انه ليس لديه سوى خمسة عشر ألف جندي لا ثلاثين ألفاً ؛ وأنه لم يجر سوى إصلاح وترميم الحصون الساحلية ؛ وأنه استبدل مدافع حديثة بما كان عنده من المدافع ذات الطراز القديم وفقاً لما تقرر منذ سنتين (٢) كما نفى اسماعيل أنه قد اتفق مع عصابات من اليونانيين والبلغاريين لإشعال الثورة في بلغاريا والجبل الأسود واليونان ، وأنه تعهد بانفاق المال اللازم لهذا الغرض . وكان تعليقه على ذلك أنه عضو كبير في المجتمع الاسلامى ، ولا يقدم على عمل يكون بمثابة الانتحار ، وأن له ثقة كبيرة بأن المصدر الأعظم يفهم أن هذه الاشاعات

Douin, II, p. 549

(١)

(٢) سلف ابراهام - الدوسيه رقم ٨-٤ بتاريخ ٢ فبراير ١٨٧٠ .

لا تستند إلى أساس من الصحة (١). ونفى أيضاً أنه طلب مائتي ألف بندقية من الخارج ، وقال إنه لم يطلب سوى مائة ألف ، وهو قدر لا يزيد على حاجة ثلاثين ألف جندي ، على اعتبار أن لكل جندي ثلاثة بنادق طبقاً للنظام العسكري المتبع في الدول كلها . وذكر أنه قطعاً للقليل والقال قد أوصى أخيراً بستين ألف بندقية (٢) :

والكي يرى إسماعيل نفسه مما كان يعزى إليه ، قرر أن يطرد زعماء الثورة الكريتية ، فاستدعى قنصل اليونان وأخبره بأن كورونيوس وزملاءه غير مسدوح لهم بالسكنى في الامبراطورية العثمانية التي تعتبر مصر جزءاً منها . وفي أوائل مارس ١٨٧٠ أرسل إبراهيم مرة أخرى إلى عاصمة الدولة (٣) ومعه رسائل موجهة إلى الصدر الأعظم ورسالة إلى السلطان . وقد عبر الاثنان عن سروهما ورضاءهما في الوقت الذي وصلت فيه المدرعات من مصانعها وألقت مراسيها أمام قصر ضوالة بنجة واستقبلت بالاعجاب العام لأن مظهرها كان يفوق مظهر المدرعات التركية . وذهب السلطان لمشاهدتها ، ولما قرر الضباط الذين بحثوها من الداخل أنها حسنة قدم لعالي باشا هدايا نفيسة شكرًا له على موقفه من الأزمة المصرية- التركية ، وعلى نجاحه الذي يعتبر تسليم المدرعات جزءاً منه .

(١) سجل ٤١ عابدين — ملخص البرقية التركية رقم ٢٦٣ من الجانب العالي إلى إبراهيم بك ، بتاريخ ١٤ فبراير ١٨٦٠ .
(٢) نفس السجل — ملخص البرقية التركية الصادرة في ١٤ فبراير ١٨٧٠ من الجانب العالي إلى كانل بك .

(٣) عن هذه البعثة انظر Douin, II, pp. 55a et seqq

وانتهز أبراهام فرصة وجوده في الآستانة لكسب الأنصار للخديو ، فكان لابد له أن يتصل بالمحيطين بالسلطان في القصر — ولم تكن هذه بالمهمة الهينة ، إذا كان يقطن القصر الإمبراطوري مائتان أو ثلثمائة من الموظفين مختلفي الأنواع والرتب ، كانوا يحيطون بالسلطان ويكونون حوله حرساً قوياً ، ويعملون على ألا يقترب منه أحد ، فلا يستطيع أحد أن يراه باستمرار سوى الصدر الأعظم . ولكنهم كانوا يستطيعون أن يهمسوا في أذنه في الأوقات المناسبة بكلمات في مصلحة من يدفعون الثمن ، أو ينقلوا إليه بعض المعلومات التي تفيدهم .

فرض الدائرة السنعية (مارس ١٨٧٠)

وفي آخر مارس ١٨٧٠ عقد اسماعيل باسم دائرته السنعية قرضاً يزيد على سبعة ملايين من الجنيهات بضمان الأراضي الأميرية وفائدة حقيقية باهظة تزيد على ١٣ ٪ ؛ ولما كان يعتقد أن القرض ذو صفة شخصية ، فإنه رأى عدم لزوم موافقة السلطان عليه . ولكن على باشا هاجم هذا الإجراء من وجهة النظر القانونية ، فكتب رأساً باسم الباب العالي إلى الحكومة الانجليزية ، الممثلة لمعظم الدائنين ، يحتاج مقدماً على كل اتفاق مالي يمس مصر بالذات أو بالواسطة ولا يكون قد أقره السلطان (١) . ولم تهتم كل من باريس ولندن بهذا القرض من ناحيته القانونية ، ولكنهما قررتا من الناحية الواقعية أنه مناقض للتعهد الذي قطعه اسماعيل في عام ١٨٦٨ بعدم عقد قرض لمدة أربع سنوات . وبدا للغرب أن التمييز الذي قدمه الخديو بين الأموال العامة في

(١) رودشتين ، المسألة المصرية ، ص ٥ .

مصر وبين أمواله الخاصة إن هو إلا تمييز اسمي أكثر منه حقيقي . وقد أدى هذا القرض إلى تفاقم الشك بين القاهرة والآستانة ، وأبدى السلطان لإليوت غضبه الشديد من الخديو ، وشكا الصدر الأعظم للسفير البريطاني من أن الخديو يتآدى في سياسة التبذير المالي ، وأنه عقد - بالرغم من فرمان السلطان - قرضاً من واجب الباب العالي أن يحتج عليه .

وجر هذا القرض إلى شكواو أخرى - فقد أخذ على اسماعيل أنه طلب من أمريكا بنادق رمنجتون ، وأنه طلب من إنجلترا مائة مدفع من الطراز الحديث ، وأنه طرد الضباط الأتراك واستبدلهم بأمريكان ، وأنه أراد أن يعمل تمثالا لابراهيم باشا في قاعدته صورتان احدهما للقائد المصري يستولى على عكا والأخرى لانتصاره في قونية - وهذه الصورة الأخيرة تظهره يظاً الجنود الأتراك . كما ظلت الشكوك تحوم حول استمرار رغبة الخديو في الانفصال - واستدل أعداء اسماعيل على ذلك بصلاته المستمرة ببلاطى روسيا والجبل الأسود ، وأخذ ذلك على محمل الاعتماد على المعونة الروسية لتحقيق حلمه (١) . ولكى يبرر اسماعيل مسلكه أرسل ابراهيم مرة ثالثة إلى الآستانة لى يقول إن وجود الضباط الأمريكان ان هو الا نتيجة اتفاق قديم ، وأن الخديو لم يطلب مدافع جديدة ، ولكى يمس مسألة القروض مسامحاً ، وأن يقول أن اسماعيل سيرسل قريباً إلى عهده الأمير توفيق ، ومعه بعض أخواته إلى العاصمة التركية بقصد تحسين العلاقات بينه وبين الباب العالي والقصر . وقد ذكر على باشا لبراهيم أنه احتج على قرض

الدائرة السنوية أداء لواجبه (١) ، حيث أنه لم يعلم بالهدف من هذا القرض ، ثم اقترح أن يصرح الخديو بأنه سيحضر نفسه ، وبأنه سينزع عن قاعدة تمثال ابراهيم اللوحات التي تصور قدمه تطأ القوات العثمانية (٢) . وحين لم ينجح ابراهيم في تحقيق الهدف الأساسي من رحلته ، أى جعل الباب العالى يسحب احتجاجه على قرض الدائرة السنوية ، اقترح على الخديو أن يتوجه بنفسه إلى الآستانة .

وقد رجا اسماعيل القنصل الفرنسى أن يطلب من وزير الخارجية الفرنسية أن يسنده في الباب العالى لى سحب الحكومة العثمانية احتجاجها ، وقال إن قرض الدائرة إن هو إلا قرض على أملاكه الخاصة ، وأنه لا توجد في الفرمانات جملة واحدة تمنعه من التصرف في أملاكه الخاصة . وكانت الحكومة الفرنسية حساسة لعلاقتها بمصر ، فاشتركت مع الحكومة الانجليزية في لوم الخديو على استخدامه ضابطاً أمريكان بصفتهم خبراء بحيشه ، واحتج قنصلا الدولتين على ذلك بشدة وبصفة غير رسمية . ولكنهما فشلتا في التأثير على الخديو لى تسترجعا السيطرة على تدريب الجيش المصرى ووضعها في أيد فرنسية وانجليزية (٣) . وقد صرح الدوق دى جرامون للدلسيس (١٧ مايو) بقوله : « بلغنا أن الخديو قد اتفق مع الولايات المتحدة من أجل خمسين ضابطاً وأنه قد أوصى بسفن حربية ومواد حربية وطرييدات ، وأنه قد عزم على

(١) ملف ابراهيم - إلى رياض باشا بتاريخ ١٢ مايو ١٨٧٠ .

Douin, II, p. 559

(٢)

(٣) الوثائق الأمريكية ، ج ٦ ، رقم ٧ بتاريخ ٧ يولييه ١٨٧٠ .

أن يرفع علم الثورة على السلطان إن فرنسا علم الرغم من صداقتها لخديو مصر لا يسعها أن تؤيد هذه الخطوة ، وستضطر إلى أن تنحاز إلى إنجلترا وبقية أوروبا . فاذا وقع ما يخشى فإن أمريكا بعيدة ، والخسارة لا تقع على مصر ولا على القناة بل على الخديو (١) » وقال مسيو اميل أوليفيه - رئيس وزراء فرنسا - لنوبار (١٧ مايو) : « قل لسموه باسمي - كصديق - أن هذه الأسلحة تثير القلق ، وأن الحكومة - ولا سيما الامبراطور - لا ترغب في تعقيد الأمور ، وأن هذه الأسلحة توهم مكانة الخديو بدلا من أن تعززها . كذلك صرح اوردليونز لنوبار بأنه إذا لم تحل مسألة التسليح ، فقد تسفر عن متاعب وتعقيدات جديدة لا ترغب فيها أوروبا . » (٢)

حينئذ رأى اسماعيل أن يبرر موقفه فصرح لستانتون بأن هدفه هو وضع البلاد في حالة دفاع لكي يتمكن من المقاومة إذا ما فكر الباب العالي في عزله ، خاصة وهو يعلم أن الصدر الأعظم يريد انتقاص امتيازاته . كذلك برز تسليح السواحل بأنه كانت توجد في مصر قبل عام ١٨٤٠ تحصينات تعدها الحكومات وفقاً لتقدم العلوم الحربية - فتحصين السواحل وشراء المدافع من إنجلترا وأمريكا يتضمنان التمشي مع الفن العسكري في عصره ، ووجود ضباط أمريكيان في مصر لا يتضمن انجاء شاذاً بحكم

(١) بيير كراييتس ، اسماعيل المقترى عليه ، ص ١٩٣ .

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) الوثائق السياسية ، ٣٤-٣ - رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ١٢

مايو ١٨٧٠ .

أن تركيا ذاتها فيها ضباط أجنب . واكفى يثبت للقنصل الانجليزى حسن نيته
صرح له بأنه أصدر الأوامر بوقف ارسال ما تبقى من المدافع فى الخارج (١)
ورغم إصرار إسماعيل على عدم تسريح من لديه من الضباط الأمريكان
الذين تعاهد معهم ، أو ارجاع ما اشتراه من المدافع ، فقد أوقف ارسال
ما تبقى من المدافع ، وأصدر أوامره إلى الفنانين فى باريس بنزع الصور
التي تحلى قاعدة تمثال ابراهيم . ثم قرر التوجه إلى الآستانة وفق ما أشارت
به الدول وما أصر عليه على باشا .

رحلة اسماعيل إلى الآستانة (٢)

وصل اسماعيل إلى الآستانة فى ٦ يونية ودون تأخير ذهب ليقدم
مروض الولاء للسلطان . ولم يبد السلطان عبد العزيز أى سرور لاستقبال
الخليو ، بل أوضح له أن أعماله تناقض أقواله ، وأخذ يعد له كل الشكاوى
المسجلة ضده ، ثم طلب منه أن يقنع لوزراءه بأعمال ثبتت صدق أقواله .
وصرح عبد العزيز لاليوت بأنه ليس لديه سوى هدف واحد هو الاحتفاظ
بعلاقات الود مع الخليو ، وأنه ليست لديه أدنى رغبة فى سحب أى امتياز
منح له ولأسرته ، أو انقاص فاعلية هذه الامتيازات ، بل يود ألا يراه
يتخطى الحدود التي رسمت له . وتوجه على باشا لزيارة الخليو فى قصره
بأميركون وتعاتبا ثم تصافيا ، ولم يجد الخليو صعوبة فى أن يبين للصاهر الأعظم

(١) نفس الملف ، رسالة موجهة إلى الكولونيل ستانتون بتاريخ ١٨ يونية

سنة ١٨٧٠ .

(٢) عن هذه الرحلة أنظر : Douin, II, pp. 573 et seqq

أن أخبار التسليح مبالغ فيها . وفي النهاية فاه على باشا بجملة لا تخلو من طرافة - فبعد أن نصيح الخديو بأن أحسن وسيلة للتغلب على ما ينتاب علاقاته مع الباب العالي من صعوبات هي أن يحلها سويادون حاجة إلى التدخل الأجنبي الذي يعقد المشكلات بدلا من حلها ، قال له : « نحن في حاجة إلى أن نغسل ملابسنا القذرة عائلها ، بدلا من أن نطلب معونة غسالين أجانب » :

ولمس اسماعيل معارضة قوية في العاصمة بصدد مسألة الإصلاح القضائي - إذ أن لوائح المحاكم المختلطة المزعم انشاؤها كانت في نظر ساسة الآستانة تعدياً على القوانين الأساسية في البلاد وتغاضيا عن قانون الشريعة ، لأن روح الدين الاسلامي في نظرهم لا يسمح بأن يصدر غير المسلمين أحكامهم على رعايا الدولة العثمانية مهما قيل في تبرير ذلك ؛ ولأن خضوع خانات القرم للقوانين الروسية كان مقدمة لانضوائهم تحت لواء الدولة الأرثوذكسية - وكذلك الحال بالنسبة إلى فرض القوانين الأوروبية على مصر (١) . ولما كان الباب العالي لا يستطيع أن يدخل المحاكم المختلطة في تركيا ذاتها ، فقد كان يصعب على رجاله أن يجدوا مصر محصل على شيء لم يكن هو ذاته قادرا على الحصول عليه . كما أن الحكومات الأخرى لم تكن تريد التنازل عن كل الميراث التي أضفتها عليها الامتيازات الأجنبية ، وعن النفوذ الذي استحوذ عليه قناصلها في مصر - وكانت فرنسا على رأس هذه الدول (٢) . لهذا صمم الخديو على ترك مسألة الإصلاح القضائي حتى تتحسن الظروف .

(١) ملف ابراهيم - ٨-٥ - بتاريخ ٣١ مارس ١٨٧٠ .

(٢) قال موستييه : « ان الامتيازات مقالة ينخر فيها السوس ، ولكنها تحمل المصالح

الفرنسية - ولهذا وجب تركها دون مساس » Sabry, Ismail, p. 239

وقد حققت رحلة الوالى أهدافها — فقد قضت على شكوك الباب
العالى وجمدت العلاقات الشخصية بينه وبين السلطان . ومما يدل على ذلك
أن الحكومة العثمانية سمحت احتجاجهما على اقرض الدائرة السنوية .

حرب السبعين

منيت الجيوش الفرستة بهزائم ساحقة على يد العسكرية البروسية ،
وانهارت الامبراطورية الثالثة : ولم يبد السلطان أسفا على مصير امبراطورية
نابليون الثالث الذى كان قد شجع القوميات فى الشرق مما تسبب فى اتحاد
الولايتين الدانوبيتين ، كما كان قد سند ثوار كريت ، وكان يبدو أنه قد
شجع خديو مصر على قطع علاقاته بالباب العالى . وفى ٢٩ أكتوبر ١٨٧٠
خاطب المستشار الروسى جور تشاكوف حكومات أوروبا وأعلنها أن
الحكومة الروسية تلغى كل ما تعهدت به فى صالح باريس بخصوص حييدة
البحر الأسود — وكان بز مارك يشند روسيا ثمناً لحياها أثناء حرب السبعين .
حينئذ لاح شبح الحرب فى أفق السياسة الدولية ، واعتقد بعض ساسة الآستانة
بضرورة للقيام بحرب وقائية بدل الانتظار السلبي للخطر الذى بات يهدد
الدولة من جديد ؛ إذ كان ساسة الباب العالى يعتبرون حييدة البحر الأسود
أكثر ضماناً لسلامة الدولة من كل امضاءات ممثلى الدول وموتمراتهم . واعتقد
اسماعيل أن نشوب الحرب معناه تفكك الامبراطورية العثمانية — ولما كان
يخشى استغلال انجلترا للضعف فرنسا فتحتل مصر محافظة على طريق الهند فى حالة
انهيار الامبراطورية العثمانية (١) ، فإنه أصدر الأوامر باستئناف التسليح

(١) الوثائق الأسريكية ، ج ١ ، المراسلة رقم ١٤ ، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٧٠

من جديد ودعا الاحتياطي وعمل على زيادة الجيش إلى ستين ألف مقاتل ، وعرض على القنصل الأمريكي شراء مائة ألف بندقية رمنجتون في الحال من الولايات المتحدة (١) .

ولما طلب ستانتون من الوالى أن يقدم ايضاحات عن التسليح ، كان رد اسماعيل ان الحرب أمر لا يمكن تجنبه ، وأنه رغم عدم اعتقاده بأن تركيا في حالة مقاومة لروسيا ، فان موقفه كأمر مسلم يجبره على الاستعداد لمساعدة سيده ، وأنه ليس لاستعداداته أى هدف آخر . وأضاف أن سلوكه يكون محاطاً بالشك ما لم يتسلح في تلك الظروف ، ثم أكد لقنصل إنجلترا العام أنه قد بلغ الباب العالى بتسلحه . ولكن دوائر الباب العالى كانت تعتقد أن الوالى على اتصال بروسيا ، وأنه يهدف إلى انتهاز فرصة الارتباك الدولى ليعلن استقلاله . وعثرت الحكومة التركية على برقيات وجهها وزير روسيا في أثينا إلى زميله في فينا ، وكانت تمس نشاط قنصل روسيا العام في مصر الذى كان يستند إلى تحريض سفير روسيا في الآستانة — جنرال اجناتيف — الذى عهد إليه بأن يغرى الخديو بعقد حلف مع روسيا ، وأن يقنعه برغبة الحكومة الروسية في سند القوميات المختلفة في الشرق ومساعدتها على نيل استقلالها . وقد جاء في هذه الوثائق أن الخديو صرح بأن الحكومة الروسية بإمكانها الاعتماد على موارد مصر ، وأن قنصل روسيا العام — دى لكس — كان من رأيه أن من قبيل المجازفة أن يعلن الوالى تحديه صراحة للباب العالى ، بل عليه أن يتظاهر بالاتصال بالسلطان وأنه يعرض عليه فرقة عسكرية تستطيع في الوقت المناسب أن تحارب في جانب المعسكر

(١) نفس الملف ، المراسلة رقم ٣٢ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٧٠ .

الآخر . وفي النهاية أبدى الخديو استعدادة لعقد حلف دفاعى مع روسيا ، ثم أجرى اتفاقا وقعه رئيس مجلس شورى النواب قبل إرساله إلى بطرسبورج . وأعلن على باشا عدم شكه على الإطلاق فى صحة هذه الوثائق التى توضح تأمر الخديو بشكل سافر ، ولكن سير هنرى اليوت عبّر عن شكه فى صحتها . وأعلن القسم الشرقى بوزارة الخارجية الروسية أن مثل هذا الاتفاق مستحيل (١) . وأيا كان الحال فقد كان ينظر إلى روسيا فى مصر باعتبارها حليفة البلاد فى حالة تمخض المسألة الشرقية عن حوادث عنف وحرب (٢) .

ثورة عسير

وقد بددت هذه الحادثة جو التفاهم الذى أشاعه الخديو خلال الصيف ، وما لبثت الأحداث أن زادت فى تعقيد الموقف . فقد ثار أهل عسير خلال شهر نوفمبر ١٨٧٠ وهدودا المراكز التى كان يحتلها الأتراك فى اليمن ، فصمم الباب العالي على إرسال بعض السفن إلى البحر الأحمر ، وعليها جيش يتكون من اثنتى عشرة فرقة وبطارية ميدان . وأعلن على باشا أن لوالى مصر أصبعا فى القلاقل التى أثارها قبائل عسير ، وصرح بأن حملة البحر الأحمر ستكون فى نفس الوقت بمثابة إرهاب للسكان الثائرين فى عسير وللوالى نفسه . وفى أواخر ديسمبر صرح على بأنه مقتنع بأن للخديو وشريف مكة يدا فى إثارة ثورة عسير . ورغم نفي إسماعيل لهذه التهمة

(١) نفس الملف ، المراسلة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٧٠ .

(٢) Douin, II, pp. 582-3

(٣) الوثائق الأمريكية ، ج ٦ ، المراسلة رقم ١٤ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٧٠ .

فإن ستانتون كان يرى أن العلاقات القائمة بين الخديو وأمير عسير ودية للدرجة التي تبرر شكوك الباب العالي .

لهذا اعتبر إسماعيل إرسال القوات الى البحر الأحمر محاولة من جانب الحكومة التركية لتأكيد سلطتها في ولايات الامبراطورية شبه المستقلة مما يهدد مصر بشكل مباشر . كان قد بدأ يقلل تسليحاته ويسرح قواته بعد أن أدرك أن مسألة البحر الأسود التي أثارها روسيا ستحل ، وذلك بعد أن أخذ بزمارك بيد روسيا وروج لعقد مؤتمر في لندن لحل المسألة عن طريق المفاوضات (١) ، ولم يلبث الخديو أن عدل مسلكه إزاء تحمس الباب العالي ، قال إن أخبار الثورة قد بولغ فيها ، إذ كانت محصورة في بعض القبائل شبه المستقلة المتاخمة لحدود اليمن في شمال المنطقة الساحلية ، دون أن يكون لأمير عسير يد فيها . ومما زاد في شكوكه أن الباب العالي تجنب استدعاء قوات مصر ، وأرسل مبعوثين خصوصيين إلى مصر لكي يشتروا ما يحتاج إليه الجيش من المواد الغذائية دون أن يطلبوا أية معونة من الحكومة المصرية أو أن يحيطوها علما بمهمتهم . وكان رد الصدر الأعظم أن الباب العالي لم ينس ما جرى في كريت حين سحب الوالي القوات التي أرسلها في الوقت

Douin, II, p. 584

(١)

(٢) انتهى مؤتمر لندن في ١٣ مارس ١٨٧١ بعد أن أصدر بروتوكولا ينص على إلغاء حيدة البحر الأسود ، وتقرير المبدأ الخاص بمعاملة كل الدول على حد سواء ومنع دخول السفن الحربية إلى البوغازين طالما أن الدولة في حالة سلام ، مع السماح بدخول سفن الدول الصديقة في حالة السلم إذا كان ذلك ضرورياً .

Holland, The European Concert in the Eastern Question, pp. 227-7

الخرج (١). وفي أواخر يناير ١٨٧١ أخذت السفن الحربية والقوات العثمانية تخترق القناة في طريقها إلى البحر الأحمر ، وكانت السفن العثمانية ترسو باستمرار في خليج السويس . واشتد قلق الحديدو فاصدر أمرا ببدء أعمال التحصين حول خليج السويس وفي الساحل الجنوبي لشبه جزيرة سيناء . وقد شجعه الجنرال اجناتيف على ذلك ، وأرسل ينصحه بأن يستعد لحرب طويلة وأن يعقد معاهدات دفاعية — هجومية مع اليونان والصرب ورومانيا (٢) .

وفي أوائل ابريل أعان على لايبوت أنه علم من مصدر جدير بالثقة أن الوالي أخذ يتسلح من جديد ، وأن جيشه يتعدى بكثير القدر الذي نصت عليه الفرمانات . وأكد ستانتون أن السوالى ، بالإضافة إلى التحصينات المزمع إقامتها في منطقة السويس ، يقترح إقامة تحصينات في بورسعيد ، كما أن قطعا من المدفعية الثقيلة لا تنفك تصل من إنجلترا ، وأنه برغم تسريح الحديدو لجنده القدامى ، فإن عدد الجيش كان يتعدى العدد الذى نصت عليه الفرمانات (٣) . واستاء الباب العالي لهذا كله ، وأرسل السلطان أمينه الأول — نوري باشا — إلى مصر ، وخوله حق الاحتجاج على استعدادات اسماعيل الحربية وتناقض تصرفاته مع ما قد تعهد به . وأكد اسماعيل لنورى أنه سرح الجزء الأكبر من قواته

Douin, II, p. 585

(١)

Sammacro, Règne, p. 213

(٢)

Douin, II, p. 588

(٣)

فلم يبق منها سوى تسعة عشر ألفاً تحت السلاح ، وأنه ليست لديه بندقية زائدة على العدد الذى يوافق عليه الباب العالى ، وأنه اقتصر على تجديد البطاريات الساحلية مستبدلاً مدافع جديدة قوية بمدافعه القديمة . أما عن تحصينات السويس ، فقد فسر ها بأنها لا تعدو أن تكون تنفيذاً لما سبق أن أشارت به اللجنة النواية . وبما أن القناة قد اكتملت ، فإن من واجبه أن يعمل على سلامتها ، ولكن بما أن السلطان لا يرتاح الى ذلك ، فإنه سيعطى الأوامر بوقف العمل . وبالفعل أمر بإيقاف التحصينات فى منطقة السويس كما أرسل المدافع فى سفن الى الآستانة . ولكن كان من المفهوم أنه سيبدأ تحصيناته من جديد فى الوقت المناسب (١) ، لأنه كان من المعروف أن السلطان ينوى انتهاز فرصة سقوط الإمبراطورية الثانية لكى يلغى الامتيازات التى حصلت عليها مصر (٢) .

وحين عاد نورى باشا الى الآستانة ، كان من رأى رجال الباب العالى أن رد الخديو لا يكفى ، بحكم أنه قد فهم تقرير اللجنة الدولية فيها خطأ . وكانت الحكومة التركية شديدة الرغبة فى حماية قناة السويس بنفسها ، وذلك ببناء قلاع تحتلها القوات التركية . كما أخذت بحريدة « اللفانت هرالده » تشن الحملة من جديد على ميرانية الحكومة المصرية ودبونها ، وشاع أن سفناً عثمانية مدرعة ستزور سواحل تونس ومصر ، وسرت فى الباب العالى فكرة تقسيم مصر الى ثلاث ولايات تبقى إدارتها

(١) الوثائق الأمريكية ، ٦٠ - المراسلة رقم ٦٠ بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧١ .

(٢) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — تقرير من الآستانة إلى الخديو

بتاريخ ٨ يولية ١٨٧١ .

العليا وراثية في أسرة الوالى ، على أن يحكم كل ولاية حاكم تركى يعينه السلطان ويرسله من الآستانة — وبهذا تتحطم سلطة الوالى وتتأكد سيادة الدولة تماما في مصر ، ويكون لهذا الحل ما بعده في أطراف الدولة الأخرى شبه المستقلة . وفى أواخر شهر يونية ١٨٧١ عقد الباب العالى قرضا قدره ستة ملايين من الجنيهات بضمانة ما تبقى حرا من الجزية المصرية وقدره ٤٠٠ ألف جنيه استرلينى (١) ، وذلك لسد عجز الميزانية والاستعداد للقضاء على الحركات شبه الانفصالية في الإمبراطورية ، بما في ذلك مصر .

ابراهيم مبعوث الوالى الدائم فى الآستانة

وأدرك اسماعيل أن لا بد من وجود مبعوث دائم ماهر يستطيع أن يبرر سلوكه للسلطان باستمرار ويستميله الى صفه . وكان عبد العزيز شديد الشغف بكل من الطيور والحسوان شدة شغفه بالمال ، فحمل إليه ابراهيم — الذى أصبح مبعوث الوالى الدائم فى الآستانة — بضعة حيوانات هى فاتحة ذلك السيل المنهمر الذى صدرته مصر الى عاصمة الدولة . فبذ ذلك الوقت أخذت تنقل الى عاصمة تركيا أبقار وحشية وغزلان من السودان وطيور من باريس تدفع القاهرة حسابها ، ويبغاوات ذات ألوان جميلة وديكة — الى غير ذلك ، لدرجة أن ما عثرنا على عدده

(١) كان قد سبق أن عقد قرضان فى عامى ١٨٥٤ و ١٨٥٥ بضمانة الجزية

المصرية — وكان قرض ١٧٨١ هو القرض الثالث من هذا النوع .

Vélay, op. cit., pp. 231-2 & 341

فى الوثائق يكفى لإنشاء حديقة حيوان كاملة . وحين توجه أبراهام ليحمل رسالة الخديو إلى السلطان ، قال له الأمين الأول إنه سيبدل قصارى جهده للقضاء على المؤامرات التى تحاك ضد الخديو ، وطلب هدية من الخديو قدرها سبعة آلاف وخمسمائة جنيه (١) - وأول الغيث قطر ثم ينهمر .

وأخذ ابراهام يغدق الأموال على جرائد (الفاردى بوسفور) و (اللفانت تايمز) ، وأهم من هذا أنه استطاع أن يتفاوض مع جريدتى (اللفانت هرالد) و (تركيا) ، وأن يتفق مع رئيسى تحريرهما على المبلغ اللازم لكى تضع الصحيفتان حدا لحملتها على مصر . ولما كان إسماعيل على وشك إرسال رياض باشا إلى الآستانة للتفاوض فى مسألة الإصلاح القضائى ، فقد زوده بمبلغ مائة ألف جنيه استرلينى لتسليمها إلى السلطان . وبارح رياض مصر مزودا برسائل إلى السلطان والسلطانة الوالدة ونورى باشا ، هذا بالإضافة إلى المبلغ الذى طلبه نورى نفسه .

حينئذ كان على باشا يعانى المرض ، فأخذ الجميع يستعدون لوفاة ، خاصة وأنه كان يجمع فى يديه مقاليد الصدارة العظمى ووزارتى الداخلية والخارجية : فحصل خليل بك ، أحد أعداء إسماعيل ، على إجازة من منصبه كسفير فى فينا ، وقصد العاصمة ليرشح نفسه لوزارة الخارجية . وعمل إسماعيل على رشوة الصدر الأعظم المرتقب محمود باشا

(١) ملف ابراهام - ١٢/٨ - من سمو الخديو إلى ابراهام بك بتاريخ ١٧

نديم وزير البحرية والحربية ونجح في ذلك بالفعل (١). وكان ترشيح
على لخليل بك آخر ما قام به - فقد رفعه السلطان إلى مرتبة المشير . وفي
٩ سبتمبر لفظ على انفاسه الأخيرة . وقد أعطى موت على باشا فرصة
لإجنايف لكي يستحوذ على نفوذ كبير لدى السلطان ، إذ وعده
بمساعدة الإمبراطور إسكندر الثاني . ولما كان لإجنايف يعامل عبد العزيز
باحترام زائد وبإظهار الإخلاص له ، فانه حاز ثقته بحيث أعلن أنه
ليس له من صديق سوى السفير الروسي (٢) .

ولا شك أن كلا من إسماعيل وعبد العزيز قد سر لوفاة على باشا :
فإن لجديو كان يحده حاجر عثرة في سبيل تحقيق أهدافه ، على حين أن
الصدر الأعظم الراحل كان يشل حركة السلطان بشخصيته المسيطرة .
وها قد توفي فليستأنف إسماعيل جهوده بالتأثير المباشر في السلطان الذي
لن يعترضه من يحول بينه وبين ممارسة الحكم المطلق بعد اختفاء على
وفواد من مسرح السياسة التركية .

(١) أنظر : بيري كراپتيس : إسماعيل المفترى عليه ، ص ١٦٧ وما بعدها .

(٢) De la Jonquière, Histoire de l'Empire Ottoman, pp. 565-6

الفصل الثامن

توطد العلاقات بين الخديو والسلطان

وفرمانا ١٨٧٢ و ١٨٧٣

محمود نديم

تنفّس السلطان عبد العزيز الصعداء بعد وفاة على باشا وانساق في طريق الحكم المطلق ، فأخذ حتى أواخر حكمه يولي بصدوراً عظاما معظمهم ممن لم يكونوا شيئا يذكر ، وكان مصير من يتعرضون منهم للسلطان بالمعارضة هو العزل . وكثرت إجراءات العزل والتولية واضطربت الإدارة الحكومية وتفشت الفوضى فيها . ومرجع ذلك كله إلى مزاج عبد العزيز العصبي وتقلبه بين الرضى والسخط واستغلال حاشيته ذلك في الاستانة - وهكذا قيل عنه . إنه يعزل وينفي ويغير رأيه عشر مرات في اليوم . يضاف إلى هذا أن حاجة السلطان إلى المال واتجاه والدته إلى استغلال النفوذ مما ساعد على تفشى الرشوة والإكثار من العزل والتولية ، مما أدى إلى استياء ممثلى الدول الضامنة لسلامة تركيا ، وخاصة إنجلترا .

وتولى الصدارة العظمى بعد وفاة على محمود نديم باشا الذى كان عظيمًا لدى السلطان حين كان وزيراً للحربية والبحرية - فقد

(١) سلف إبراهيم ٨-١٧ - بتاريخ ٦ نوفمبر ١٨٦٧ .

كان عبد العزيز أكبر المساهمين في الشركات التجارية واستطاع محمود نديم أن يسير أمور الشركة لمصلحة السلطان . ولم يكن محمود نديم قد يارح الأمبراطورية ، ولم يتعلم لغة أجنبية ، وكان يخشى الذكاء والعلم والثقافة الواسعة ومعرفة بواطن الأمور — فهي كلها تؤدي إلى مراقبة أعماله ومحاسبته على إسرافه (١) . وقد حاول في بداية عهده أن يواصل سياسة عالي الحرة ؛ ولكن عبد العزيز أرسل إليه خطا شريفا يلفت نظره إلى وجوب مراعاة التقاليد والعادات القومية ، فمالث محمود نديم أن استغنى عن أعوان سلفه وبات سندا للرجعية والحكم المطلق ، خاصة وأن السلطان قد انشغل بمسألة الوحدة الإسلامية وكان يرى أن لا بد للعنصر الإسلامي من أن يستمد قوته من انطوائه على نفسه وتخلصه من كل العناصر التي تسبب انحرافه ، وبذلك يمكن إيجاد دولة إسلامية قوية . وفسرت أوروبا هذا الاتجاه بأنه رجوع إلى الدين والتقاليد بمعناها الضيق (٢) .

وأولى المسائل التي واجهت إسماعيل بعد تعيين محمود نديم هي الحيلولة دون تولي خليل بك لوزارة الخارجية ، فكلف أبراهام بمنع هذا التعيين بنشاطه ومساعدة معارفه ونقوده (٣) . وكان لخليل أصدقاء في القصر ، كما كان السلطان معجبا به على أثر مقابلة له بعد رجوعه

(١) أحمد أمين : زعماء الإصلاح ، ص ٢٦ .

(٢) Engelhardt, op. cit., II, p. 100, p. 119

(٣) سلف أبراهام — ١٥٨ — بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٧١ .

من فينا . ولكن ميوله السياسية المعادية لروسيا جلبت عليه عداوة الخترال
إجنتايف — وقد وافق المصدر الأعظم على الامتناع عن ترشيحه دون إظهار
رأيه صراحة خشية أن يشك السلطان في علاقاته المالية مع خديو مصر .
ولم يتردد الخديو في أن يطلب من محمود نديم أن يسدى إليه بعض
الخدمات ، وفي مقدمتها مسألة الإصلاح القضائي ورغبته في إبعاد خورشيد
باشا عن الآستانة . وكانت المفاوضات المتعلقة بالإصلاح القضائي قد تعطلت
بسبب حرب السبعين ؛ وانتهز الخديو فرصة سقوط فرنسا لاستئناف
المفاوضات — وكان ذلك يستلزم موافقة الباب العالي . واستطاع
محمود نديم . برغم سيطرة الكثيرين . على السلطان وتشويههم الإصلاح
القضائي أمامه ، أن يفهم عبد العزيز أن هذه المسألة حيوية بالنسبة
إلى مصر فسمح له بانهاثها (١) . وطلب محمود نديم من الخديو ٦٠
ألف جنيه تركي لنفسه ، و ١٠٠ ألف جنيه للسلطان (٢) لكي تتم الموافقة
بصفة رسمية . ولم يبادر المصدر الأعظم بالحصول على موافقة الباب العالي
على مسألة الإصلاح القضائي ، بل لام الخديو لعقده دين المقابلة
الداخلي دون استشارة الباب العالي — وهدفه من ذلك الحصول على ٣٠
ألف جنيه من الخديو (٣) .

(١) سلف ابراهيم — ٨-١٦ — بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٧٨١ .

(٢) نفس الملف — بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٨٧١ .

(٣) سلف ابراهيم — ٨-١٧ — بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٧١ .

وكان محمود نديم يبرر ما طلبه بأنه يخشى أن تتدخل الدول يوما ما ، فتطلب إدخال الإصلاح القضائي في الولايات الأخرى ، وأن نتيجة القضاة الأوروبيون إلى تغليب مصلحة رعاياهم على حساب مصر وسكانها الوطنيين (١) . في النهاية تسلم أبراهام الخطاب الذي ينحول الخديو حق استئناف مباحثاته مع الدول ، وقال محمود نديم لأبراهام أن لديه أوامر من السلطان بأن يدعو الخديو إلى عاصمة الدولة ؛ ولكن الخطاب الذي دفع الخديو في سبيل الحصول عليه كثير من الأُمَـرَـال لم يكن موافقاً للنص الذي اقترحه الخديو ، وإن يكن يحوى الجوهر أى تأكيد الموافقة التى سيق أن منحها على باشا على التفاوض مع الدول وفقاً للمشروع الذي أقره الباب العالى — وأرسل إلى أبراهام يكلفه بأن يسلم محمود نديم الثلاثين ألف جنيه المتبقية من المبلغ المتفق عايه . رتمهد السبيل لرحيل الخديو إلى العاصمة التركية ، فقصد إليها فى الأسبوع الثالث من شهر يونية ١٨٧٢ وزار السلطان ووزراء الباب العالى والسلطانة الوالدة أيضا . واغتم إسماعيل فرصة احتفال السلطنة العثمانية بتبوء عبد العزيز عرش الخلافة وأقام فى قصره بأمر كون معالمتهاج فأنخر ختمها بوليمة خاصة بالسلطان . وتوج ذلك كله بأن قدم إلى عبد العزيز طقم سفره بديعاً من صنع باريس كل آنيته مصنوعة بالذهب المرصع بالحجارة الكريمة — وقد استعمل فى تزيينها من الماس

(١) ملف إبراهيم — ٨-٢٣ — بتاريخ ١١ مايو ١٨٧٢ .

(٢) ملف إبراهيم — ٨-٢٣ — بتاريخ ١١ مايو ١٨٧٢ .

وحده نيف وخمسة آلاف قيراط (١) .

رفع الحظر على الديون

بارح الخديو العاصمة التركية في ٣٠ يولييه ، وفي اليوم التالي خلع محمود نديم باشا أمام الضربات التي وجهها إليه مدحت باشا زعيم المتذمرين في تركيا وأكبر نصير للحركة الدستورية فيها . فرغم أن محمود نديم كان يستند إلى رضى السلطان ، فانه لم يهتم بالرأى العام على الإطلاق مما ألقى إلى كرهه ، وخاصة وأنه كان يسعى التصرف في كل فروع الإدارة ويعزل الموظفين الذين يبرزونه كفاءة - ومن هؤلاء مدحت الذى أحرز شهرة كبيرة حين كان حاكما لولايته الدانوب وبغداد . فقد حاول محمود نديم أن يوغر صابر السلطان ان ضده متهما إياه باستغلال منصبه ، فأقاله من ولاية بغداد ونفاه إلى آسيا الصغرى . ولكن مدحت تغلب على هذه العراقيل وأصبح واليا على أدرنة . وكما جرت العادة عند كل تعيين جديد ، توجه مدحت إلى القصر لمقابلة السلطان واستطاع اكتساب ثقته وأن يوغر صدره ضد حدود نديم بتجريح نظام حكمه ولفت نظره إلى سوء نتائج كثرة العزل . وكان مدحت بليغا في حديثه ولبقا فاستطاع أن يؤثر في السلطان .

وهكذا تحمت ضغط الحوادث أبعد الصابر الأعظم صديق السلطان لأنه كان يده بما يشاء من أموال الدولة ، وصديق الماشية وسفير روسيا وذوى المناصب من رجال الدين ، وعين مدحت باشا صابر

أعظم وهو المكروه من كل هؤلاء والمحبوب من الطائفة التي تسعى إلى الإصلاح . ورحبت كل الطبقات بمخلع محمود ، وانتشرت المظاهرات الشعبية في الشوارع ، وتبودات البرقيات بين شتى أنحاء الإمبراطورية تسجل التهانى المتبادلة . وما استقر مدحت في الحكم حتى أعاد المنفيين الذين نفوا لاتهمهم بمشايعة حركة الإصلاح وأعاد توطيد ميرتانية الدولة على أساس ثابت لأساس صورى كما فعل محمود نديم ، وضيق على السلطان عبد العزيز وحاشيته فلم يمدهم بالمال الذى يشتهون ، وبث في المسائل الخارجية بما أصلحها . وتوجه إلى الإصلاحات مستأنفا بذلك ما انقطع من مجهود على باشا في ذلك العصر القصير المظلم الذى قضته تركيا تحت حكم محمود نديم .

رجع الخديو إلى مصر في ٤ أغسطس بعد أن نى إلى علمه خلع محمود نديم — وكان قد ترك وراءه في العاصمة التركية نوبار ليتفاوض في أمر الإصلاح القضائى وأبراهام للاتصال بالقصر ، وأبدى السلطان لأبراهام رغبته في إقامة علاقات مباشرة مع الخديو دون وساطة من الباب العالى ، بشرط ألا يبدى عن الخديو ما يبعث على الشكوى أو يقخم أوروبا في شؤنه (١) . وأبدى إسماعيل استعداداه لهذا ، ثم خاطب السلطان بشأن سحب فرمان ١٨٦٩ بإصدار خط همايونى يجعل مفعوله لاغيا (٢) . ووافق السلطان وطلب نصف مليون جنيه في مقابل

(١) ملف ابراهام — ٨-٢٦ بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٧٢ .

(٢) ملف ابراهام — ٨-٢٦ — بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٧٢ .

ذلك (١) . وحمل إبراهيم مائتي ألف جنيه الى القصر ، مع كميات من المصافير (٢) . وفي النهاية صدر الفرمان بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٧٢ (٣) . حقيقة إن الفرمان الحديدى أُلغى فرمان ١٨٦٩ ، وأكد للخديو كل المزايى التى سبق أن منحت له ، الا أنه لم يكن واضحا فى اشارته الى القروض وطلب الخديو أن يكون حقه فى الاقتراض معترفا به بوضوح باصـدار خط شريف يوضح الفرمان . وطلب السلطان ربع مليون جنيه فى مقابل الخط الحديد ، وتعددت مطالب رجال القصر حتى بلغت ٨٠٠.٠٠٠ جنيه ، ووافق اسماعيل بشرط ألا يكون الخط مقيدا بتحفظات . وفى ٢٥ سبتمبر صدر الخط المطلوب (٤) . وكانت قراءة فرمان ١٠ سبتمبر قد تأخرت الى حين صدور الخط الشريف . وما أن وصل الياور الذى يحمل الخط حتى قرئ الفرمان باحتفال رسمى فى القلعة شهده الخديو والأمراء والوزراء وكبار الموظفين وكبار رجال الدين والهيئة القنصلية والأعيان من الأوروبيين والمصريين .

(١) نفس الملف بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٨٧٢ .

(٢) ملف إبراهيم ٨-٢٧ - بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٧٢ .

(٣) النظر الملحق ٧ .

(٤) دفتر ٣٤ عابدين ، الرسالة ٢١٢ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٨٩ - صورة الفرمان الشاهانى الوارد بالتلغراف من إبراهيم بك .

وقد أبدى هنري لايوت أسفه لأن الخط قد أرسل إلى الخديو دون علم الصدر الأعظم أو استشارته ، مما يشكك في قيمته : فهو مقترن باسم سلطان معين لا بالحكومة العثمانية (١). وأبدى مدحت بروداً لإزاء عمل تم دون مشاركته ، وأحس الخديو أن الصدر الأعظم يرغب في التعدي على سلطاته والمساس بوضع مصر ، فأصدر أوامره إلى ابراهيم بأن يعمل على إبعاده عن الصدارة ، وإبعاد خليل عن الخارجية — وكان قد أصبح وزيراً لها . وطلب السلطان ثمن إقالة مدحت ، برغم أنه قد بيت النية على خلعه لأسباب شخصية محضة . فقد سار مدحت على نمط جديد في وزارته التي لم تدم سوى ٧٥ يوماً — فقد كان لا يسلم لسيده ولا يسمح له بما سمح له به محمود نديم : وهذا نمط لم يألفه عبد العزيز ، فقد أُلِفَ في عهد الصدارة السابقة أن طاعته غم وإشارته حكم . ووافق إسماعيل على دفع مبلغ ١٢٥ ألف جنيه في سبيل الإطاحة بمدحت و خليل . وفي ١٧ أكتوبر خلع مدحت ولم يتردد إسماعيل في دفع المبلغ المطلوب .

خليل باشا

اشتد عدااء إسماعيل لوزير الخارجية خليل باشا ، خاصة وأن الأخير خطب بنت مصطفى فاضل وأنعم عليه السلطان عبدالعزيز بوسام المحيدية . وطلب السلطان ٣٠٠ ألف قنصليد (٢) فخلع خليل . والحق أن خليل منذ تعيينه وزيراً

(١) الكتب الزرق — المراسلات الخاصة بفرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ —
المراسلة رقم ٤٧ من اليوت إلى جرانفل .

(٢) عثرنا على وثيقة تذكر أن مليون قنصليد = ٦٨٠ ألف جنيه تركي .

للخارجية قد أثار مخاوف السفارات الأجنبية . فهو ذو شخصية قوية ، قليل الاتجاه إلى التحرز والمداورة ، يعالج المسائل الحساسة في السياسة الشرقية بإجراءات حاسمة . وكان خليل يعارض الامتيازات الأجنبية وتدخل الدول في شئون تركيا الداخلية ، واستكمال الاستقلال المحلي الذي تمخض في بعض الولايات عن تقوية نفوذ أوروبا على حساب تركيا . ولم يقر خليل الوسيلة التي حصل بها الخديو على فرمان ١٨٧٢ . وكان من رأيه أن الخط الذي أرسله السلطان إلى الخديو لا يستند إلى أساس قوى ، لأنه لم يقيد في سجلات الباب العالي وفق ماتنص عليه قوانين الإمبراطورية . ولكن سير هنرى إليوت رجاء ألا يستمسل بهذا الرأي لأن السلطان قد أعطى كلمته للوالى (١) .

كما أعقب عداء خليل باشا لروسيا تأمر لإجنايتيف الذي تضامن مع الخديو في طلب عزله . وعزا خليل القلق الناشب في جهاز الحكم العثماني إلى سقنوط فرنسا التي كانت سفارتها قد سندت رشيد وعالي في تحقيق الإصلاح رغم القصر . لهذا بدأ السفير الفرنسي بالاتفاق مع سير هنرى إليوت يتصلان بسفراء الدول التي ضمنت الوضع الداخلي في تركيا — باستثناء السفير الروسى الجنرال إجنايتيف — لاستصدار أوامر من حكوماتهم بالتدخل لدى السلطان للقضاء على الفوضى الحكومية في تركيا . وعمل على شد أزر خليل والقضاء على مؤامرات إجنايتيف ، فلم يستطيع السلطان أن يفي بالوعد الذي قطعه لاسماعيل فيما يتعلق بخلع خليل رابع أيام عيد الأضحى .

.....

(١) الكتب الزرق السابقة — المراسلة رقم ٥٢ — من اليوت إلى جرانفل

بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٨٧٢ .

. ودفع لإسماعيل نصف مليون قنصليد (١) وعزل خليل باشا في ١١ مارس ١٨٧٣ .

قرمان ٩ يونية ١٨٧٣

بعد أن أقصى خليل باشا عن وزارة الخارجية التركية تمهدت الظروف لكي يحاول الوالى أن يحصل من السلطان على امتياز نهائى يشمل كبل الامتيازات التى سبق له الحصول عليها . فاستعد لزيارة عاصمة الدولة ، ثم غادر القاهرة فى أواسط مايو . وبعد أن أقام بالاسكندرية أياما ريثما جمع له وزير ماليته نحو من مليون جنيه وأجرى له وكيله فى الآستانة عملية مالية أنتجت ثلاثة ملايين جنيه أخرى ، أفلح إلى الآستانة وجيوبه مفعمة . حقيقة لقد منحه فرمان العام الماضى والخط الشريف كل ما تافت لإليه نفسه من الاستقلال المالى وما يستتبعه من استقلال إدارى ، إلا أنه بات يبتغى أن يتخذ ذلك المنح شكلا قانونيا وأن يصدر فرمان ثالث يحتوى على كل ما ضمنته له الفرمانات السابقة ، وبعد أن يدرجه فى سجلات الباب العالى تحاط الدول الأوروبية علما بمحتوياته وتحمل على التصديق عليه رسميا حتى لا يهدده الباب العالى من جديد ، فلا يعود القلق على الوراثة وعلى الحكومة المصرية الداخلية واستقلال البلاد الذاتى يشغل تفكيره ويلقى الاضطراب فى الاعمال كما فعل قبيل الاحتفالات بافتتاح قناة السويس (٢)

(١) قال خليل : « لقد توصل الخديوى إلى خلعى بأن دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنيهأ أعطاها لزبور بك التشريفاتى ، ولو أعطانى هذا المبلغ لقدست استقالتى من نفسى . » ملف ابراهام - ٨-٣٤ - المراسلة بتاريخ ٧ ابريل ١٨٧٣ .

(٢) الأيوبي ، ١ ، ص ٤٥٦ .

وأنفق الخديو في الآستانة عن سعة : أعطى السلطان ٦٨٠ ألف جنيه تركى . (مليون قنصليد) وفاض على شتى الموظفين . ثم صدر فرمان شامل ، وصحب صدوره إغداق الخديو على موظفى القصر والباب العالى . وبغض النظر عن النقود المقدمة للسلطان شخصيا ، أهدى الخديو هدايا ووهب هبات بما قيمته نصف مليون جنيه تقريبا أنفقت بموافقة السلطان (١) . وحين صدر فرمان قابل سفير إنجلترا الصدر الأعظم وقال له إن اعطاء تركيا امتيازات لمصر يترتب عليه إعطاء امتيازات إلى إمارة الصرب والإمارتين الدانوبيتين ، فأجابه الصدر الأعظم بأن هنالك فرقا بين مصر وتلك الإمارات لأن خديو مصر يحضر بنفسه كل عام لعرض صدق عبوديته للسلطان والإعراب عند ارتباطه ، أما بك الصرب فحين يقترح زيارة الآستانة يطلب شروطا وضمانات ، ولأن قوة مصر قوة للدولة لأنها تستمد منها العون فى كل وقت بسبب ما بينهما من وحدة الملة وقوة الروابط (٢) .

وقد كان هذا فرمان الشامل مهيمنا مصادقا على كل فرمانات والخطوط الشريفة الممنوحة لمحمد على وخلفائه ، ومدخلا عليها تحسينات وتوسيعات جمعة ، وشارحا ما كان منها متعلقا بالوراثة وشكل الوصاية فيما لو كان الخديو قاصرا . ومنح إسماعيل بموجبه من جديد حق سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها ومهما كانت مرامها ، وحق عقد اتفاقيات بحرية ومعااهدات تجارية وحق اقتراض أى قروض يشاؤها فى مصلحة البلاد ،

Douin, II, p. 727.

(١)

(٣) من المعية السنوية إلى شريف باشا بتاريخ ٢٣ ربيع الثانى ١٢٩٠ .

وحق زيادة الجيش أو خفضه كما يشاء ، وحق بناء سفن حربية ما عدا المدرع منها . وبالاختصار لقد أعطى هذا الفرمان لإسماعيل حق تنظيم الإدارة المدنية والعسكرية والمالية في البلاد طبقاً لما توجهه مقتضيات الأهالي — أى أنه توج مسعى إسماعيل إلى نيل الاستقلال الذاتي لتتويجاً نهائياً، وجعل قيد ارتباطه بتركيا كأنه غير موجود : فهو ومعاهدة لندن (١٨٤٠) قد أرسى الأساس الذى استند إليه استقلال مصر قبل الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ (١) . ومثل هذه المزايلا لا يمكن الحصول عليها عادة إلا بحد السيف ، ويمكن القول بأنه لا يوجد على الإطلاق مثال للدولة أخرى حصلت على مثل هذه المزايلا عن طريق المفاوضة (٢) . ورغم هذا فإن هذا الفرمان لم يعط مصر شخصية قانونية منفصلة عن شخصية الإمبراطورية العثمانية — إذ لم يفكر السلطان فى التنازل للوالى عن حقوقه فى السيادة على مصر ، بل سمح له بالتمتع بما لا يزيد على قسط منها (٣) . وتبدو قيمة هذا الفرمان فيما لو قارناه بفرمان ١٨٦٧ — فلم يرد فيه ما ينص على أن القوانين الأساسية السارية فى مقاطعات الإمبراطورية الأخرى تطبق فى مصر ، كما لم ترد فيه فقرة التنظيمات العمومية التى نص عليها خط شريف جلاله . وفى عام ١٨٦٧ لم يمنح الوالى سوى حق إجراء « تنظيمات داخلية » ولم يرد فيه نص « قانون » الذى ورد فى الفرمان الجديد ، بما فى ذلك من إشارة — ولو من بعيد — إلى

Rifaat, The Awakening of Modern Egypt, p. 115 (١)

Sammarco, Précis, p. 221 (٢)

Cocheris, la Situation Internationale de l'Egypte, et du Soudan, p. 48. (٣)

معنى السيادة . وسمح الفرمان الجديد بتخديو بعقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية دون تعد على معاهدات الباب العالى السياسية . ولما كانت بعض المعاهدات التجارية المعقودة بين الباب العالى والدول الأوروبية ، وهى المعاهدات التى كانت تنطبق على مصر ، ينتهى أجلها فى عام ١٨٧٦ ، فقد كانت الدول الأوروبية فى حل من أن تتباحث مباشرة مع الحكومة المصرية فى شروط تجديدها - وهى ناحية لم ترد فى الفرمان القديم (١) .

رأى ساسة أوروبا

علق سفير فرنسا فى الآستانة - فوجويه Vogué - على الفرمان بقوله (٢) « لا حاجة فى إلى لفت نظرهم إلى أن الأثر الأول لهذا الفرمان هو تعزيز الاستقلال الواقعى الذى تتمتع به الحكومة المصرية ، وهو يعلى مالها من مركز متزايد اكتسبته بموقعها الجغرافى وينمى ثروتها الداخلية . وعندى أن مركز الدائرة بالنسبة إلى الشرق يميل إلى الانتقال من شواطئ البسفور - وهو طريق ضيق لتجارة محلية - إلى ضفاف قناة السويس ، وهو الطريق المستقبل للتجارة الدولية ، وأن تطور مصر السياسى ليتبع هذا التطور الاقتصادى » . أما سفير إنجلترا سير هنرى اليوت فقد كان موقفه مغايراً - إذ كان يعتقد أن الوالى يود استئناف مشروع جده فى شبه الجزيرة العربية . لهذا اتفق مع السفير النمساوى وأفهما الحكومة العثمانية أن كل امتياز يمنح للوالى فيما يتعلق باليمن سيعتبره حلفاء تركيا أمراً غير مرغوب فيه . ورغم أن الصدر

Douin, II, pp. 730-1

(١)

(٢) اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، ص ٤٣ .

الأعظم أفهمه أن حكومته ليس لديها أدنى انجاء إلى التنازل عن نفوذها في بلاد اليمن ، فإنه لم يقتنع تماماً - وما زاد في شكوكه أنه اعتقد أن سخاء إسماعيل ومكثه الطويل في عاصمة الدولة معناها أنه لا يزال يفكر في مشروعات جديدة ، ولهذا اعتبر اليوت الفرمان الحديد بيعاً لحقوق السلطان الذي أصيب بمرض المال (١). وعلق كونت أنلراسى Andrassy - مستشار حكومة النمسا والمجر - على الفرمان بأنه يحتوى على امتيازات عظيمة الأهمية ، وبأن المستقبل سيوضح دون شك أن هذه الامتيازات تشكل ضربة قوية موجّهة ضد تماسك الامبراطورية العثمانية ، وأنه يبدو أن الدول المهتمة بالمحافظة على تماسك الدولة العثمانية وبملاقاتها الراحنة بمقاطعة مصر لابد أن يكون لها حق البحث فيما إذا كان من الممكن الرضى عن وجود سلطان مستقل في القاهرة (٢) . وكانت الحكومة النمساوية المجرية تخشى أن يودى ضعف الدولة العثمانية تحت وطأة الحركات القومية إلى سريان نفس الروح في أملاكها ذات الخليط المتباين من الأعجناس . ولما كانت مهتمة بعدم استقرار السياسة التركية وقلق إدارتها والقوضى المالية المتزايدة فيها ، فلما رأت في الفرمان الحديد ما ينعش أمانى الولايات الأخرى التابعة للسلطان ، وهو ما لا تنظر إليه النمسا بعين الارتياح (٣) . أما الحكومة الروسية فلم تبد أى امتعاض لزيادة سلطة

(١) Sammarco, Règne, p. 225 تدر اليوت قيمة الهدايا التى قدسها اسماعيل

للسلطان والوزراء بمليون جنيه . Rifaat, op. cit., pp. 114-115

Douin, II, 735

(٢)

Douin, II, pp. 735-6 Sammarco, Règne, p. 226

(٣)

الحديد ، بل عبر وزير الخارجية الروسية عن دهشته لفساد ذمة الباب العالي — فقد أنفق الوالى مليون جنيه استرلينى لكنى يحصل على حقوق جديدة تجعله شبه مستقل ، مما يثبت أن تركيا تباع بالتجزئة (١) .

وعلى أى حال فقد عمل إسماعيل على حمل السلطان على تبليغ الدول التى ضمنّت وضع تركيا بهذا فرمان الحديد بشكل رسمى ، وذلك لكى يجعل الامتيازات الجديدة فى مأمن من تقلب السياسة التركية . وفى ٣ يولية ١٨٧٣ وجه وزير الخارجية التركية إلى ممثلى الباب العالي لدى الدول التى ضمنّت سلامة تركيا مذكرة (٢) لإبلاغها إلى دولهم ، وأرفق بالمذكرة نص فرمان وتلغرافاً إلى وزير خارجية كل دولة . ورجع إسماعيل إلى مصر فى ١٤ أغسطس ، ومكث بالإسكندرية ثلاثة أيام — وقرأ فرمان رسمياً فى ١٦ أغسطس فى سراى رأس التين . وقبل هذا الاحتفال بساعة أزيح الستار عن تمثال محمد على بميدان القناصل ، وكان فى مكانه ولكنه مستور . وفى ذلك تلميح — ولو من بعيد — إلى أن الحفيد قد أكمل العمل الذى كافح جده فى سبيل تحقيقه .

Douin, II, op. 736 Sammarco, op. cit., loc. cit.

(١)

Douin, II, pp. 737-8

(٢)

الفصل التاسع

نهاية حكم اسماعيل

فتور العلاقات بين اسماعيل والسلطان عبد العزيز

دخلت العلاقات المصرية - التركية بعد فرمان ١٨٧٣ في دور ركود نسبي - فقد حقق إسماعيل معظم ما كان يصبو إليه ، ولم يعد ثمة ما يدعو إلى استمرار الإنفاق في العاصمة التركية على المدى السابق ، بل إنه أخذ يهرب من طلبات السلطان المتلاحقة بعد أن تفاقمت الأزمة المالية في الدولة العثمانية . فحين أريد لمصر أن تشارك تركيا مصاعبها المالية كان رد ابراهيم أن مصر تكتفى بمصاعبها الخاصة (١) . وليس معنى هذا أن الخديو قد نفّض يديه من العلاقات الطيبة مع سيده السلطان ، بل إنه أخذ يتوخى الاقتصاد بعد أن علمته الأيام أن مطالب السلطان المالية لن تنهى ، وأن لابد من تحديد لها ، مع الإفادة مما أنفق سلفا وما قد ينفقه لاحقا من أموال محدودة .

وقد رأى إسماعيل أن فرمان مصر ١٨٧٣ قد سمح له بعقد الاتفاقات التجارية ، وأنه لا يستطيع أن يفي بذلك على الوجه الأكمل إلا إذا كان له قائمون بالأعمال لدى الدولة يسهرون على علاقات مصر ومصالحها ، وإلا فيسيكون دائما تحت وطأة القناصل الذين باستطاعتهم ، لو أرادوا ،

(١) ملف ابراهيم - ٨-٤٢ - بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٧٤ .

أن يشكّلوا الأخبار التي يرسلونها إلى دولهم بالشكل الذي يريدون . وقد أخبر
إسماعيل أبراهام أنه لا يريد خطأ سلطانياً ، بل فرماناً ترسل صيغته إلى مصر
بالإضافة إلى منشور دورى لا يرسل إلى السفارات ، بل إلى ممثلى الباب العالى
فى أوروبا لكي يحيطوا بفحواه ويبلغوه إلى الدول التي يمثلون تركيا لديها (١)
وقد دهش السلطان من لقب القائم بالأعمال Chargé d'Affaires الذى طالب
به إسماعيل ، ولم يختلف موقفه منه عنه من الصرب التي كانت قد أرسلت
أحد وزرائها لبحث إحدى المسائل الخاصة مع النمسا ، فقطع باستحالة وجود ممثل
للصرب فى فيينا لما يتضمنه ذلك من قدر من الاستقلال . ولما احتج الباب العالى لدى
الحكومة النمساوية ، أجاب الكونت أندراسى بأنه لم يعترف بمبعوث الصرب
باعتباره قائماً بالأعمال ، بحكم أنه رسول مؤقت بعث ليبدل بتوضيحات خاصة
فى مسائل معينة (٢) .

وفى نوفمبر ١٨٧٤ أثبت من جديد مسألة تعيين القائمين بالأعمال لدى
الدول الأوروبية بعد أن كانت مدة معاهدة الباب العالى التجارية مع الدول
الأوروبية قد أوشكت على الانتهاء وكان لابد من تجديدها . وفى هذه الحالة
كان من حق إسماعيل أن يمارس بعض الحقوق التي خلعتها عليه فرمان ١٨٧٣
الذى كان ينحوله حق عقد المعاهدات التجارية مع الدول . وانتهز الصادر
الأعظم هذه الفرصة وقال لأبراهام بوجوب قيام الخديو ببعض التوضيحات
لإرضاء للسلطان لكي يمنحه فرماناً جديداً يعطيه حق تعيين ممثلين تجاريين

(١) نفس الملف — بتاريخ ٢٧ فبراير ١٨٧٤ .

(٢) الوثائق الأمريكية — ج ٩ ، المراسلة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢ يولية ١٨٧٤ .

لدى الدول الأوروبية (١) . ولكن السلطان كان لا يرغب في تنفيذ هذا الاقتراح لأنه لم يكن يريد أن يمنح الخديو أية امتيازات تمثيل واسعة النطاق حتى لا تطالب الصرب ورومانيا وغيرهما بمثل هذا الطلب (٢) — هذا في الوقت الذي لم يعد فيه الخديو يلح على هذا الطلب الذي قد يكلفه ثمناً ما خاصة وأنه كان لديه مندوبون في باريس ولندن وفيينا وبرلين . حقيقة إن هؤلاء المندوبين لم تعترف بهم الدول اعترافاً رسمياً ، إلا أنهم كانوا يستقبلون ويصنعون إليهم ويقومون بمهمة الخديو خير قيام (٣) .

شراء حقوق تركيا في السودان الشرعى

كان إسماعيل منذ عام ١٨٦٥ يتبع سياسة نشطة في شرق البحر الأحمر القصد منها تأكيد سيطرة مصر على الشاطئ الإفريقى فيه ، على أن يبقى لتركيا الشاطئ الآسيوى . وكانت سواكن ومصوع قد دخلتا في حدود السودان الشرقى في عهد محمد على الذى استأجرهما من السلطان في مقابل إيجار سنوى قدره ٢٥,٠٠٠ جنها . وكان بقاؤهما ضمن الأملاك المصرية رهنا بذلك الإيجار الذى لم يدفعه عباس الأول فسقط حق مصر في امتلاك هذين المينائين اللذين أعيداً إلى إيالة جدة (٤) . ولكن إسماعيل الذى رأى

(١) ملف ابراهيم ٨-٥٢ — بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٧٤ .

(٢) نفس الملف بتاريخ ٢ ديسمبر ١٨٧٤ .

(٣) نفس الوثيقة السابقة .

(٤) دفتر عابدين — المراسلة رقم ٥٩ : من أفندينا إلى معتمده في الإستانة بتاريخ

إلحاقهما بصفة نهائية باملاك مصر استصدر فرماناً من السلطان في عام ١٨٦٥ بإحالتهم إلى عهده ، وجعلهما فرمان ١٧ مايو ١٨٦٦ من ملحقات مصر الوراثية وذلك في مقابل زيادة الجزية إلى ٦٠٠ ألف جنيه .

وقد أراد رجال الباب العالي أن يتنازلوا لإسماعيل عن ميناء زيلع فعرضه الصدر الأعظم على أبراهام — وبعد مخاضات (مالية) صدر خط شريف (١) في يوليو ١٨٧٥ يعهد إلى الخديو حكومة هذا الميناء وملحقاته في مقابل زيادة في الجزية السنوية قدرها ١٥ ألف جنيه عثماني . وكان ضم هذا الميناء كسبا لإسماعيل ، بحكم أن زيلع ميناء منطقة هرر التي اعترفت فتحها في ذلك الوقت . وقد جعل لإسماعيل من هذه البلاد محافظتين عرفتا بمحافظتي زيلع وبربرة — وبضم زيلع وبربرة امتدت سلطة مصر من سواحل البحر الأحمر إلى السواحل الشمالية لخليج عدن ، ثم وصلت بعد فتوح إسماعيل في شرقي إفريقيا إلى رأس غردفوى على المحيط الهندي .

الآزمة المالية

تفاقت الأزمة المالية في كل من تركيا ومصر في أواسط السبعينيات من القرن التاسع عشر ، وسار كل من البلدين ، كما سارت تونس وفارس ، في طريق الاستدانة والارتباك — فهي أوضاع اقتصادية واجتماعية تتسرب من الغرب إلى هذه المجتمعات القديمة وتتخذ فيها مكانها وتفرض عليها قوانينها . وفي ٥ أكتوبر ١٨٧٤ نشرت جريدة التايمز اللندنية في صدر أخبارها

برقية وردت عليها من الآستانة هذا نصها (١): « قرر الباب العالى أنه منذ السنوات الخمس التى تبتدىء من أول يناير المقبل سيدفع نصف أرباح سندات الدين العام وقسط استهلاكه نقداً والنصف الآخر سندات ذات ٥ ٪ » — وكان هذا الخبر بمثابة إعلان إفلاس الحكومة العثمانية فاضطربت له أسواق لندن المالية اضطراباً شديداً وتعدى تأثيره السندات العثمانية إلى السندات المصرية الخاصة بديون إسماعيل . ولا شك أن ارتباط البلدين ببعضهما ببعض فى آذهان الجمهور الأوروبى قد جعل الحكم عليهما واحداً ، فأوجس حاملو السندات خيفة أن يقتدى إسماعيل بالسلطان فيعلن إفلاسه هو الآخر ، مما كان له أثره فى علاقات الدائنين ودولهم بمصر فى السنوات القليلة التالية .

وحين باع الخديو أسهمه فى قناة السويس لإنجلترا فى أواخر عام ١٨٧٥ اعتبر الباب العالى نفسه قد جرح لعدم مخاطبته قبل عقد الصفقة . ولكن لما كان مصيره المالى والسياسى فى يد الحكومة الإنجليزية ، فلم يستطع الساسة الأتراك أن يعبروا عن غضبهم برفض الموافقة على عملية البيع . واعتبر جون برايت John Bright — قطب حزب الأحرار — عقد هذه الصفقة بمثابة أول ضربة موجهة إلى سلامة وإستقلال الإمبراطورية العثمانية (٢) . وحين أرسلت إنجلترا إلى مصر بعثة كيف فى أوائل عام ١٨٧٦ كان إسماعيل يخشى أن تؤدى إلى تدخل دول أخرى ، وبخاصة تركيا ، فتطالبه هذه الدول بإيضاحات

(١) روزشتين : المسألة المصرية ، ص ١٠ .

Wilson, The Suez Canal, p. 53

(٢)

رسمية أو تحاول ارسال بعثات مشابهة للتدخل فى إدارة مصر الداخلية (١) ومن هنا تصديه لهذه البعثة بالمقاومة. ولكن إنجلترا وفرنسا انفردتا بالنفوذ الواقعى فى مصر وفرضتا عليها مراقبة مالية ظلت باقية حتى الاحتلال البريطانى دون أن يجروا الباب العالى على تحدى الدولتين الغربيتين أو الاعتراض على الهيمنة الأوروبية التى فرضت على الإدارة المصرية .

خام السلطان عبد العزيز

وقد عم تركيا التدمير بسبب اسراف السلطان عبد العزيز ووقوعه تحت سطوة السفير الروسى الجنرال اجناتيف . وانقسمت البلاد انقساماً شديداً حول رغبته التى لم تفر فى تعديل نظام الوراثة . وانتهز أنصار جمعية تركيا الفتاة تدمير الشعب لكى يقوموا بانقلاب جديد . كان على رأس الجمعية مدحت باشا ، وكانت تضم عدداً لا بأس به من الشبان المتحمسين وبعض من زاروا أوروبا من الأتراك وأنصار الحكم الدستورى وذوى الميول الوطنية المتطرفة . وأخذ الجميع يلوحون بأن لاصلاح للدولة فى ظل السلطان عبد العزيز - فلم يبق سوى تهيئة النفوس لخلعه ووضع الخطط المحكمة لانزاله عن العرش والتمهيد للدستور. وتم ذلك فى ٣٠ أغسطس ١٨٧٥ ، وبعد بضعة أيام وجد عبد العزيز مقتولا . وبويع السلطان مراد ، فأصبح مركز الخديو فى خطر ، لأن السلطان الجديد كان يميل إلى إلغاء فرمان ١٨٦٦ .

(٤) وثائق وزارة الخارجية الانجليزية ٧٨-٢٠٣٨ - تلغراف من كيف إلى

وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٧٥ .

الخاص بنظام وراثته العرش (١) . على أنه لم تمض بضعة أيام حتى ظهر جنونه واختلط عقله ، فولى السلطان عبد الحميد بعد ثلاثة شهور وولى معه مدحت باشا الصدارة . ولم يلبث السلطان أن أقر القوانين وأعلن الدستور المؤسس على الشورى واشترك جميع الرعايا في تحسين شئون الدولة من غير تفرقة بين عتصر ودين . وعلى أى حال فقد سر المصريون لهذه التطورات — فحين وصلت الأنباء تجمل خبر خلع السلطان عبد العزيز ، قابلها المصريون بالابتهاج إذ اعتبروا الطريقة التى خلع بها السلطان نموذجاً للتخلص من حاكم مكروه كاسماعيل ذاته — « وكان المصريون يلعنون حكمه ويتمنون خلعته ، ونما هذا الشعور لديهم من جراء الضرائب المتزايدة يوماً بعد يوم ، والعنف الشديد الذى كان يصطنعه جباةها » (٢) .

وهكذا بدأ عهد جديد في تاريخ تركيا الداخلى وفي تاريخ علاقاتها بمصر . أما في تركيا فقد بدأ عهد من الضغط والتجسس مما يميزه عن العصر السابق ولو أنه لا يقل عنه في الرجعية والحكم المطلق . حقيقة أن السلطان الجديد قد وافق على الدستور ، ولكنه ما لبث أن انتهز فرصة هدوء الحالة فاتهم مدحت بأنه هو الذى حرّض على قتل السلطان عبد العزيز رغم أن التقارير الطبية قد أثبتت أنه مات منتحراً — واستغل هذا الاتهام لكي يقضى على الوزير المصلح ، فهد بذلك لتحطيم المسئولية الوزارية وتركيز

(١) الوثائق الأمريكية — ١٢٥ — المراسلة رقم ١١ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مصر) ج ٥٨ — المراسلة رقم ٨

من بلزيبه إلى ديكا ز بتاريخ ١٠ يونيو ١٨٧٦ .

السلطة في شخصه . وأحاط عبد الحميد نفسه بهالة من العظمة ، لدرجة أنه أخذ يستمسك بلقب الخلافة الذي لم يستمسك به رسمياً أحد أسلافه ، فاصطنع ألقاب الخلافة والإمامة وإمارة المؤمنين ، وكلها كانت قد ألغيت من كتابات السلطان الرسمية ، لأن الفقهاء الأحناف الذين كانوا يكونون مدرسة القانون التي أخذها السلاطين العثمانيون في كنفهم أخذوا بوجهة نظر أن الخلافة لم تدم أكثر من ثلاثين سنة أى حتى قتل على بن أبى طالب ، وأنه جاءت بعد ذلك حكومات ملكية (١) . وبسبب هذا الاتجاه كان لابد أن يعلّق السلطان عبد الحميد أهمية خاصة على السيادة على مصر — فالمصريون شعب إسلامي تعنى تركيا بضمهم إلى الجامعة الإسلامية التي تترعها وبالتدخل لحمايتها كلما مست الحاجة ، كما أنها مركز يستطيع منه أن ينشر الدعاية للجامعة الإسلامية في شمالي إفريقيا ووسطها ، بالإضافة إلى أنها هي التي كانت ترسل الصرة والمحمل والغلال إلى الحرمين الشريفين في بلاد الحجاز مهد الخلافة وذات الذكريات المتصلة بها وبالدين الإسلامي عموماً .

وفي أوائل عهد السلطان عبد الحميد حاول مدحت باشا أن يقنعه بالغاء فرمان ١٨٧٣ الذي لم يدرج في سجلات الباب العالي . ولكن السفير البريطاني تدخل وأعلن أن السلطان السابق قد أعطى كلمته وأن هذا يكفي ، (٢) ، كما أن إغضاب الخديو لم يكن يتفق مع خطوط سياسة الجامعة الإسلامية التي امتثل بها عقل السلطان عبد الحميد . لهذا تم تعيين أبراهام — الذي قبل لإسماعيل

(١) سير توماس أرلولد : الخلافة (ترجمة جميل معلّى) ، ص ١٠٠ .

Pears, Life of Abdul Hamid, p. 5.

(٢)

تعيينه في منصب القبوكتخدا - عضواً في المجلس العالى ، وذلك بمعاملة للخديو الذى يسره بالطبع تعيين وكيله الزسمى لدى السلطان عضواً في الوزارة التركية (١) . وأرسل أبراهام يذكر أنه أصبح على علاقات طيبة مع السلطان الجديد الذى هو أميل إلى إقامة علاقات حسنة مع مصر (٢) ، فكلفه إسماعيل بأن يتوجه باستمرار إلى القصر وأن يضع نفسه تحت خدمة السلطان وأن يعقد صلات طيبة مع الوزراء (٣) .

الحرب الروسية التركية

في يولييه ١٨٧٥ ثار بعض الفلاحين في الهرسك والبوسنة على الأتراك سخطاً من جامعي الضرائب . وكان الحادث فيما يظهر بسيطاً ، ولكنه تضخم . وعجب الناس لضعف الباب العالى الذى لم يستطع القضاء على الاضطرابات . وبد أن الأمر لن يقتصر على تركيا وحدها : إذ كانت كل من روسيا والنمسا مهتمة برخاء البلقان - فالأولى رئيسة عائلة الأمم السلافية وحامية الشعوب المسيحية الأرثوذكسية في داخل الامبراطورية العثمانية طبقاً لمعاهدة كينارجى . أما الثانية فكانت تضم عدداً كبيراً من السلاف ولهذا كانت حساسة لكل حركة خارجية تهدف إلى توسيع دائرة الجامعة السلافية - كما كانت تطمح في ضم الولايتين النائرتين (٤) . وأمام ضعف الأتراك

(١) ملف أبراهام ٨-٦٩ بتاريخ ١٧ أبريل ١٨٧٦ .

(٢) نفس الملف بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٧٦ .

(٣) نفس الملف بتاريخ ٣١ مايو ١٨٧٦ .

(٤) Cambridge History of British Foreign Policy, III, p. 92.

نهض النشاط الروسي وتألفت في القرى البلقانية عصابات سرية لمقاومة الأتراك نظمتها الأخوة الروسية الأرثوذكسية ، في الوقت الذي كان فيه الروس لا يزالون يهدفون إلى الاستيلاء على البوغازين أو أن يسيطروا عليهما أو أن يحققوا فكرة الوصول إلى البحر المتوسط بتحرير البلغاريين والصربيين :

ولم يعمل الباب العالي شيئاً للقضاء على الاضطرابات فالتسعت ، واشترك فيها متطوعون من البانيا والصرب والجبل الأسود . ثم ما لبثت أن شبت ثورة متأججة في بلغاريا ، فأرسلت إليها تركيا قوات غير نظامية أمكنها أن تقمع الثورة بمنتهى الشدة . وفي أبريل ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على تركيا سعياً وراء سيادتها التوسعية ، وزحفت جيوشها على البلقان والأملاك التركية في آسيا . وكان الخديو قد أرسل فرقة إلى البلقان في عام ١٨٧٦ لمساعدة السلطان في القضاء على القلاقل الناشبة في البوسنة والمهرسك (١) . ولما كانت القوات المصرية لا تزال في البلقان حين ساءت العلاقات بين روسيا وتركيا فقد طلب منه السلطان أن يعزز هذه القوات (٢) حينئذ كان من الصعب عليه أن يقرر ما يجب عليه عمله : إذ كان يخشى اغضاب السلطان ويدرك خطورة

(١) اندريد ، وروا : حياة دزرائيلي ، ص ٢١٩ .

(٢) حاول القنصل الروسي دى لكس أن يؤثر على اسماعيل حتى لا يرسل قواته إلى الصرب (٧٨-٢٥٠٣ ، رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٨ يولييه ١٨٧٦) .

(٣) ٧٨-٢٦٣٢ - رقم ٨٣ من فيفان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ أبريل

عدم تلبية مطالب الدول الأوروبية . ففي حالة نشوب الحرب سيصبح موقفه خرجاً .— ففيما لو لم تسنده فرنسا وإنجلترا كان لزاماً عليه أن ينحني لتلبية مطالب الباب العالي مهما كلفته من نفقات . ولما كانت الأزمة المالية قد حدثت إلى تسريح جزء كبير من قواته ، فإن إرسال قوات جديدة لمساعدة تركيا كان يعنى تجريد مصر من القوات اللازمة للدفاع عنها . يضاف إلى هذا أن مركزه هو وأسرته كان أبعد ما يكون عن الاستقرار : فقد كانوا مكروهين ، في الوقت الذي أدت فيه الضرائب المتزايدة إلى نشوب الثورة في الصعيد — ولم تخضع إلا بعد اللجوء إلى القوات المسلحة (١) . ولما لم يستطع إسماعيل أن يقاوم ضغط الباب العالي بهذا الصدد ، فإنه عول على تعزيز قواته المرابطة في البلقان . ولكنه من ناحية أخرى وعد بعدم المساس بالمبالغ المخصصة للدائنين الأوروبيين وبالمواظبة على الوفاء بكل التزاماته المالية لإزاء أوروبا ، وبأن يفوض مجلس شورى النواب في تحديد مدى مساعدة مصر لتركيا (٢) . وفي الخطبة التي ألقاها الخديو في المجلس في ٣٠ أبريل اتهم روسيا بإعلان الحرب على تركيا ، وأعلن أن من واجب مصر أن تساعد السلطان . ثم طلب من النواب أن يحددوا المبالغ اللازمة لإعداد الحملة . ويتضح من هذه الدعوة الخاصة للمجلس ما أحرزه النواب المصريون من أهمية متزايدة فيما يتعلق بالشئون المالية — فقبل عام ١٨٧٧ كان حاكم مصر ، حين يحتاج إلى

(١) نفس الملف — رقم ٩٧ بتاريخ ١٤ أبريل ١٨٧٧ .

(٢) رسالة فيفيان إلى وزارة الخارجية رقم ١٠٤ .

المال ، يفرض مزيداً من الضرائب ويضاعف شدته في جمعها (١) . وقرر المجلس لهذا الغرض ضريبة إضافية قدرها ١٠٪ من مجموع ضرائب مصر . وأعدت الحملة ووكلت قيادتها إلى الأمير حسن الابن الثالث للخديو . وفي ١١ يونية غادرت الاسكندرية ، وكانت تتكون من ٦ إلى ٧ آلاف رجل تحملهم عشر بواخر تركية تحرسها خمس سفن حربية (٢) . ولكن ترتبت على إعداد الحملة آثار خطيرة في السودان المصري الذي انقصت حاميته ، مما شجع السكان وتجار الرقيق على التفكير في تحدى الإدارة المصرية (٣) .

على أن اندلاع الحرب الروسية - التركية قد شجع إسماعيل على التطلع إلى الاستقلال معتمداً في ذلك على تعضيد أوروبا ، وبخاصة إنجلترا ، في حالة انهيار الإمبراطورية العثمانية (٤) - فأكد ليفيان أنه سينضم إلى إنجلترا في حالة نشوب الحرب بينها وبين روسيا ، وأنه على استعداد لأن يزودها بأربعين ألف مقاتل لتحقيق هذا الغرض (٥) . وحتى يتضح الموقف كانت الحكومة المصرية على استعداد لتنفيذ تعليمات الباب العالي ، ولأن تطبيق على قناة السويس نفس الشروط المطبقة على المرور في البوغازين - ومعنى

(١) ملحق برسالة فيفيان ١١٥ بتاريخ ٤ مايو ١٨٧٧ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ٥٩ - ميشيل إلى ديكاو بتاريخ ١١ يونيه

سنة ١٨٧٧ .

(٣) Shukry, The Khedive Ismail and Slavery in the Soudan, p. 29.

(٤) مراسلة فيفيان إلى وزارة الخارجية رقم ١٠٤ .

(٥) ٧٨-٢٩٥٤ - تلغراف فيفيان إلى وزارة الخارجية رقم ١٠٢ .

هذا الحيلولة دون مرور السفن الحربية الروسية في قناة السويس ، مع السماح بالمرور للسفن الحربية التابعة للدول الأخرى ، ولكل السفن التجارية بما فيها السفن الروسية ، بشرط أن تخضع للحق الخاص بامتناع المحايدون عن إمداد المتحاربين بالعناد وغير ذلك (١) .

ورغم صلابة القوات التركية وبسالة الفرقة المصرية ، فقد اكتسحت القوات الروسية البلقان ، وهاج الرأي العام الانجليزى ، ولاح شبح الحرب بين روسيا وانجلترا . واحتشد الأسطول البريطانى استعداداً لاجتياز الدردنيل إذا ما تقدم الروس للاستيلاء على الآستانة بغد استيلائهم على أدرنة ، وبالفعل اجتازه على كره من السلطان والباب العالى وألقى مراسيه قبالة الآستانة . ولما أصبح الروس أمام الأمر الواقع ، فقد وقعوا الصلح مع الأتراك طبقاً لمعاهدة سان ستفانو (٣ مارس ١٨٧٨) التى قوت مركز روسيا فى البلقان وأعطت الدويلات البلقانية حقوقاً جديدة ، أهمها تكبير بلغاريا ومد أراضيها إلى بحر إيجه . وشنت انجلترا الحملة على تسوية سان ستفانو ، وتهيأ الأمر لعقد مؤتمر أوروبى عام يعيد تنظيم الأملاك العثمانية فى البلقان وفق أسس ترضى الجميع .

مؤتمر برلين

تم الاتفاق على أن تكون برلين مكان اجتماع المؤتمر الأوروبى - وكان بزمارك مستشار الإمبراطورية الألمانية أبرز شخصيات المؤتمر . ولم تكن

(١٠) ٧٨-٢٦٣٢ - رقم ١١٤ من فيغيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ مايو

سياسته تقوم على المحافظة على الإمبراطورية العثمانية - فقد صرح مراراً في أحاديث متعددة له حين ثارت المسألة الشرقية ثورتها العنيفة في عام ١٨٧٦ بأنه ليس للحكومة الألمانية مصالح مهمة تدعوها للتدخل في شئون الدولة العثمانية ، وأنه لا يرثى لحال مسيحي هذه الدولة أو مسلميها على السواء . ففصير تلك الدولة ، كما قال مرة متكاماً ، لا يدعوها لأن يبذل في سبيله دم جندي بروسي واحد، وأن كل ما يهتم في هذه الأزمة المستحكمة المعقدة المصاعب هو أن يضع نفوذه العظيم في خدمة أصدقائه ، وليست الدولة العثمانية واحداً منهم (١) . وطبقاً لهذه الخطة دأب على أن يعرض على الحكومة الانجليزية احتلال مصر . ورفضت إنجلترا عرض بزمارك عدة مرات لأنها كانت تخشى عداوة فرنسا ، لاسيما وأن الرأي العام الانجليزي كان يعتقد تماماً أن المستشار الألماني غير مخلص في ذلك العرض ، لأنه في رأيهم كان يريد أن يدفع بالإنجلترا إلى مصر لكي تؤيده في الاستيلاء على هولنده . ومع ذلك فقد رأى بزمارك أنه إذا خشيت الحكومة الانجليزية اتباع مثل هذه السياسة المناوئة لفرنسا فما عليها إلا أن تبحث مع الفرنسيين أمر تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ : فتوافق فرنسا على تفوق النفوذ الانجليزي في مصر نظير موافقة الانجليز على تفوق النفوذ الفرنسي في سوريا - وبذلك ترضى فرنسا (٢) . أما فرنسا فأمامها مشكلتها الكبرى : ألا طمأنينة حقيقية إلا إذا وجدت لنفسها حليفاً قوياً - وهذا ما حاول بزمارك إلى آخر حياته تجنبه .

(١) محمد مصطفى صفوت ، موقف ألمانيا من المسألة المصرية ، ص ٨٨ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٩٠ .

وما لم يتيسر لها ذلك فلا بد من تجنب الأزمات والابتعاد عن مواطن الزلزل. ولهذا ابتعدت بقدر الاستطاعة عن الأحاديث والمفاوضات المتعلقة بالمسألة الشرقية وترددت في قبول الدعوة للمؤتمر الأوروبي . ثم اشترطت لقبولها ألا يبحث المؤتمر إلا ما اتصل مباشرة بالحرب بين روسيا والدولة العثمانية ، وفسرت هذا بأن لا يعرض على المؤتمر أى شأن من شئون غربي أوروبا أو من شئون مصر وسوريا والبقاع المقدسة في فلسطين (١) ، لأن من شأن هذه المسائل أن تفتح باب النزاع من جديد (٢) .

وبعد هذه التمهيدات وغيرها اجتمع المؤتمر في برلين ، وتولى بزمارك رئاسته . ورغب إسماعيل في أن يحمل الدول على إدخال مصر ضمن الدول المجتمعة في المؤتمر أو إدراج مسائلها على الأقل ضمن مواد برنامج المباحثات والبت في حالتها السياسية نهائياً ليكون مركزها الجديد من الدول ومن تركيا مشمولاً بضماناتها جميعاً . لهذا أوعز إلى عدة كتاب أشهرهم بنوا برونزفيك (٣) بتناول الموضوع وبخثه ، وحض الرأي العام الأوروبي على الأخذ به . ولكن هذا المسعى لم يكلل بالنجاح — فعلى الرغم من معونة مصر المادية والحرية لتركيا ومن أن المسألة المصرية كانت في أبان شدتها بسبب

(١) الوثائق الفرنسية المطبوعة D. D. F. ، رقم ٢٦٢ — من وادنجتون إلى سفراء فرنسا في برلين ولندن وروما وبطرسبورج والأستانة بتاريخ ٧ مارس ١٨٧٨

(٢) نفس المرجع — رقم ٢٦٧ — من سان فالبيه إلى وادنجتون بتاريخ ٩ مارس

سنة ١٨٧٨ .

Benoit Brunswick, L'Egypte et le Congrès

(٣)

الضيق المالى والتدخل السياسى من جانب فرنسا وإنجلترا ، فإن مؤتمر برلين لم يدعها للاشتراك ، بل لم ينظر فى المسألة المصرية أصلا بعد أن قبل المؤتمر التحفظ الفرنسى . ومن هنا أضاعت فرنسا باصرارها على إبعاد المسألة المصرية عن مؤتمر برلين فرصة نادرة للحيلولة دون الاحتلال الانجليزى (١) ورغم ذلك فقد اتفق سولسبرى وزير الخارجية الانجليزية مع وادنجتون وزير الخارجية الفرنسية خارج أروقة المؤتمر على « الاستمرار الوطيد المخلص للعمل المشترك بين فرنسا وإنجلترا فى مصر فيما يتعلق بالمصالح السياسية والاقتصادية ». وبالوفاق الذى تأكد فى برلين بين الدولتين الغربيتين قام ما يمكن أن نسميه بالحكم الثنائى الانجليزى - الفرنسى فى مصر ، وهو الحكم الذى ظل باقيا حتى الاحتلال البريطانى ، وشل سلطة الباب العالى فى البلاد ، بحيث لم يعد للسلطات التركية ما تستطيع عمله بصدد مصر أكثر من الاحتجاج بين وقت وآخر وإثبات سيادة السلطان على البلاد .

خلع اسماعيل

على أن الخديو ذاته ، حين تفاقمت أحوال مصر المالية ، كان على استعداد لاتباع أى وسيلة تمكنه من إعلان إفلاسه والتملص من أوروبا — فرأى أن يرتضى فى أحضان تركيا ، مستغلا مخاوف الباب العالى من استفحال النفوذ الأوروبى فى مصر ، وملوحا لسانة تركيا بالرشى والهدايا . فصرح برغبته

(١) عهد رفعت: مكانة مصر الدولية — اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما

على وفاته ، ص ١٠٦ .

(٢) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، ج ٧٧٧ — سولسبرى إلى ليونز بتاريخ

٧ ابريل ١٨٧٨ .

في الاعتماد على السلطان باعتباره الشخص الوحيد الذي يمكنه الرضوخ له ، بحيث لو ثبتت صعوبة تسوية مشاكله ، يستطيع السلطان أن يضع برنامجاً خاصاً بإجراء التحقيق ويعين الأشخاص الذين يتفقدونه (١). بل إنه أخذ يعد كل الوثائق المالية اللازمة لكي يرسلها إلى الآستانة (٢) . وقد استطاع بالفعل أن يستميل إلى جانبه بعض الشخصيات البارزة في الباب العالي . ولكن هذا لم يغنه شيئاً ، إذ اشتد عليه الضغط الإنجليزي - الفرنسي الذي أرغمه على قبول وزارة «أوروبية» برئاسة نوبار باشا . وما لبث أن انتهز فرصة المعارضة الوطنية للوزارة فأقالها في أبريل ١٨٧٩ وعين بدلاً منها وزارة «وطنية» برئاسة محمد شريف باشا .

واحتجت إنجلترا وفرنسا على اقالة الوزارة الأوروبية ، وأمهلتا الخديو لكي يقدم تفسيراً مناسباً للخطوة التي أقدم عليها ويعين الوزيرين الأوروبيين (ولسون ودي بلنير) والا احتفظتا لنفسيهما بكامل الحرية في الدفاع عن مصالحهما في مصر . وكان رد اسماعيل أنه ليس بإمكانه ، حتى ولو شاء ، أن يعيد الوزيرين ، لأن الرأي العام لا يريد ذلك ، وأنه سيحول هذه المسألة على مجلس الوزراء ليصدر قراراً بشأنها (٢) . وأشيع أن الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية قد هتتا إسماعيل على الإجراء الذي اتخذته ، وأنهما

(١) الوثائق الفرنسية - (الإنجلترا) ، ج ٧٧٦ - الرسالة رقم ٢١ من وادنجتون إلى داركوربتاريخ ٦ فبراير ١٨٧٨ .

(٢) الوثائق الفرنسية - (مصر) ، ج ٦٣ - الرسالة رقم ٩٥ من جودو إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ مايو ١٨٧٩ .

نصحاه بعدم الموافقة على إعادة الوزيرين. وحين سئل الباب العالى عن ذلك نفى المسئولون الأتراك أنهم هتئوا الخديو ، ولكنهم اعترفوا بأنهم نصحوه بالمحافظة على حقوق الامبراطورية (١) وصرحوا بأن ولسون ودى بلنير اللذين سمح لهما بالاشتراك فى الحكومة المصرية بصفتهم الشخصية ، حتى يمكن الاستعانة بخبرتهما ، قد أقيلا بعد أن ترتبت على نشاطهما نتائج خطيرة أرغمت الخديو على الاستغناء عن خدماتهما (٢) .

وفى ٢٢ أبريل أصدر إسماعيل مرسومه المالى الذى خفض الفائدة على الدين الموحد من ٧ إلى ٦ ٪ ، وبذلك مس الاحتياطى المخصص لاستهلاك الدين العام ، وضرب عرض الحائط بقانون المحاكم المختلطة الذى نص على عدم سن قانون مالى يمس حقوق الدائنين الأجانب دون موافقة حكوماتهم ، فاحتج أعضاء صندوق الدين ضد المرسوم ورفعوا دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة . وفى ١١ مايو قابل سفير ألمانيا فى لندن وزير الخارجية الانجليزية لورد سولسبرى وأخبره بأن حكومته ملزمة بالدفاع عن سلطة محاكم الاصلاح التى تواجه تهديداً خطيراً ، وعن حقوق ومصالح الامبراطورية ، وأن تتخذ موقفاً صلباً لإزاء أعمال الخديو التحكيمية (٣)

(١) الوثائق الانجليزية ١٤١-١٢٣- لاسلزل وزارة الخارجية بتاريخ ١٥

مايو ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الانجليزية ١٤٦-٢١٢٣- المراسلة رقم ١ - الملحق رقم ١٠

كاراتيودورى إلى موزوروس بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩ .

(٣) الوثائق الانجليزية ٢٤٤-٣٢٥- ترجمة المذكرة التى قدمتها السفارة

الألمانية إلى وزارة الخارجية الانجليزية .

وكلف قنصل ألمانيا العام في القاهرة بأن يحتج على مرسوم ٢٢ ابريل الذى اعتبرته الحكومة الألمانية مناقضاً للإصلاح القضائى الذى لألمانياحق دولى فيه ، على اعتبار أن موافقتها عليه كانت فى مقابل التنازل عن المحاكم القنصلية (١) . وفى ١٨ مارس بلغ هذا الاحتجاج إلى الخديو وفى اليوم التالى تقدم قنصل النمسا العام باحتجاج مماثل .

وكان تدخل بزمارك المفاجئ فى مصر مثاراً للدهشة . ونحا بزمارك باللائمة على ضعف إنجلترا وفرنسا لإزاء الخديو مما يهدده صالح أوروبا بأسرها فى مصر (٢) ، وأخبر السفير الإنجليزى فى برلين - لورد أودورسل - بأنه حصل على موافقة الحكومتين الفرنسية والنسوية على الاحتجاج على ما اقترفه الخديو وأنه طلب من السلطان أن يضغط عليه ، ويأمل فى الحصول على تعويض إنجلترا لاقناعه بتصحيح الخطأ الذى ارتكبه (٣) . ولكن الفرنسيين ترددوا فى الأخذ بوجهة نظر بزمارك . كما رفضت إيطاليا الاشتراك فى الاحتجاج الألمانى على اعتبار أن من غير العملى أن تحتج على إجراء ما دون تقديم بديل عنه . أما روسيا فكانت تتجنب الالتزام بأى مسئوليات خاصة بمصر . وفى إنجلترا تعرضت سياسة سولسبرى الخاصة بالوفاق الوثيق مع فرنسا لنقد

(١) نفس الملف - رقم ٢٦٤ من وزارة الخارجية الانجليزية إلى أودورسل

بتاريخ ١٣ مايو ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ج ٢٨ ، من جنتويرون إلى وادجبتون بتاريخ

٢٨ مايو ١٨٧٩ .

(٣) رسل إلى لندن بتاريخ ٢٥ مايو ١٨٧٩ .

شديد في الصحف والبرلمان : فقد اعتبرت هذه السياسة مسؤولة عن الاضمحلال النسبي للنفوذ الانجليزي في مصر . وكان هذا هو الدافع الكامن وراء احتجاج انجلترا برغم تشدد فرنسا التي أصبحت بذلك في وضع حرج : فاستمرارها في الامتناع عن الاحتجاج كان يثير حولها الشكوك على اعتبار أن لها أطماعاً خفية في مصر . وبالفعل أخذت الصحف الألمانية والنسوية تشن على فرنسا حملة شديدة وتتمهما بالرغبة في احتلال مصر (١) . لهذا صدرت التعليمات في ١١ يونية إلى القنصل الفرنسي بأن يقدم احتجاجه — وبالفعل قدمه بعد أربعة أيام من تقديم احتجاج انجلترا . وفي ١٢ و ١٥ يونية قدمت كل من روسيا وإيطاليا احتجاجها . وازاء هذا العمل المشترك تراجع اسماعيل وأخبر قنصل ألمانيا بأن مرسوم ٢٢ أبريل لا يزيد عن كونه مجرد اقتراح مقدم إلى الدول توطئة لتوقيع تسوية مع الحكومات الأخرى التي يهملها الأمر (٢) وهكذا كلل تدخل ألمانيا بنجاح كامل ، واغتنبت دوائر برلين بنجاحها حيث فشلت انجلترا وفرنسا ، وأثبتت تدخل بزمارك ضعف الوفاق الانجليزي الفرنسي . لهذا اتفقت انجلترا وفرنسا على ضرورة اتخاذ إجراء مشترك يعيد هيئتهما ، واتجهتا إلى خلع اسماعيل الذي اعتبره الفرنسيون السبب الحقيقي لكل ما حدث .

(١) رسالة سان فالبيه رقم ١٣٢ إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٧ يونية

سنة ١٨٧٩ .

(٢) ١٤١-١٢٦ — مسودة رسالة فيفيان رقم ٧٤ إلى وزارة الخارجية

في يونية ١٨٧٩ .

واهتم الباب العالى اهتماماً عميقاً بالتطورات الأخيرة في مصر. وحاولت وزارة الخارجية التركية أن تقنع إنجلترا بالعدول عما أزمعت القيام به من إرسال سفينتين حربيتين إلى الاسكندرية لارهاب الحديو (١) ، واتجهت الدوائر التركية إلى سند اسماعيل واعتبار الاحتجاج الألماني قاصراً على المسائل المالية (٢) ، وتحويل مناقشة المسألة المصرية إلى الآستانة (٣). وكان من الواضح أن الحكومة العثمانية كانت تحاول استغلال الموقف لكي تلغى المزايا التي حصل عليها الولاة منذ عام ١٨٤١ ، وكان السلطان عبد الحميد يود انتهاز الفرصة لكي يحرز نصراً يوثق في العالم الإسلامي ويختم خططه الخاصة بحركة الجامعة الاسلامية . وكان الصدر الأعظم - خير الدين باشا - قد أخبر القائم الفرنسي بالأعمال بأن السلطان على استعداد لخلع اسماعيل بسبب جشعه وسوء إدارته ، وتحقيقاً لرغبة المصريين ، وأنه سيطبق تسوية ٨٤٠ - ٤١ ويولي الأمير حليم الذي يتطلب تنصيبه التعضيد المعنوي من جانب فرنسا وإنجلترا ، خاصة إذا ما توجه إلى مصر في حراسة قوة بحرية وزود بفرقتين أو أكثر إذا ما اقتضى الأمر (٤). كما قدم عرض مشابه إلى سير هنرى

(١) ١٤٦-٢١٢٣ - رقم ١ - الملحق رقم ٨ : من كاراتيودورى إلى
موزوروس بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية «ألمانيا» ، ج ٢٩ - رقم ١٣٢ من سان فالبييه إلى
وادنجتون بتاريخ ٧ يونيو وتلغراف بتاريخ ٦ يونيو ١٨٧٩ .

(٣) ١٤٦-٢١٢٣ - رقم ١ - الملحق رقم ١٤ - من ليونز إلى سولسبرى
بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (تركيا) ، ٤٢٧ - رقم ١٠٩ ، من فورنييه إلى
وادنجتون بتاريخ ٢٨ يونيو ١٨٧٩ .

لا يارد سفير انجلترا في تركيا في ٢١ مايو ، أو ما إلى رغبة السلطان في التخلص قاطبة من أسرة محمد على التي لم تفكر إلا في إثراء نفسها ، وعاش أفرادها حياة تتصف بالترف ، موسعين على آلهم وأتباعهم بأمالك واسعة ، ومبذرين الأموال التي ابتزوها من السكان منكودي الطالع أو حصلوا عليها بعقد القروض في أوروبا لمصلحتهم الخاصة دون أن يقوموا بما يستهدف سعادة السكان أو إصلاح البلاد (١) . وكان الغرض من هذه المقترحات التي قدمت بصفة غير رسمية باسم الصدر الأعظم هو جس نبض انجلترا وفرنسا - وكان من المعروف أنهما لو وافقتا خلع إسماعيل في الحال وألغى فرمان ١٨٧٣ . ولكن وادنجتون وسولسبرى كانا يريان أن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ مثل هذه الاجراءات المتشددة وأن لابد من اصطناع وسائل أخرى للمحافظة على مصالح الدولتين في مصر ، فقد بدا لهما أن تدخل الحكومة العثمانية في شئون مصر من شأنه أن يعقد الموقف بدلا من أن يساعد على حله (٢) . وحث قنصلا الدولتين في القاهرة حكومتهما على خلع إسماعيل

(١) وزارة الخارجية الانجليزية إلى ليونز بتاريخ ١٥ يونية ١٨٧٩ ولا يارد إلى سولسبرى بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٧٩ وليونز إلى سولسبرى بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩
٢١ مايو ١٨٧٩ .

(٢) ١٤٦-٢١٢٣ ، رقم ٧٤٦ من سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ١١ يونيه ١٨٧٩ ، والمراسلة رقم ٧٤٩ الملحق بها تلغراف من فيفيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يونيه ١٨٧٩ .

وتعيين لجنة للتصفية ، كما حاولا تبديد أوهام الخديو وحكومته حول وجود خلاف بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، ولكن لما كان الباب العالي لا يزال مصرأ على مقترحاته السابقة ، فقد اتفقت الحكومتان على أن تنصحاه بالتنازل عن العرش لابنه توفيق ، على أن يخصص له راتب سنوى إذا ما وافق على اقتراحهما ولا يتعرض نظام وراثته العرش لأى خطر ، على أن يكون مفهوماً أنه فى حالة رفضه ستضطر الدولتان إلى الاتصال مباشرة بالسلطان للعمل على خلعه ، وفى هذه الحالة لن يحصل على الراتب السنوى أو يكون باستطاعته ضمان المحافظة على النظام القائم لوراثته العرش لمصلحة ابنه توفيق .

وكان من المتوقع أن يرفض الخديو التنازل عن العرش حتى لو خاطبه السلطان فى ذلك بناء على مساعى انجلترا وفرنسا . وكان من رأى سولسبرى أن احتلال الدولتين معا لأى جزء من أراضى مصر عرضة لكثير من الاعتراضات ، على حين أن التدخل المسلح المنفرد من جانب أى منهما يتعارض مع تفاههما على العمل المشترك (١) . لهذا قرر تكليف لاسلز بأن يخطر الخديو بصفة غير رسمية بأن الباب العالي سيخلعه ، وأن من المحتمل جداً أن تطلب الدولتان من الباب العالي أن يقوم بهذا العمل ، وأن خير ما يستطيع عمله هو التنازل عن العرش محافظة على امتيازات مصر وحقوق أسرته (٢) . وسعت الدولتان إلى تجنب أى اعتراضات دولية تترتب على

(١) ١٤٦-٢١٢٣ ، الرسالة السابقة رقم ٧٤٦ .

(٢) ١٤١-١٢٣ — الرسالة رقم ٢١ بتاريخ ١٣ يونية ١٨٧٩ من وزارة الخارجية إلى لاسلز .

تجاهلتهما للسلطان وخلعهما لإسماعيل بالقوة . لهذا أخبرتا ألمانيا ، والنمسا بفحوى التعليقات المشتركة التي صدرت إلى لاسلز وتريكو وطلبتا منهما دعم سياسة إنجلترا وفرنسا في مصر . ورأى سولسبرى أن من الحكمة تأجيل الاتصال بإيطاليا وروسيا حتى يتبين رأى ألمانيا والنمسا (١). وفي ٢٠ يونيه دعا قنصلا ألمانيا والنمسا لإسماعيل إلى التنازل عن العرش ، فقرأ لإسماعيل تلغرافاً وصله من الآستانة يحذره من التنازل عن العرش دون استشارة الباب العالي (٢) .

وما أن وافقت ألمانيا والنمسا حتى اتصل سولسبرى ووادنجتون بإيطاليا وروسيا (٣) ، وبعثا إليهما بمنشور دورى جاء فيه أن تدخل الباب العالي من شأنه أن يؤدى إلى نتائج خطيرة تمس وضع مصر القانونى . واعترضت روسيا على انفراد إنجلترا وفرنسا بالعمل في مصر وحاولت في الآستانة أن تحول دون خلع السلطان لإسماعيل ، وكان هدفها من ذلك أن تفرض نفسها كوسيط بين تركيا من جهة وبين إنجلترا وفرنسا من جهة أخرى ، بحيث يمكنها أن تتمتع بوضع ممتاز في الدولة العثمانية . ولم يكن اتجاه إيطاليا

(١) ٢١٢٤-١٤٦ - الرسالتان رقم ٧٧٣ و ٧٧٤ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٩ يونيه ١٨٧٩ .

(٢) ١٤١-١٢٦ - التلغراف رقم ٨٠ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يونيه ١٨٧٩ .

(٣) الوثائق الفرنسية (روسيا) ، ج ٢٥٨ - مذكرة دورية من وادنجتون إلى سفيرى فرنسا في بطرسبورج وروما بتاريخ ٢١ يونيه ١٨٧٩ .

مخالفاً لاتجاه روسيا — فقد صدرت التعليمات إلى السفير الإيطالي في برلين بأن يدعو الحكومة الألمانية إلى الاتحاد مع إيطاليا في الاعتراض على مساعي إنجلترا وفرنسا في مصر ، وهى المساعي التى رأت الحكومة الإيطالية أنها تتصف بالظلم والقسوة ، طالما أن الخديو أعلن استعدادة لإرضاء الدولتين : وعزتها إلى غيرة إنجلترا وفرنسا من الدول الأخرى ، وبخاصة ألمانيا التى كللت مساعيها بالنجاح ، وإيطاليا التى تجاهلت الدولتان مصالحها في مصر .

لهذا رفضت إيطاليا وروسيا الضغط على اسماعيل لى يتنازل عن العرش . وحين تقدمت إليه الدول الأربع الأخرى بمساعيها بهذا الخصوص طلب إيماله بعض الوقت ليتدبر الموقف . وكان يميل إلى كسب الوقت أملاً في الاستفادة من أى خلاف قد ينشب بين الدول والحصول على تعضيد الآستانة : فقد بعث أحد رجاله المدعو طلعت باشا إلى الآستانة وزوده بالرشى والهدايا إلى الوزراء والديوان . ورغم أن السلطان لم يعده بشيء ، فإن اسماعيل كان لا يزال متفائلاً نتيجة للأنباء التى زوده بها أبراهام باشا (١) مندوبه في الآستانة ، بل إنه أقنع نفسه بأن إنجلترا لا ترغب سواء في أن يتنازل عن العرش أو أن يخلعه السلطان ، وأنها لم تنصحه بالتنازل عن العرش إلا لأن السلطان يرغب في خلعه (٢) .

(١) كان إبراهيم صهراً لنوبار ، كما كان أرمنيا . ومن ملفاته في محفوظات عابدين يبدو أن أمانته لم تكن فوق مستوى الشبهات ، ويؤكد تريكو — قنصل فرنسا العام في مصر — أن إبراهيم أثناء هذه الأزمة قد انحاز إلى الأمير حليم (مصر ، ج ٣ ، رسالة بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٧٩) .

(٢) وثائق عابدين ، ملف إبراهيم ٨-٧٦ — اسماعيل إلى إبراهيم بتاريخ ٢٥

يونيو ١٨٧٩ .

والحق أن السلطان كان في موقف حرج : فلو تم خلع إسماعيل وألغيت الامتيازات التي حصلت عليها مصر منذ عام ١٨٤١ ، أفلا يعد الرأي العام الإسلامي هذا خصوفاً لارادة أوروبا ، مما ينال من هيبة الخليفة باظهاره بمظهر المنقاد للرأي العام المسيحي ؟ أو لا يطبق نفس المبدأ على ولايات أخرى إذا ما حاولت أوروبا أن تخلع ولايتها ؟ من هذه الزاوية كان لابد من سند الخديو في تحديه لانجلترا وفرنسا . ومن ناحية أخرى أجابت الدولتان على شكوى الحكومة العثمانية من عدم استشارتها قبل مطالبة الخديو بالتنازل عن العرش بأن النصيحة التي بذلت للخديو تتمشى مع الفرمانات السابقة التي أعطتها الحق في إقامة علاقات مباشرة مع مصر فيما يتعلق بمصالحهما ونفوذهما في البلاد . وكلفت الدولتان سفيريهما في الآستانة بأن يحولا دون انقياد الباب العالي للخديو وتشجيعه إياه على المقاومة (١) . وهكذا بدا أن إنجلترا وفرنسا مصممتان على التخلص من إسماعيل ، حتى ولو أدى الأمر إلى عدم إخطار الباب العالي - وفي مثل هذه الحالة كانت هيبة السلطان معرضة لخطر بالغ ، وبدا أن الوضع بحاجة إلى حل سريع . وفي ٢٥ يونيو جمع السلطان وزراءه وظلوا يتشاورون حتى بعد منتصف الليل ، ثم فوض وزير الخارجية العثمانية أن يخطر مصر تلغرافيا بقراره . وفي اليوم التالي أرسل

(١) ابراهام إلى إسماعيل بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٧٩ ، الوثائق الفرنسية (تركيا)

٤٢٧ - وادنجتون إلى فورنييه بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٧٩ . ومن الواضح أن تشجيع السلطان لإسماعيل على المقاومة كان يستهدف ارغام الدولتين - اللتين صممتا على خلعها - على طلب إلغاء فرمان ١٨٧٩ .

تلغرافان إلى سفيرى إنجلترا وفرنسا يخبرانهما بأن السلطان قد خلع إسماعيل لسوء حكمه واسرافه . كما أرسل تلغرافان بهذا المعنى إلى « الخديو السابق » إسماعيل وإلى توفيق . ولم تأسف الحكومة الانجليزية على خلع إسماعيل برغم صدور قرار الخلع بصورة فجائية دون أخذ رأيها — إذ أن هذا القرار قد حل الاشكال برمته (١) .

وهكذا استطاعت إنجلترا وفرنسا ، بالعمل الدبلوماسى المشترك ، أن تخرزا نفوذاً بارزاً في مصر : فقد اشتركتا في خلع حاكم البلاد الذى وقف في وجهيهما ، دون أن يقوم السلطان بدور رئيسى أثناء الأزمة ، على حين قامت الدول الكبرى الأخرى بدور المتفرج الذى يبذل تعصيده للدولتين كلما احتاج الأمر . لهذا أصبح من المسلم به أن يخضع الحاكم الجديد للدولتين اللتين عينتا — فطالما أن إنجلترا وفرنسا كانتا مسئولتين عن تعيينه ، كان من المفروض منه أن تتمتعاً بحق مقرر في التدخل في شئون مصر ، وأن تسندا الحاكم الجديد في أى نزاع قد ينشب بينه وبين رعاياه . وكان معنى كل هذا إعادة تشكيل القوى السياسية في البلاد : فإسماعيل ، برغم كل أخطائه ، قد تجاوب في نهاية الأمر مع الشعور الوطنى وتصدى للتدخل الأجنبى . لهذا يمكن اعتبار ٢٦ يونية ١٨٦٨ بداية فترة محفوفة بالأخطار ليس فقط بالنسبة إلى مصر بل أيضاً بالنسبة إلى العلاقات الإنجليزية — الفرنسية :

(١) ٣٣٢-٢٤٤ — وزارة الخارجية الإنجليزية إلى وولسهام بتاريخ ٢٦ يونية

الملحق الاول

معاهدة لندن

وفاق

مبهم في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ فيا بين الباب العالي من جهة ودول
بريطانيا العظمى وأستراليا (النمسا) وروسيا وروسيا من جهة
أخرى — متعلقاً باعادة السلم في الشرق ...

بسم الله الرحمن الرحيم ..

أما بعد : فإنه حيث سأل جلالة السلطان جلالة ملكة بريطانيا العظمى
وايرلاندة وجلالة ملك أستراليا وهنكاريا (المجر) والبوهام (بوهيميا)
وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر الروس مساعدتهم ومعاونتهم في حالة
المصاعب التي أملت بالباب العالي بسبب الأعمال العدوانية التي أبدأها محمد علي
باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية في حقوقها واستقلاليتها
عرش سلطنها . وبناء على ذلك فقد اجتمع الملوك البادى ذكرهم ، وبالنظر
لشعائر الولاء الكائنة فيما بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ، ولما هم
ميالون إليه من الرغبة في حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها ، إذ أن
في ذلك ما يوجب استتباب السلام في أوروبا. وقياماً بما تعهدوا به بموجب
التحريرات المسلمة للباب العالي بواسطة سفرائهم في الآستانة وتاريخها ٢٧
يوليو سنة ١٨٣٩ . ولما كانت رغبتهم جميعاً منع سفك الدماء الذي ربما

تسببه مداومة الحوادث العدوانية التي انتشرت أخيراً في سوريا بين حكومة الباشا المشار إليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة . لذلك قررت الدول المشار إليها والباب العالى قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعاً - فعينوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم ... الخ . وبعد أن تبادل المرخصون المذكورة أسماءهم بالأوراق المؤذنة بانتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها .

المادة ١

حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملك بريطانيا العظمى و جلالة ملك أوسترىا وهنكاريا والبوهام و جلالة ملك بروسيا و جلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التي أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها إلى محمد على باشا ، وهى تلك الشروط المبينة فى العقد الملصوق بهذا الوفاق - تعهدت الدول المشار إليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبدل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار إليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الأمر بما فى إمكان كل منها لإجراؤه من الوسائط دون الوصول إلى الغاية المذكورة .

المادة ٢

إذا لم يقبل محمد على باشا لإجراء الصلح على الصورة التى يعلنه الباب العالى بها بواسطة جلالة الملوك المشار إليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفق عليه من التدابير

وما يقررونه من الإجراءات لكي يتحصلوا على تنفيذ هذا الصلح . وحيث أن في هذه الأثناء طلبت الحضرة السلطانية الفخيمة من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام إليها لمساعدتها على قطع المواصلات بجزراً بين مصر وسوريا ومنع لرساليات العساكر والخيول والأسلحة والذخيرة الحربية على اختلاف أنواعها من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك البادى ذكرهم باصدار أوامره إلى قواتهم البحرية في البحر المتوسط لأجل هذه الغاية . وقد وعد جلالتهم فضلاً على ما ذكر بأن يعطى رؤساء أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائط وباسم المخالفة المنوه عنها كافة ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم للمليكهم .

المادة ٣

وإذا وجه محمد على قواته البحرية نحو الآستانة بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور ، فالملوك المشار إليهم متفقون إذا مست الحاجة على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا طلب ذلك منهم بواسطة سفرائهم في الآستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج التمسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلاً عن ذلك أن القوات التي سترسلها الدول المشار إليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى في تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تريد بقاءها فيها . ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب حينئذ كل دولة قواتها وترجع جميعها إلى حيث أتت إما في البحر الأسود وإما في البحر المتوسط .

المادة ٤

وقد تقرر بنوع خصوصى أن مساعدة الدول فى العمل المذكور فى البند السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطنونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار إليها وقتيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد على باشا لا تعتبر إلا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار إليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها فى الظرف المحكى عنه وحده دون سواه . وعلى ذلك قد اتفقت الدول البادى ذكرها بأن لإجراءاتها آنفة الذكر فى الظرف المبحوث فيه لا تنفى أصالة القاعدة القديمة التى سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول فى مضيق القسطنطينية والطنونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الوفاق أنها فيما خلال الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الإجراء بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة . ومادام الباب العالى بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية فى مضيق خليج القسطنطينية والطنونة . وقد أقرت جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلانده وملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وملك بروسيا وقيصرو روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية فيما كان مختصا بالقاعدة آنفة الذكر وباتباع الإجراء على مقتضاها .

المادة ٥

سيجرى التصديق على هذا الوفاق ويتبادل فى لوندرة فى ظرف شهرين

أو في أقرب من ذلك إن أمكن. وعلى ذلك أمضى المرخصون هذا الوفاق
وأمهروه بأختامهم .

الإمضاءات

بالمستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب .

عقود

مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم في لوندريه في ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بين
دولة بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة والدولة العثمانية
من جهة أخرى .

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا
بشروط الصالح الآتية ونقلها إليه .

البند الأول

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد علي باشا ثم إلى أولاده
من صلبه باشاوية مصر بالتوارث بينهم ووعدت جلالته أيضا بأنه تسمح
لمحمد علي باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها وبولاية الجهة
الجنوبية من سوريا على أن لحضرة السلطانية في عرضها ذلك على
محمد علي باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ما عرضه عليه في بحر عشرة
أيام من إعلانها في الاسكندرية بواسطة مأمور ترسله جلالته يسلمه محمد
علي في نفس الوقت التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالانجلاء
حالا عن بلاد العرب والبلاد المقدسة الواقعة فيها وجزيرة كندية (كريت)

ومقاطعة أطنة وباقي أنحاء الممالك العثمانية غير الداخلة في التخوم المصرية ولا في حدود باشاوية عكا المعينة أعلاه .

البند الثاني

وإذا لم يقبل محمد على باشا شروط الصلح المذكور في أثناء العشرة أيام المعينة أعلاه فيرجع الباب العالي عما عرضه من تولية الباشا المشار إليه باشاوية عكا ، ولكنه يبقى ما سمح به له ولورثائه من صلبه بعده من تولية باشاوية مصر بشرط أن يقبل بذلك في ظرف عشرة أيام أخرى — أعنى في بحر عشرين يوما تبدأ من يوم لإعلانه بشروط الصلح ، وأن يسلم المندوب الباب العالي التعليقات اللازمة القاضية على قوادقواته البرية والبحرية بالإنجلاء والدخول في حدود مصر ومرافقها .

البند الثالث

أما الخراج السنسوى الواجب على محمد على باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة فيكون بمناسب الاراضى التى يتحصل^٢ على ولايتها على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

البند الرابع

وزد على ذلك فانه من المقرر حتميا أن على كلتا الحالتين — أعنى حالة قبول الشرط الأول أو الثانى قبل مضى مهلتى العشرة أيام والعشرين يوما — يلتزم محمد على باشا بأن يسلم الأسطول العثمانى بملاحيه وتجهيزاته الكاملة إلى المندوب العثمانى المكلف باستلامه ، ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة

هذا التسليم. ومن المقرر أيضا أنه ليس لمحمد على باشا في أى حال من الأحوال أن يحتسب على الباب العالى قيمة ما أنفقه على الأسطول العثمانى من المصاريف طول مدة إقامته فى الموانى المصرية ولا أن يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب عليه دفعه .

البند الخامس

أن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر وباشاوية عكا المحدودة تخومها أعلاه كما هو جار العمل بها فى كافة أنحاء الممالك العثمانية . ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل لمجرد قيام محمد على باشا تأدية الخراج فى أوقاته أن يحصل هو وورثاؤه من بعده باسم السلطنة السنية وبصفة كونهم مندوبين الحضرة السلطانية الأموال والضرائب فى كافة المقاطعات المسلمة ولايتها إليهم . ومن المعلوم فضلا على ما ذكر بواسطة ما يحصله محمد على وورثاؤه من بعده من الضرائب والأموال المذكورة أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية فى المقاطعات المذكورة :

البند السادس

ولما كانت القوات البرية والبحرية التى يسوغ لباشاوتى مصر وعكا اتخاذها معتبرة جميعها كقوات عثمانية تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية :

البند السابع

نعم إن هذا العقد مفرد ولكنه ذو نفوذ ومفعول كما لو كان مدروجا

بالحرف الواحد في اتفاق هذا اليوم. وسيجرى التصديق عليه وتبادل التصديقات
بشأنه في لوندرة حال مبادل التصديق على الوفاق الآنف الذكر . وقد أمضى
المرخصون هذا العقد وأمهروه بأختامهم بلوندرة في ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ .

بالمرستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب

(مأخوذاً عن قاموس الادارة والقضاء ، المجلد الخامس)

الملحق الثانى

صورة

الخط الشريف الممايوى المانع محمد على ولاية مصر بطريق التوارث
تحت شروط معلومة .. مؤرخ فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق
٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٦ ...

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم
وصدق عبوديتكم الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى. فطول اختباركم وما لكم
من الدراية باحوال البلاد المسلمة لإدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا
ريباً بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى إدارة شئون ولايتكم
على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة فى تعطفاتنا الملوكية وثقتنا
بكم فتقدرون فى الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها وتجتهدون ببيت هذه
المزايا التى امتازتم بها فى أولادكم - وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة
المصرية... ومنحناكم فضلاً عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط
الآتية ببيانها . متى ما خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية إلى من تنتخبه
سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجوز هذه الطريقة نفسها بحق
أولاده وهلم جرا . ١ إذا انقرضت ذريعتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء
عائلتكم الذكور حق أياً كان فى الولاية المذكورة . على أن حق التوارث
الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم
ولاحقاً فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا

الشريف الهايوني الصادرة عن كلخانة وكافة القوانين الإدارية الجارية العمل بها أو تلك التي سيجرى العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين بابنا العالی والدول المتحابّة يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضا . وكل مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكي ولكن لا يكون أهالي مصر وهم بعض رعايا بابنا العالی معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية . يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق ترتيبها في سائر الممالك العثمانية وريع الإيرادات الناتج من الرسوم الجماركية ومن باقى الضرائب التي تحصل في الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدى إلى خزانة بابنا العالی العامرة والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والإدارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنويا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة . ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدئ من عام ١٥٢٧ أى من يوم ١٢ فبراير ١٨٤١ . ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم في مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع الظروف التي ربما تجد عليها . ولما كان من واجبات بابنا العالی الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق المستعملة في تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة في تلك الولاية فينظر في ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق لإرادتنا السلطانية . ولما كان من الزوم أن

يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من الاهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة ، اقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربنا نحن العامة بالآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها. ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجنود للمحافظة على داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولا يتكم هذا العدد . ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية. بعد أن تخدم الجنود مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة ، فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا فى مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة فى الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدئوا فى الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين يصيب القرعة بشرط أن تستعمل فى ذلك مواجب الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى فى مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والأربعمئة يرسلون إلى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية فى مصر يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ومع كون مناخ مصر ربما يسلتزم

أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة لملبوسات العساكر فلا بأس في ذلك -
فقط يجب ألا تختلف هيئة الملابس والعلامم التمييزية ورايات الجنود المصرية
عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان
وعلامم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات
سفنهما يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلامم رجالنا وسفننا . وللحكومة
المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم . أما ما كان أعلى
من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى
مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفنا حربية إلا بإذنتنا الخصوصى .
وحيث أن الامتياز المعطى يوراثه ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة
أعلاه فى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط وجب إبطال هذا الامتياز وإلغاؤه
للحال . وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى لكى تقرروا
أنتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهانى فتعتنون كل الاعتناء باتمام الشروط
المقررة فيه وتحمون أهالى مصر من كل فعل إكراهى وتكلفون امنيتهم
وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وإخبار بابنا العالى عن
كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .

(مأخوذاً عن فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ، المجلد الخامس)

لائحة

مؤتمر لوندرة رقم ١٠ مايو سنة ١٨٤١

يتشرف الموقعون لمضاءاتهم فيه أدناه بأخذ اللائحة المؤرخة في ٢٧ ابريل التي طلب بها سعادة شكيب أفندي سفير الباب العالي مشاركة الدول المتحالفة مع الحضرة السلطانية في إزالة المصاعب الناشئة عن تأويل بعض البنود المدرجة في فرمان ١٣ فبراير الأخير الصادر عن قصد حسم المسائل الشرقية نهائيا . أما الأحكام المذكورة وأولها مسألة التوارث وثانها مسألة تعيين الخراج وثالثها مسألة الترتيب في الرتب الجهادية ، فقررت الثلاث مسائل المذكورة في معاهدة ١٥ يولية المبرمة فيما بين الباب العالي واوستريا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا . وقد استعان الموقعون لمضاءاتهم في ذيله على المعاهدة الآتفة الذكر في اللائحتين ٣٠ يناير و ١٣ مارس المقدمتين لسعادة سفير الدولة العثمانية . . وبناء على ذات هذه المعاهدة تسرع الدول المشار إليها في إعطاء سعادة شكيب أفندي الايضاحات التالية .

عما يخص مسألة التوارث

(أولا) أن جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما كانت قد أظهرت من الآراء حال بداية الأزمة المتعلقة بالمسألة الشرقية فتركت لمحمد علي وعائلته إدارة ولاية مصر ماداموا مستحقين هذا الإحسان وقائمين بتمام الشروط المقترحة عليهم دون ذلك بأمانة . وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة انتقال الولاية المذكورة بالإرث من عضو إلى (١٥)

آخر من عائلة محمد على - فتقرر أن يقلد الباب العالى منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته بعد خلو المنصب من الوالى السابق . وبناء على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير . وفضلا عما ذكر أعفت الحضرة السلطانية الوالى من التوجه إلى الآستانة ليتقلد منصبه - وأردف الباب العالى قوله بأن يعنى إبراهيم باشا أيضا من ذلك فيما لو ورث الولاية عن أبيه ، فيرسل فرمان تقليده الولاية إلى مصر . وعرف الباب العالى الدول المتحالفة بالطريقة التى اختارتها الحضرة السلطانية بشأن إدارة ولاية مصر المنموحة لعائلة محمد على . وكذلك بمقتضى القاعدة نفسها يجب أن يعتبر كبير العائلة بعد إبراهيم باشا وريثا للولاية . هذه قاعدة صومية ترى الدول المتحالفة أنها أكثر فائدة لمصلحة الباب العالى وأكثر موافقة لسنة المملكة وتقاليدها . ولما أجابت الدول على السؤال الذى طرحه عليها سفير الدولة العثمانية من قبل حكومته كان كأنة عمق لديها أن أمر التنصيب على ولاية مصر إنما هو من اختصاص الحضرة السلطانية دون سواها وأن هذا الحق من الواجب اتباعه كلما تقلد وال هذا المنصب . وأخيرا إن هذه التولية الصادرة من السدة المملوكية هى التى يتكون منها الحق الذى بموجبه لكل والى أن يدير ولاية مصر باسم الحضرة السلطانية السنية لأنها - أى الولاية المذكورة - جزء من المالك العثمانية ولاصقة بها .

عما يخص تعيين الخراج

ثانياً أن العقد المقرر المرفوق بوفاق ١٥ يوليو ما قرر شيئا من قيمة الخراج . بل ذكر فيه مبدأ هو أن الخراج يدفع سنويا إلى الباب العالى وأن

يقدر بمناسبة ما يتولاه محمد على من الأراضى وأنه مشروط على محمد على
بإشراق الخراج المذكور في أوقاته فيحصل الضرائب والأموال باسم الحضرة
السلطانية كندوب من طرفها في ذلك وأن الباشا المومى لايه يتكفل بإدارة
مصر المدنية والعسكرية . وإذا ذكر مرخصو الدول الموقعون لمضاءاتهم
على وفاق ١٥ يوليو الأحكام المقررة فيه فلا يبدوا رأيا بشأن قيمة الخراج
لأنهم يرون في ذلك تجاوزا لحدود حقوقهم . ولأن هذه المسألة مالية
فتعلقة بإدارة المملكة العثمانية ، وهى كما قالوا قبلا في لائحة ١٣ مارس
لم تكن داخلية ضمن دائرة اختصاصهم ولا هم يقدرون على إبداء حكم
صحيح فيما يمكن للباب العالى تحصيله خراجا من إيرادات مصر لأنه ليس
لديهم احصاءات حقيقية عن الإيرادات المذكورة . على أنهم يقومون
مع ذلك بقدر استطاعتهم بتلبية ما قد طلبه منهم سعادة شكيب أفندى
بالنيابة عن الباب العالى بالخصوص المذكور . فالذى يروونه أن الأوفق
لمصلحة الباب العالى استبداله الخراج الواجب على محمد على باشا - وكان
مفروضا له جانب نسبي من قائم إيرادات مصر بمبلغ معين نظير الخراج
المذكور . وبهذا تكون قد كفلت خزينة الباب العالى لذاتها إيرادا سنويا
معينا . وحيث أن الأحوال التى ستتخذ أساسا لتعيين المبلغ المسمى المنوه
عنه تحتل التغيير مع مرور الأزمان عليها فيوافق والحالة هذه جعل هذا
القرار المسمى تحت التنقيح كلما نصت عليه مدة معلومة .

عما خص ترقى العسكرية

(ثالثا) قد ورد النص في الفقرة السادسة من العقد المقرر المرفوق بوافق ١٥ يوليو بما مفاده أن جميع القوات البرية والبحرية التي يمكن أن تقتنيها ولاية مصر هي من جملة قوات المملكة العثمانية ، فيجب أن تعتبر معدة لخدمة الحكومة العثمانية فينتج من ذلك أن القوة العسكرية التي تستخدمها ولاية مصر هي قوة السلطنة العثمانية وأن ضباطها لا يترقون إلا بأمر الحضرة السلطانية وحدها التي تخصصها الجنود والأساطيل العثمانية . ولما كان هذا المبدأ واجب الاتباع عموما فما عاد الموقعون لمضاءاتهم فيها أدناه يعيرون للمصالح التي نشأت بخصوص الترقيات العسكرية إلا أهمية طفيفة . وعنده أن من اختصاص الحضرة السلطانية إعطاء وإلى مصر ما تراه مناسبا من التعويضات مع التحفظ على حقوقها تحديد أو تمديد ما تمنحه لوالها من السلطة حسبما تدلها عليه قوة الاختيار وتستلزمه الحاجة .

وقد اقتصر الموقعون امضاءاتهم في ذيله على الثلاث مسائل المذكورة أعلاه لأنهم أبدوا رأيهم قبل اللوائح الاشتراكية المؤرخة في ٣٠ يناير و ٥ مارس بشأن باقي الشروط المدروجة . فهم يقفون عندها ويرون من الواجب الرجوع إليها فيما حدث وهم يعتبرون الخضوع الذي أبداه محمد على إنما هو خضوع مطلق ويعتبرون بناء على ذلك أن المسألة التركية المصرية انحسرت ولا يتيسر لهم أن يظنوا بأن محمد على باشا وعائلته يخرجون عن حدود الخضوع والطاعة عوضا عن إظهار اقتناعهم وشكرهم بما شملهم من عفو السلطان والإحسان الملوكي الذي منحته إياه

الحضرة السلطانية الفخيمة بتقليدهم ولاية مصر بطريق التوارث — إذا
كان خضوعهم وطاعتهم شرطين لازمين لحصولهم على العفو والإحسان
البادي ذكرهما .

هذه الملاحظات التي يرى الموقعون لمضاءاتهم في ذيله وجوب إعلانها
سعادة شكيب أفندي رجاء عرضها على البلاط الشاهاني لأنها تكمل
للائحتهم الاشتراكية رقم ١٨ مارس .

فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء — المجلد الخامس .

صورة

رسمية من فرمان الذى أرسله الباب العالى إلى محمد على باشا

غرة يونيو سنة ١٨٤١

إن خضوعكم الأخير وتأكيدات خلوصكم وأمانتكم التى أبديتها لأعتابنا الملوكية وما أظهرتموه من المقاصد المستقيمة الصادقة نحو ذاتنا السلطانية وحكومتنا الشاهانية - هذا كله ملأنا سرورا . فبناء على ذلك وما لكم من الاختبار والدراية فى أحوال مصر وأمورها لقيامكم فى ولايتكم مدة طويلة ، كان أملنا وطيدا بأنكم قد استحققت إحساننا اليكم وثقتنا بكم . ولا ريب عندنا أنكم تقدرتون تعطفاتنا السنية حق قدرها ، وأنكم معرفة لهذه الإحسانات ستثبتون فى أولادكم ما اتصفتم به من تلك الأوصاف الحميدة - هذا وإننا قد منحناكم بموجب فرماننا هذا الهيايوى ولاية مصر بمحدودها القديمة وقد أضفت على ذلك حق توارث عائلتكم ولاية مصر فافترضنا عليكم فى ذلك الشروط الآتية .

منى خلا منصب الولاية من وال يتقلده حينئذ الأكبر فالأكبر من أولادكم وأولاد أولادكم ونسلكم من ذكور ، أما تقليده الولاية فيصدر دائما من الباب العالى . وإذا حدث أن انقرضت ذريتكم الذكور حق لبابنا العالى أن يعين شخصا آخر للولاية المذكورة وليس فى مثل هذه الحالة لأولاد بناتكم الذكور حق أو وجه شرعى يسوغ لهم الادعاء بالارث . نعم إنه مسموح لولاية مصر حق توارث الولاية إلا أنه فيما خص الرتب والتقدم فى نفس درجة

سائر وزرائنا وبمنابتهم فيعاملهم بابنا العالى كعاملته وزرائه ، فيحصلون ذات الألقاب المعطاة لسائر ولاية ممالكنا .

إن القواعد الموضوعه لأمنية الأشخاص والأموال وصون الشرف والعرض الذاتى هم من المبادئ التى سنتها أحكام ونصوص خطنا الشريف الهاميون الصادر عن كلخانة ، وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التى سترم بين الباب العالى والدول التجارية تقتضى أن تكون جميعها نافذة بكامل أحكامها فى ولاية مصر . وكل النظمات التى سنّها أو سيسنّها الباب العالى تكون أيضاً مرعية الإجراء فى ولاية مصر مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحقانية فقط . وتتحصل الأموال والضرائب فى الديار المصرية باسمنا الشاهانى .

وحيث أن المصريين هم رعايا بابنا العالى ومن المقتضى وقايتهم من كل فعل إكراهى ، فالعشور والرسوم والضرائب الواجب جمعها تتبع فى تحصيلها نفس القاعدة العادلة التى تستعملها حكومتنا . فاذا حل دفعها وجب التيقظ فى أمر تحصيلها تماماً بنسبة الضرائب ورسوم الجمرك والعشور وباقى الإيرادات المعينة قيمتها فى فرماننا الملكى الخصوصى الصادر بذلك . وحيث أن العادة جارية بأن ترسل مصر سنويا غلالا وبقولا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة فيداوم إرسال عين هذه الحاصلات إلى المدينتين المنورتين . ولما كانت حكومتنا السنية عقدت على تحسين حال مسكوكاتها التى هى روح المعاملات فتجعلها فى حالة تكفل فى المستقبل بثابت قيمتها المسكوكات الشرعية والمتداولة وعدم تغييرها أذناكم بموجب فرماننا هذا الملوكى بأن تكون

نقوداً في مصر ينقش على الفضية منها والذهبية اسمنا الخاقاني وتكون جميعها مشابهة في الهيئة والقيمة للنقود السلطانية المضروبة في الآستانة العليا .

وحيث أن ثمانية عشر ألف رجل يكفون لإدارة ولاية مصر فلا يسوغ أن تتعدوا هذا المقدار من العساكر لأى سبب كان . ولكن لما كانت قوات مصر البرية والبحرية معدة بنوع خصوصى للخدمة الباب العالي ، فلا بأس من ازدياد هذا العدد في أوقات الحرب بما تراه حكومتنا السنوية مناسبة . وبمقتضى أحكام إحدى النظمات الجارية العمل بموجبه تستخدم العساكر المجموعة جديداً في سائر ممالكنا المحروسة خمس سنوات ، فاذا مضت يستبدلون بسواهم . بناء على ذلك صار من اللازم أن يقتنع نفس هذا النظام في ولاية مصر مع مراعاة عوائد المصريين فيما كان متعلقاً بمدة الخدمة العسكرية واستعمال قصارى العدل في معاملة الجنود . ومن الواجب أن ترسل ولاية مصر أربعة آلاف رجل سنوياً إلى الآستانة . على أنهم يقتضوا أن لا يكون فرق بين النشانات والرايات في كلية مصر وبين ما تستعمل عساكرنا منها في سائر الممالك العثمانية وأن يلبس ضابطان البحرية المصرية نفس العلامات التى يلبسها ضابطان البحرية الأتراك وأن تكون رايات السفن المصرية مماثلة لنفس السفن التركية — ومن ثم لوالى مصر أن يرقى ضابطه البرية والبحرية حتى رتبة أمير ألاى . أما الترقى لما فوق هذه الرتبة كرتبة الميرلوا والفريق فن اللازم ضرورى أن تطلبوا رضاعنا المملوكى وتحصلوا على أوامرنا الشاهانية بشأنه . وليس لولاية مصر في المستقبل أن ينشئوا ولا سفينة واحدة قبل حصولهم على رضا الباب العالي ورخصة صريحة في ذلك .

وهذه الشروط جميعها مرتبطة كل الارتباط بالامتياز الوراثي ، فاذا لم ينفذ منها شرط واحد يعطل حينئذ الامتياز الوراثي المذكور ويزول للحال .

هكذا اقتضت ارادتنا السامية في كل ما سبق لإيراده — فلا بد لكم ولأولادكم وذريتكم أن تقدروا إحساننا المملوكي في هذا الخصوص حق قدره فتبدلون قصارى جهدكم في سبيل تنفيذ الشروط المدروجة في فرماننا المملوكي بغاية الدقة وتتجنبون بمزيد الاعتناء كل ما كان شبيها بالمقاومة وتشتغلون بلا انقطاع فيما يؤول لسعادة أهالي مصر وراحتهم وتحمونهم ضد كل مظالم وتكدير وكل ما وقع من المسائل المهمة متعلقة بولاية مصر اطلبوا من بابنا العالي أو امره بشأنها .

عن فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء — المجلد الخامس

الملحق الثالث

الفرمان السلطاني الذي ينص على الموافقة على تنفيذ قناة السويس البحرية

(بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ - ٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٢)

إلى وزيرى الأفخم إسماعيل باشا وإلى مصر برتبة صدر أعظم ومتقلد
وسامى العثمانية والمجيدية المرصع من الدرجة الأولى .

إن تحقيق المشروع العظيم الذى يهدف إلى إيجاد تسهيلات جديدة للتجارة
والملاحة عن طريق حفر قناة بين البحرين المتوسط والأحمر من الأمور
المستحبة جداً فى هذا القرن الذى يعتبر قرن العلم والتقدم .

وقد عقدت اتفاقيات منذ وقت معين مع الشركة التى تطلب السماح
لها بتنفيذ هذا العمل ووصلت إلى نتيجة تتفق - فى الحاضر والمستقبل -
مع قوانين الباب العالى السامية ومع قوانين الحكومة المصرية كذلك .

وقد حررت الحكومة المصرية العقد بالاتفاق مع ممثل الشركة
ووقعته . ثم أرسل إلينا للحصول على موافقتنا السلطانية . وبعد أن قرأناه
وافقنا عليه .

مأخوذاً عن :

Noradounghian, Recueil ... etc.

الملحق الرابع

فرمان سنة ١٨٦٦

مرسل لسمو اسماعيل باشا فعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية
وكفلت فيه بعض حقوق معاونة .. مؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦
الموافق ١٢ محرم الحرام سنة ١٢٨٣ ...

حيث أننى قد اطلعت على طلبك المرفوع للأعتاب السنية الذى أوضحت فيه أن تعديل قاعدة التوارث المقررة فى فرمان الشاهانى المؤرخ فى شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ ومقدم إلى جدك محمد على باشا حالة تقليده ولاية مصر بطريقة التوارث المشمول ذلك فرمان بخطى الهمايونى وأن انتقال الولاية بطريق الإرث من الأب إلى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية هما أمران مناسبان لحسن إدارة مصر ونمو سعادة أهاليها . وحيث أننى أقدر من جهة أخرى مساعيك وبذل قصارى جهدك من يوم تقليدك ولاية مصر فى سبيل الوصول إلى هذه الغاية حق قدرها . وحيث أن مصر هى مقاطعة من مقاطعات مملكتى الأكثر أهمية . وحيث أنك ما برحت حتى الآن تبرهن على أمانتك وخلوصك نحو ذاتى الملوكية . ولما كان من مرادى أن أظهر لك بنوع سنى ساطع عظم ثقتى التامة بك — قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائم مقامى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك المذكور بطريق الإرث بالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك . فاذا خلا منصب الولاية من والى ولم يترك والى المتوفى ولدا ذكر ينتقل الإرث حينئذ إلى أكبر إخوته وإن لم يكن له إخوة فإلى أكبر أولاد كبير إخوته المتوفين المذكور :

هذا قانون التوارث الواجب اتباعه من الآن فصاعداً في مصر . وفضلاً على ذلك ما ذكره فان الشروط المبيّنة في فرمان الآنف الذكر تبقى ولن تزال دائماً أبداً نافذة المفعول كما في الماضي . ومن المقتضى مراعاة كل منها لأنه في مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات ما يوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها . وقد ثبتت أيضاً كافة المسموحات الممنوحة أخيراً من لدن حكومتى السلطانية للولايات المصرية متعلقة بمأذونيتها في أن ترفع عدد جيوشها حتى الثلاثين ألف رجل وفي أن تستمر نقودها مختلفة في العيار عن نقود السلطنة العثمانية وفي أن تمنح رتب حكومتنا الشاهانية حتى الرتبة الثانية . وكذلك تثبت القاعدة الممنوع بموجبها وراثته أولاد بنات ولاية مصر المذكور فتبقى مرعية كما في الماضي .

أما الخراج الذى قدمته ولاية مصر للخزينة الملوكية العامرة وقدره ثمانون ألفاً من الأكياس فقد يرفع إلى مائة وخمسين ألفاً من الأكياس فيبدأ بدفعها من شهر محرم الحرام ١٢٨٣ بواقع الليرة العثمانية مائة قرش أى سبعمائة وخمسين ألف من الليرات العثمانية سنوياً .

وحيث أصدرت إرادتى الشاهانية هذا على قصد تنفيذ صورتها المشروحة أعلاه فتحرر هذا فرمان الملوكى متوجاً بخطى الشريف الهايوى وتسلم . وينبغى من جهتك أن تستعمل ما انطويت عليه من الصديق والاستقامة وما حزنه من الدراية بأحوال مصر في سبيل الاعتناء بإدارة ولايتك فتجتهد بأن تكفل لساكنتها تمام الراحة والأمان مع معرفة قدر إحساناتى الملوكية التى نالتك منى بواسطة تمسكك بمراعاة الشروط المقررة أعلاه :

(عن قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الخامس) .

الملحق الخامس

فرمان سنة ١٨٦٧

إلى الخديو الافخم ، وزيرى الجليل إسماعيل باشا ، خديو مصر الحائز
على رتبة الصدر الأعظم ...

لدى استلامك فرمان السلطانى يجب عليك أن تعرف ما يأتى :

فى فرمان الذى يمنح خديوية مصر ميزة الوراثة (الصليسة) تقرر
أن القوانين الأساسية المعمول بها فى ولايات الإمبراطورية الأخرى يسرى
مفعولها أيضا فى مصر مع كونها متفقة مع أخلاق الأهالى وطباعهم ومبادئ
العدالة والمساواة . واصطلاح « القوانين الأساسية » يعنى ما يحتويه خط
شريف كلكانه من مبادئ عامة .

ولكن إدارة مصر وما يتعاق بها من مصالح اقتصادية ومادية وغير
ذلك ، لما كانت معهوددة إلى الحكومة المصرية ، فأنها تسانزم ما تمنحه
من حق سن الترتيبات الضرورية لضمان تقدم المصالح هذه ، على شكل
ترتيبات خاصة بالإدارة الداخلية .

ويسمح للحكومة المصرية كذلك بأن تعقد مع الممثلين الأجانب
مع بقاء معاهدات الباب العالى سارية المفعول فى مصر بصفة مستمرة -
اتفاقيات يقتصر مفعولها على الجمارك ومصالح البريد والمرور التجارى
والبوليس الخاص بالأجانب .

وبما أن هذه الاتفاقيات لا يمكن أن يكون لها بأى شكل مفعول المعاهدات أو اتفاقيات الدولة مع الدولة أو شكل العقود السياسية ، فإنها تعتبر لاغية إذا لم تتمش مع القواعد المذكورة أعلاه أو مع حقوق السيادة الأساسية للإمبراطورية . لهذه يجب الرجوع إلى الباب العالى بصدد القواعد التى تكون موضع شك فى مصر حول مطابقتها أو عدم مطابقتها للقاعدة التى سبق ذكرها ، وذلك قبل وضع حد لهذه الاتفاقيات بصفة قاطعة .

وحين عقد هذه الاتفاقيات الخاصة بصدد الحمرى بالطريقة الموضحة أعلاه ، يجب إبلاغ الباب العالى بأمرها ..

وأخيرا فيما يتعلق بمباحثات المعاهدات التجارية التى قد يجريها الباب العالى مع الدول ، حين تكون مستجدة بالنسبة إلى ما يوجد منها فى الوقت الحاضر ، سيطلب من الحكومة المصرية أن تبلغه بوجهات نظرها ، وذلك حتى تتسنى مراعاة مصالح مصر .

الآستانة فى ٥ صفر ١٢٧٤ (٨ يونية ١٨٦٧)

مأخوذا عن :

Douin, Ismail, Tome I.

المالحق السادس

فرمان سنة ١٨٦٩

من نافلة القول أن عنايتى كبيرة برخاء ولاية مصر الهامة وبزيادة
سعادة وأمن سكانها . ومع توجيهى لعناية جدية لكى أحافظ دون مساوس
على الامتيازات الداخلية الممنوحة للإدارة المصرية ، فن واجبى فى
نفس الرقت أن ألاحظ فقام هذه الإدارة بما تعهدت به سواء إزاء ناجى
أو إزاء سكان الولاية .

وبناء على ذلك فقد قبلت التوضيحات التى قدمتها والتعهدات التى
اتخذتها بخصوص الأسلحة والسفن الحربية . وكذلك بالنسبة إلى العلاقات
الخارجية للولاية وفقاً للرسالة التى كتبها بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٨٦
لإجابة على رسالة وزيرى التى وجهها إليك بأمرى السامى بتاريخ ١٨ ربيع
الثانى سنة ١٢٨٦ .

وتبقى المسألة المالية التى هى ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى كل البلدان .
فالبلاد لاشك عرضه للخراب والاضطراب لا حصر لها إذا ما أنفقت كمية
الضرائب على نواح لا طائل من ورائها بدل تكريسها لحاجيات البلاد
الحقيقية .

لهذا فن الحقوق المقدسة التى يتمتع بها سيد البلاد أن يعتنى بالانتباه لهذه
المسألة حتى لا يكون ثمة أى شك أو لبس بهذا الخصوص - لهذا قررت

أن أقدم لك التوضيحات الآتية التى ستكون فى علم الجميع أيضا .
طبقاً للشروط الأساسية التى تصلح كقاعدة للإدارة المالية المصرية يجب
أن تجبى وتوزع باسمى كل الضرائب والالتزامات الواجب دفعها فى أوقات
معينة . وإن أوافق بأى شكل على إنفاق حصيلة هذه الضرائب فى وجه آخر
غير حاجيات البلاد الحقيقة أو أن يكلف سكانها بدفع ضرائب دون أن
تدعو لذلك ضرورة شرعية معترف بها . وإن رغبتى المطلقة هى أن توجه
عنايتك واهتمامك المتواصلين إلى هذه الموضوعات الهامة . ومن اللازم أن
يعامل رعاياى المصريون وفقاً للعدل والمساواة فى كل الأوقات .

كما أننى لن أسمح بالقروض الأجنبية التى ترهن موارد البلاد طيلة
سنوات عدة قبل أن ترسل تفاصيل الأسباب الداعية إلى ذلك إلى حكومتى
الإمبراطورية ودون الحصول مقدماً على موافقتى . كما لن أسمح بأخذ
كميات من دخل مصر لتخصيصها لخدمة قرض

فرغبتى إذن هى عدم عقد قرض فى أى وقت إلا بعد أن تدعو
الضرورة القصوى إلى ذلك ، وبعد الحصول مقدماً على موافقتى .

وعليك من الآن فصاعداً أن تتمشى أعمالك وسلوكك مع هذه الشروط
التي يحتويها فرمان الإمبراطورى الراهن الذى يتفق فى كل نقاطه مع
الحقوق والواجبات التى تخص جميع الأطراف والتي تتفق أيضاً مع السوابق

صادر بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٦ (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩)

مأخوذاً عن :

الملحق السابع

فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢

إلى وزيرى الافخم اسماعيل باشا

ان الميزات الممنوحة للحكومة المصرية من جانب حكومتنا الإمبراطورية بقصد زيادة رخاء مصر مشروطة بالنسبة إلى الحكومة المذكورة بواجبات وشروط تلزمها قبل أن تلزم حكومتنا الشاهانية ، وهى واجبات وشروط أكدت قيمتها وحددتها أوامرنا الشاهانية المقررة سلفا .

وقد قرر فرماننا الشاهانى الصادر بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٨٤ (٤ يونية سنة ١٨٦٧) استحقاق الحكومة المصرية للإدارة الداخلية لمصر ، وبالتالى قيامها بمصالح البلاد المالية وغير ذلك ، وخلعت عليها تعطفاتنا الشاهانية كل ما يتصل بتقديم إدارتها الداخلية وتقديمها العام .

ولكنك أبلغتنى أن بعض التمرارات والاستثناءات التى يحتويها فرمانى الصادر فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٦ تفرض قيوداً شديدة على الاطراد المستمر لرخاء مصر . ومن الواضح أن رخاء البلاد وسعادة رعاياى هما فى نظرى من الأمور ذات الأهمية البالغة التى هى موضع رغباتى القلبية . وبطبيعة الحال يتوقف تحقيق هذه الرغبات على الوسائل والتسهيلات التى تقدم لتوفير الحاجيات التى يقوم عليها .

وقد اقتضت رغبتي الشاهانية أن مما لا يتمشى مع رغباتى فى تقدم

ورخاء مصر أن يعوق هذا التقدم وهذا الرخاء ما يقيد الميزات التي منحها
لإرادتي الشاهانية للحكومة المصرية تحقيقا لمصالحها المادية والمالية .

ونذكر أيضا بأن تظل كما هي الميزات التي منحها فرماني الصادر
بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٨٤ ، واستصدرت من بابي العالي هذا الأمر
العالي الذي أرسله لك .

مأخوذاً عن :

Douin, op. cit., tome II.

الملحق الثامن

فرمان سنة ١٨٧٣

الفرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة إلى حضرة الخديوى الأفخم وذلك فى تأكيد سائر فرمانات التى أعطيت سابقا إلى من تولوا الخديوية المصرية وبإضافة امتيازات جديدة وذلك فى غرة جمادى الأول سنة ١٢٩٠ (٢٧ يونية سنة ١٨٧٣) .

. . . . فن المعلوم لديكم أنكم استدعيت منا جميع الخطوط الهايونية والأوامر الشريفة السلطانية التى صدرت من منذ توجب الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والى مصر الأسبق محمد على باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء أكانت تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبها موضع الخديوية وأمزجة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرمانا واحدا مع التعديلات اللازمة فى أحكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا فرمان الحديد قائما مقام فرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الإجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وهانحن نذكر ونبين لكم أحكامهم على الوجه الآتى .

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التى صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر فى اليوم التالى من شهر ربيع الأول من شهر سنة ١٢٥٧ الموشح أعلاه بالخط الهايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية فى أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديوى المذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم

الذكور، على الدوام يكون مستلزمًا لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبًا لاستكمال سعادة أحوال أهلها وسكانها. هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجليسة المصروفة في استحصال معمورية الاقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهلها وحصوله وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلا زجل أن يكون دليلًا باهرًا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتي بيّانها. وهى أن خديوية مصر الجليسة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقها بها أخيرًا من قائمقاميتي سواكن ومصروع وملحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاده من يكون خديويًا على الأقطار المصرية من أولادكم. وإذا انخلت الخديوية المصرية بأن يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور. وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الأكبر. وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونًا مستمرًا وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى أولاد الذكور المتولدة من أولادكم الإناث أصلاً.

ولأجل تأمين توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية في إدارة أمور الخديوية فيما إذا خلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيراً وصبيًا بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاقه الوراثة.

ففي الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية . ولكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين باوغ اللاحق البصبي إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك ونخم اثنان أيضا من الأمراء المصرية المأمورين باحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد وأجرى الوصاية هكذا . فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة فى الحال . وبعد ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال ويبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ . وأما إذا خلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الدوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره :

وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الدوات فى حق انتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية أرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الدات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون لإجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات — أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على

الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره ، وتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى . وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطنتنا السنية ، ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف . وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها في الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فلذلك في الصورة الثانية أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة . وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصريين بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى . وإذا توفى الوصى في تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصريين وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصيا . وبمجرد بلوغ الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه . وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته إرادتنا الملوكية . ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاة الأهالى والسكان وراحتهم من أهم المواد المستلزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية ، فتذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديما

وحديثا من طرف الدولة العليا إلى الحكومة المصرية واستمرار جرياتها خلفا عن سلف. وتلك الكيفية هي أنه لما كان لإدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت لإدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها. ومن المعلوم أن أمر لإدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معمرتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراءاتها العمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالى وطبائعها ، فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى أعمال قوانين ونظمات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالى مع الأجانب وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب ، أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكمرك وأمور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لاتستلزم لإخلال معاهدات الدولة العلية البوليتقية . وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار إعطاء المأذونية التام له فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية . وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم والمعتنى به زيادة عن كل شئ من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك

أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها بنسبة إلقاءات الزمن والموقع وكذا في تكثير أو تعديل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حساب الإيجاب والوزوم . وكذا أبقينا لخدو مصر الامتياز القديم في حق إعطاء رتبة ميرالاي من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكي وأن تكون أعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجودة في الخطة المصرية كأعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن زوخ أى مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان .

ولأجل إعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرنا هذا بالليل القدر من ديواننا الهايوني بمقتضى إرادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخططنا الهايوني وإعطاؤه لكم متما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان في تأسيس وترتيب ورائة الحكومة أو في تشكيل هيئة الوصاية أو في إدارة الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المدرجة بهذا الفرمان بالحديد نافذة وباقية ومرعية الإجراء على ممر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل هممكم في حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالى المنوطة بها استحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة

وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات في أحوال تلك الحوالى والأقطار
وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة في هذا الفرمان الحديد وأداء المائة
وخمسين ألف كيسة التى هى ويركو مصر المقطوع سنويا بأوقاتها وزمانها
إلى خزينتنا الجلياة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك
تحريرا فى سنة ١٢٩٠ .

(فيليب جلااد : قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الخامس)

الملاحق التاسع

خـط

شريف مرسل إلى سمو إسماعيل باشا بخصوص مرسى زيلع مؤرخ
٢٧ جادى الأولى سنة ١٢٩٢ الموافق يوليو سنة ١٨٧٥

ولما كنا مقدرين بما قدمتموه وما لم تزلوا تقدموه فى كل حين من البراهين
على خلوصكم وصدق أمانتكم نحو ذاتنا الشاهانية حق قدرها ، ولما كنا
راضين عن التنظيمات التى أجريتموها فى مصر وهى جزء مهم من ممالكنا
المحروسة . ولما كانت التنظيمات المذكورة منطبقة على رغائبنا ومقاصدنا
الشاهانية ، وحيث أننا راغبون فى ازدياد الإيرادات الناتجة من مرسى
زيلع لأنه أهل لالتفاتنا الملوكى - فبناء على ذلك قررت سدتنا الملوكية
تكلمة للتحسينات المتعممة حتى الآن بأن تعهد إليكم حكومة هذا المرسى
الواقع على شاطئ إفريقيا على بعد من سنجق حديدة الذى كان المرسى
المذكور تابعا إليه . ولقاء هذا التنازل يتوجب عليكم أن تدفعوا سنويا
لخزينة العاصمة السلطانية خمس عشرة ألف ليرة عثمانية . والله مسئول
لتكليل مساعدتكم بالنجاح :

(فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ، المجلد الخامس)

المراجع

١ - المصادر الاصلية

الوثائق

أ - وثائق عابدين العربية

وهي وثائق تركية مترجمة إلى اللغة العربية توضح بعض نواحي علاقات إسماعيل بالباب العالي وبها أوامر إلى وزرائه ومندوبيه المرسلين بين وقت وآخر إلى الآستانة وفرنسا وردود هؤلاء الممثلين.

— دفاتر عابدين

— دفاتر المعية

— ملخصات محافظ المعية .

— مخططة كريت : وبها مراسلات بين إسماعيل وقادة الحملة في كريت .

— ملف قناة السويس .

ب - وثائق عابدين الافرنجية

— محفوظات القنصلية الأمريكية : ١٠ إلى ١٦ .

وهي مراسلات بين قناصل الولايات المتحدة الامريكية ووزارة الخارجية في واشنطن .

- ملف أبراهام (بالفرنسية) - الملف ١/٨ إلى الملف ٧٩/٨ :
ويحتوى هذا الملف على المراسلات التى جرت بين إسماعيل ومندوبه
الخاص فى الآستانة أبراهام بك (باشا) .
- الوثائق السياسية (Egypte - Politique) - بالفرنسية - الملف
١/٣٤ إلى الملف ٣/٣٤ .
- ملف قناة السويس - الملف ١/١٩ إلى الملف ١٩ / ١٠ .
- ح - وثائق وزارة الخارجية الانجليزية
- ء - وثائق وزارة الخارجية الفرنسية
- هـ - الوثائق المنشورة
- Blue Books concerning the Events in Egypt (London, 1879) : Egypt
Nos 3 and 4 : Firmans granted by the Sultans to the Viceroys of Egypt
(1841-1873) with correspondence relating thereto.
- Documents Diplomatiques Francais (1871-1914), Premier Série
(1871-1900), tome II (Paris, 1930).
- Nahoum, Haïm, Recueil de Firmans Impériaux Ottomans, adressés
aux Valis et aux Khédives d’Egypte. (le Caire, 1934).
- Noradounghian, Gabriel, Recueil d’Actes Internationaux del’Empire
Ottoman. Tome III. (Paris, 1902).
- فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء - المجلد الخامس .

٢ - الصحف

— الوقائع المصرية - من ١٨٦٥ إلى ١٨٧٩

٣ - الكتب المطبوعة

أ - العربية

- أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث . (القاهرة ، ١٩٤٨) :
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ (القاهرة ١٩٦٦)
- إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار . ج٢ (القاهرة ١٣١٤ هـ)
- إلياس الأيوبي : تاريخ مصر في عصر الخديوي إسماعيل باشا (جزءان) (القاهرة ، ١٩٢٢)
- أنجاو سماركو : الحقيقة في مسألة قناة السويس (ترجمة طه فوزي) (القاهرة ، ١٩٤٠)
- أندريه موروا : حياة دزرائيلي (ترجمة حسن محمود) . القاهرة ، ١٩٤٣)
- بيار كرابيتيس : إسماعيل المفترى عليه (ترجمه فؤاد صروف) (القاهرة ، ١٩٣٣)
- توماس أرنولد : الخلافة (ترجمة جميل معلى) . (دمشق ، ١٩٤٦)
- تيودور رودشتين : المسألة المصرية من ١٨٧٥ إلى ١٩٠٤ (ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران) (القاهرة ١٩٣٦)
- جورج جندي وجاك تاجر : إسماعيل كما تُصوره الوثائق الرسمية (القاهرة ١٩٣٧)
- شفيق غربال : محمد علي الكبير . (القاهرة ١٩٤٤)
- شفيق غربال : تونس الخضراء . (القاهرة ١٩٤٣)
- (١٧)

- صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية . (القاهرة ١٩٥٠)
- محمد أبو طائلة : مركز مصر الدولى منذ الفتح العثمانى إلى الآن .
(القاهرة ١٩٢٤)
- محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية . (القاهرة ١٨٩٦)
- محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان . (القاهرة ١٩٤٦)
- محمد مصطفى صفوت : موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية — بحث منشور
فى الحملة التاريخية المصرية — المجلد الأول (١٩٤٨) .
- ميخائيل شاروويم : الكافى فى تاريخ مصر - القديم والحديث - ٤
(القاهرة ١٩٠٠)
- نجيب العلوف : نوبار باشا وماتم على يديه . (بدون تاريخ)
- المجل فى التاريخ المصرى العام — مقال لأحمد عزت عبد الكريم عن
مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر اسماعيل (١٩٤٢)
- إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته : (القاهرة ١٩٤٥)
- مركز مصر الدولى لمحمد حامد فهمى
- موقف مصر السياسى لمحمد مصطفى صفوت
- مكانة مصر الدولية لمحمد رفعت
- ب — الإفرنجية

- Barker, James, Turkey in Europe (London, 1877)
- Bemmelen, Van, L'Egypte et l'Europe. Tome I (Paris, 1880).
- Benoit, A., Etude sur les Capitulations (Paris, 1890).
- Bourgeois, Emile, Manuel Historique de Politique Etrangère. Tome III. (Paris, 1928).
- Bréhier, Louis, l'Egypte de 1798 à 1900. (Paris, 1900).
- Bridier, L., Une Famille Française - les De Lesseps (Paris, 1900).
- Buckle, G., Life of Disraeli, Tomes 5 - 6 (London, 1920).
- Butler, A. J., Court life in Egypt (London, 1887).
- Cahuet, A., la Question d'Orient (1821-1905). (Paris, 1905)
- Cecil, Lady Gwendolen, Life of Robert Marquis of Salisbury. Vol. II (London, 1921).
- Charles - Roux, François, l'Egypte de 1801 à 1882. (Paris, 1936).
- Crabitès, Pierre, Americans in the Egyptian Army (London, 1938).
- Darcy, Jean, Cent Années de Rivalité Coloniale. (Paris, 1904).
- De La Jonquière, Histoire de l'Empire Ottoman. (Paris, 1881).
- De Leon, Edwin, The Khedivés Egypt (London, 1877)
- ———, Egypt under its Khedives (London, 1882).
- De Malortie, Egypt - Native Rulers and Foreign Interference (London, 1883).
- Dicey, Edward, The Story of the Khedivate (London, 1902).
- ———, England and Egypt (London, 1881).
- ———, The Egypt of the Future (London, 1907)
- Dodwell, H. H., The Founder of Modern Egypt (Cambridge, 1931)

- Douin, G., Histoire du Règne du Khédive Ismail, Tomes. I - II
(Roma, 1933-4).
- Driault, Edouard, La Question d'Orient. (Paris, 1912).
- ———, et Lhéritier, Histoire Diplomatique de la Grèce. Tome 3. (Paris, 1925).
- Engelhardt, Ed., La Turquie et le Tanzimat. 2 tomes. (Paris, 1882-4).
- Farman, Elbert, Egypt and its Betrayal. (New York, 1908).
- Fitzgerald, P., The Great Canal at Suez. (London, 1876).
- Goriainov, S., Le Bosphore et les Dardanelles. (Paris, 1910).
- Gardey, L., Voyage du Sultan Abdul Aziz de Stamboul au Caire.
(Paris, 1865).
- Hallberg, Ch., The Suez Canal. (New York, 1931).
- Headlam-Morley, J., Studies in Diplomatic History (London, 1930).
- Holland, T. E., The European Concert in the Eastern Question.
(Oxford, 1885).
- Holynski, A., Nubar Pacha devant l'histoire. (Paris, 1885).
- Hoskins, H. L., British Routes to India. (West Somerville, 1928).
- Husney, Hussein, Le Canal de Suez et la Politique Egyptienne.
(Montpellier, 1923).
- Jerrold, Blanchard, Egypt under Ismail Pasha. (London, 1879).
- Léoncavallo, G., L'Ordre de succession au trône en Turquie.
(Alexandrie, 1873).
- Lésage, Ch., L'Invasion anglaise en Egypte (Paris, 1906).
- Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey (Oxford, 1961).
- Mac Cloan, Carlile, Egypt under Ismail Pasha. (London, 1889).

- ————, Egypt as it is. (London, 1877).
- ————, Our New Protectorate, Turkey in Asia. 2 vols.
(London, 1879).
- Marriott, J. A. R., The Eastern Question. (Oxford, 1924).
- Maunier, R., Bibliographie économique, juridique et sociale de
l’Egypte moderne (1798-1916) (Le Caire, 1918).
- Millingen, Fr., La Turquie sous le Règne d’Abdul Aziz (1862-1867)
(Paris, 1868).
- Mitchell, Pearl B., The Bismarckian Policy of Conciliation with France.
(1875-1885) (London, 1936).
- Moberley- Bell, Khedives and Pashas by one who Knows them well.
(London, 1884).
- Mustafa, Ahmed Abdel-Rahim, Some Aspects of Egypt’s Foreign
Relations under Abbas I (Bulletin of the Faculty of Arts, Ain Shams
University, Cairo, 1963).
- Notovich, N., L’Europeet l’Egypte. (Paris, 1898).
- Politis, Athanase, Un Projet d’Alliance entre l’Egypte et la Grèce
en 1867. (le Caire, 1931).
- Rifaat Bey. The Awakening of Modern Egypt. (London, 1947).
- Sabry, M., l’Empire Egyptien sous Ismail. (1863-1879) (Paris, 1933).
- ————, l’Empire Egyptien sous Mohamed Ali (1811-1849).
(Paris, 1930).
- ————, La Genèse de L’ Esprit National Egyptien (1862-
1882). (Paris, 1924).
- Safwat, M. M., Tunis and the Great Powers (Alexandria, 1943).
- Sammarco, A., Histoire de l’Egypte Moderne (1801-1882) Tome III
(le Caire, 1937)

- ———, Les Règnes de Saïd et d'Ismail (Rome, 1935)
- Seifeddean, I. N., England's Opposition to the Suez Canal Project.
(Liverpool, 1934)
- Seton - Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question.
(London, 1935)
- Shukry, M. F., The Khedive Ismail and Slavery in the Soudan.
(Cairo, 1937).
- Pears, Edwin, Life of Abdul Hamid II (London, 1917).
- Vélaz, A. du, Essai sur l'histoire financière de la Turquie. (Paris, 1905)
- Vélaz, E., Les Rivalités franco - anglaises en Egypte. (Nîmes, 1904)
- Wilson, A., The Suez Canal. (London, 1943).
- Young, G., Egypt. (London, 1930).
- Ward and Gooch, (editors), The Cambridge History of British Foreign Policy. Vol. 3. (Cambridge, 1923).
- Zananiri, G., Le Khédive Ismail et l'Egypte. (Alexandrie, 1923).

٤ — مقالات معاصرة منشورة

ومعظمها لكتاب استكتهم إما إسماعيل أو الباب العالي

- Bordéano, L' Egypte d'Après les Traités de 1840—1841.
(Constantinople, 1869)
- Brunswick, Benoit, L'Egypte et le Congrès. (Paris, 1878)..
- De Lesseps, Ferdinand, Egypte et Turquie. (Paris, 1869).]
- Gobbetti, Guy, Reflexions sur la succession directe dans la vice-royaume d'Egypte. (Ravigo, 1868).
- Lauri, Le Différend turco-egyptien. (Paris, 1867).

- Lucovich, A., Le Cas du Pacha de l’Egypte. (Paris, 1867).
- Lussac, Guy, L’Egypte et la Turquie. (Alexandrie, 1869).
- Merruau, L’Egypte sous le gouvernement d’Ismail Pacha.
(Paris, 1876).
- Ravaisse, P., Ismail Pacha, Khédive d’Egypte. (Le Caire, 1896).
- Ronchetti, A., Quelques mots sur l’hérédité à la vice-royaume
d’Egypte. (Marseilles, 1866)
- Trevisani, J., L’Egypte et la Turquie. (Florence, 1869)..
- Anonyme, La Politique d’Ismail Pacha. (Paris, 1869)

فهرس الاعلام

إسماعيل (الحديو)

- ١٨ ، ١٥ ، ٧
- ، ٢٧ — ٢٤ ، ٢١
- ، ٤٠ ، ٣٧ — ٣٣
- ٤٨ ، ٤٦ ، ٤١
- ، ٥٢ — ٥١ ، ٤٩
- ٥٧ ، ٥٥ — ٥٤
- ، ٧١ — ٦١ ، ٥٩
- ، ٧٧ — ٧٥ ، ٧٣
- ٨٥ ، ٨١ ، ٧٩
- ٩٥٠ ، ٩٣ ، ٩١
- ، ١٠٣ — ١٠٠ ، ٩٨
- ١٠٨ ، ١٠٦ — ١٠٥
- ١١٧ ، ١١٥ ، ١١٣
- ، ١٢٦ — ١٢٥ ، ١٢٣
- ، ١٣٣ ، ١٣٠ — ١٢٨
- ، ١٤٥ — ١٣٩ ، ١٣٦
- ، ١٥٧ ، ١٥٥ — ١٤٧
- ، ١٦٧ — ١٦٦ ، ١٦٣
- ١٧٤ ، ١٧٢ ، ١٧٠
- ، ١٨٣ — ١٨٢ ، ١٨٠
- ١٩١ ، ١٨٩ — ١٨٥

أبراهيم

- ، ١٦٥ ، ١٥٤ — ١٥٠
- ، ١٧٢ ، ١٧٠ ، ١٦٦
- ١٨٥ ، ١٧٦ ، ١٧٤
- ، ١٩٣ ، ١٨٨ ، ١٨٦

٢٠٩ .

أبراهيم باشا

- ، ١١٧ ، ٦٣ ، ٦٠

١٥٧ ، ١٥٤

أبراهيم حلمى (الأمير)

٦١

إجنايف (الجنرال)

- ، ١٦٧ ، ١٦٣ ، ١٦٠

١٩٠ ، ١٧٧ ، ١٧١

أحمد الأول ، (السلطان)

٥٦

أسعد أفندى ، (المفتى)

٥٦

إسكندر الثانى (إمبراطور روسيا)

١٦٧

۸۳
 برونزفیک ، بنوا
 ۱۹۹
 برایت (جون) ۱۸۹
 بزمارک (اوتوفون)
 ۸۷ ، ۱۱۸ ، ۱۵۹ ،
 ۱۹۷ - ۹ ، ۲۰۳ - ۴
 بلور ، سیر هنری
 ۲۵ - ۲۷ ، ۲۹ ،
 ۳۱ - ۳۲ ، ۳۸ ،
 ۳۹ ، ۴۲ ، ۴۴ -
 ۴۵ ، ۴۷ ، ۴۹ -
 ۵۰
 بلجاریس ، لیونیداس
 ۱۴۷
 بلنیر (دی)
 ۲۰۱ - ۲
 بندیتی
 ۱۱۸
 بسور دیسانو
 ۱۱۹
 بوریس
 ۹۹ ، ۱۲۳ ، ۱۳۴
 بونابرت (نابلیون)
 ۲۱
 بیست (کونت دی)

۱۹۶ ، ۱۹۹ - ۲۱۱ ،
 انما عیل ، باشا صادق (القریق)
 ۸۵ ، ۸۸
 اهامی ، (الامیر) ابن عباس الاول
 ۱۱
 الموت ، سیر هنری
 ۱۳۵ ، ۱۳۸ ، ۱۴۱ ،
 ۱۴۳ - ۱۴۴ ، ۱۵۴ ،
 ۱۶۱ ، ۱۶۳ ، ۱۷۶ -
 ۱۷۷ ، ۱۸۱ - ۱۸۲
 اندراسی (الکونت)
 ۱۸۲ ، ۱۸۶
 اوریسالی
 ۷۰
 اوتریه
 ۵۱ ، ۵۳ ، ۶۱ ،
 ۹۷ ، ۱۰۵
 اولیفیه (امیل)
 ۱۵۶

ب

بالرستون (لورد)
 ۵۳ ، ۶۳ ، ۶۶
 بایرون (لورد)

جور تشاكوف (البرنس)
٨٤ ، ١٥٩
جورج الأول (ملك اليونان)
٨٢ ، ١١٦

ح

حسن باشا
٩٤ - ٩٥
حسن الإسطمبولي
١٢١ - ١٢٢
حسن (الأمير) ابن إسماعيل
١٩٦
حسين (الأمير) ابن إسماعيل
١٢٧
حليم (الأمير) - انظر عبد الحليم

خ

خليل بك
١١٥ ، ١٢٧ ، ١٦٦ -
١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٦ -
١٧٨
خورشيد باشا
١٢١ - ١٢٢ ، ١٧١
خير الدين باشا (الصدر الأعظم)
٢٠٥

١١٧
بيكر (سير صموئيل) ١١٥

ت

تاستو
٣٣
تريكو ٢٠٨ - ٩
توفيق ، الأمير محمد - الخديو
فيما بعد
٦١ ، ١٣٦ ، ١٥٤ ،
٢٠٧ ، ٢١١

ث

ثوفنيل
٢٣

ج

جرامون (الكونت دي)
١٥٥
جميل باشا
٤٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧

۲۰۳

رشید باشا (الصدر الأعظم)

۱۸ ، ۵۷ ، ۶۳

ریاض باشا

۱۶۶

ریشلیو

۲۱

ف

زیچوما لاس

۱۰۹

س

ستانتون

۵۱ - ۵۲ ، ۱۰۰ ،

۱۳۲ ، ۱۴۳ ، ۱۴۴ ،

۱۵۶ ، ۱۶۰ ، ۱۶۳

ستانلی (لورد)

۸۲ ، ۸۵ ، ۱۰۰

ستون (الجنرال)

۱۴۸

سعید باشا (الوالی) محمد

د

داود باشا

۱۲۷

داوستا (البرنس)

۱۳۶

دزرائیلی (بنیامین)

۷۶

دلسپس (فردنان)

۱۱ ، ۲۱ ، ۲۳ -

۲۴ ، ۲۶ - ۲۷ ،

۲۹ ، ۳۱ ،

۳۹ - ۴۳ ، ۴۷ ،

۴۹ ، ۵۲ - ۵۳ ،

۱۵۵

دوفرنی (لاتور)

۱۲۳ ، ۱۳۱ ، ۱۳۳

ر

رد کلیف (لورد ستراتفورد)

۱۰ ، ۲۲

رسل ، (لورد)

۲۹

رسل (اودو)

شريسٹر

١٣٥

ط

طلعت باشا

٢٠٩

طوسون (الأمير) ابن سعيد

١٤

ع

على باشا (محمد أمين)

— ٢٥ ، ١٨ — ١٧

، ٤٥ ، ٣١ ، ٢٦

، ٥١ ، ٤٨ — ٤٧

، ٦٥ ، ٦٣ — ٦٢

— ١١٥ ، ٩٤ ، ٩٠

، ١٢٠ ، ١١٨ ، ١١٦

، ١٢٩ — ١٢٨ ، ١٢٢

، ١٣٦ — ١٣٤

، ١٤٥ ، ١٣٩ — ١٣٨

— ١٥٢ ، ١٥٠ — ١٤٩

، ١٥٨ — ١٥٧ ، ١٥٤

— ١٦٦ ، ١٦٣ ، ١٦١

، ١٧٠ — ١٦٩ ، ١٦٧

١٧٤ ، ١٧٢

، ١٥ — ١١ ، ٦

، ٢٦ ، ٢٤ — ٢٢

، ٤٦ ، ٣٩ — ٣٨

، ٥٥ ، ٥٣ ،

٦٢ ، ٥٩

سليم الأول (السلطان)

٥٥

سليم (الأمير)

٥٥

سليمان القانوني (السلطان) ٥٥

سرور أفندي

١٤٧

سولسبري (روبرت ماركيز أوف)

، ٢٠١ ، ٢٠٢ — ٣

٨ — ٢٠٦

ش

شاسيبو

٩٧

شاهين كنج باشا

١٠٧ ، ٨١ ، ٧٩

شريف باشا (محمد)

، ٧٣ ، ٦٤ ، ٤٧

٢٠١

عثمان باشا نوري	عباس الأول (الوالي)
٤٥ ، ٤٩ ، ١٦٣ -	٨ - ١١ ، ١٥ ،
١٦٤ ، ١٦٦	٥٥ ، ٦٣ ، ١٨٧ ،
علي باشا مبارك	عبد الحليم ، (الأمير)
٤٩	٥٨ - ٦٠ ، ٦٩ -
عمر باشا	٧١ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ،
١٠٥	١٥٠ ، ٢٠٥
	عبد الحميد الثاني (السلطان)
	١٩١ - ١٩٤ -
	٢٠٥ ، ٢١٠ - ١١
	عبد العزيز (السلطان)
	١٦ ، ١٨ ، ٢٩ -
	٣٢ ، ٣٤ ، ٥٥ ،
	٥٧ ، ٦٠ - ٦٢ ،
	٦٤ ، ٧٧ ، ٩٤ -
	٩٥ ، ١١٠ ، ١٣٦ -
	١٣٧ ، ١٣٩ - ١٤١ ،
	١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ،
	١٦٩ - ١٧١ ، ١٧٤ ،
	١٧٦ ، ١٨٥ ، ١٩٠ -
	١٩١
	عبد القادر الجزائري (الأمير)
	٤٦
	عبد الحميد (السلطان)
	١١ ، ٥٧
عثمان باشا نوري	
٤٥ ، ٤٩ ، ١٦٣ -	
١٦٤ ، ١٦٦	
علي باشا مبارك	
٤٩	
عمر باشا	
١٠٥	
ف	
فؤاد باشا (محمد)	
١٧ ، ٣١ - ٣٣ ،	
٣٥ - ٣٦ ،	
٣٨ ، ٤٠ ، ٤٨ ،	
٦٢ - ٦٣ ، ٩٤ ،	
١٠٣ ، ١١٥ ، ١٦٧	
فيفيان	
١٩٦	
فيليب (لوى)	
١١٧	
فوجويه	
١٨١	
لى	
كامل باشا (الصدر الأعظم)	
٣١	

۶۸ ، ۷۵ ، ۸۲

لیونز (لورد)

۱۰۰ ، ۱۲۲ ، ۱۵۶

م

مترنخ

۲۱

محمد باشا (القبطان)

۳۲

محمد الثالث (السلطان)

۵۶

محمد الفساتخ (السلطان)

۵۶

محمد بن عائض

۷۶

محمد علی

۶ - ۷ ، ۹ ، ۱۰

۱۲ ، ۱۴ ، ۱۹ ، ۲۰

۲۹ ، ۳۴ ، ۴۱ ، ۴۲

۵۵ ، ۶۰ ، ۶۳ ، ۶۴

۱۰۲ ، ۱۰۳ ، ۱۱۰ ، ۱۱۱

۱۱۱ ، ۱۲۲ ، ۱۲۸ ، ۱۲۹

۱۳۷ ، ۱۸۳ ، ۱۸۷ ، ۱۸۸

۲۰۶

کامل بک (قبوکتخدا الخدیو)

۱۴۹

کالرجس (الجنرال)

۷۹ ، ۸۲

کاوی (لورد)

۶۶ ، ۹۰

کلارندون (لورد)

۶۶ ، ۱۲۱ ، ۱۳۲ -

۱۳۳ ، ۱۳۷

کلکھون

۲۹ ، ۳۲ - ۳۳

کورونیوس (الکولونیل)

۱۴۷ ، ۱۵۲

کوزا (البرنس)

۱۰۳

کولیسیر

۲۱

ل

لکس (دی)

۱۶۰

لیس (دروان دی)

۳۲ ، ۴۰ ، ۴۵ ، ۴۶

۴۸ - ۹ ، ۶۷ -

ن

نابليون الثالث

٤٢ — ٤٤ ، ٨٢ ، ٤

٩٩

نوبار

٢٥ ، ٣٧ — ٤٣ ، ٤

٥٣ ، ٦١ — ٦٢ ، ٤

٦٧ ، ٧٥ ، ٨٦ —

٩١ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ٤

١٠٥ — ١٠٦ ، ١١٠ ، ٤

١٢٠ ، ١٢٢ — ١٢٣ ، ٤

١٢٦ — ١٢٧ ، ١٣١ ، ٤

١٤٤ ، ١٥٦ ، ١٧٤ ، ٤

٢٠١ ، ٢٠٩

نيازى بك

٥٩

محمود باشا نديم

١٦٦ — ١٦٧ ، ١٦٩ ، ٤

١٧٤ ، ١٧٦

مدحت باشا

١٧٣ — ١٧٤ ، ١٧٦ ، ٤

١٩٠ — ١٩٢

مراد الثالث

٥٥ ، ١٩٠

مصطفى الكريتلى باشا

٨١ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٤

١٠٥

مصطفى فاضل (الأمير)

٣١ ، ٥٧ — ٥٨ ، ٤

٦٢ — ٦٣ ، ٦٩ ، —

٧٠ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ٤

١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ٤

١٤٠

موزوروس أفندى

٧٦

موسستيه (مسيودى)

٢٧ ، ٣٣ ، ٣٨ ، —

٤٠ ، ٤٩ — ٥٠ ، ٤

٨٩ — ٩٠ ، ٩٩

موط (الجنرال)

١٤٨

۸ - ۲۰۷

لا فالیت (مرکیز دی)

۳ - ۱۲۱

لایارد (سیر هنری)

۲۰۶

ی

یوسف عز الدین (الأمیر)

۳۲ ، ۵۵ ، ۵۷

یوسف کرم

۱۴۷

ه

هو هنزلرن (الأمیر شارل)

۷۴

و

وادنجتون

۲۰۸ ، ۲۰۶ ، ۲۰۰

ولسون (رفرز)

۲۰۱ - ۲ : ۵

لا

لاسلز (سیر فرانک)

فهرس

١ - مقدمة	صفحة
٢ - الفصل الأول : مصر وتركيا بعد عام ١٨٤٠	٥
٣ - الفصل الثاني : أوائل حكم إسماعيل ومسألة قناة السويس	٢١
٤ - الفصل الثالث : تعديل نظام وراثة العرش....	٥٥
٥ - الفصل الرابع : حملة كريت	٧٣
٦ - الفصل الخامس : توسيع استقلال مصر وفرمان سنة ١٨٦٧	٩٣
٧ - الفصل السادس : الأزمة المصرية-التركية وفرمان سنة ١٨٦٩	١١٥
٨ - الفصل السابع : تسليح إسماعيل واستمرار الأزمة ...	١٤٧
٩ - الفصل الثامن : توطد العلاقات بين الخديو والسلطان وفرمانا ١٨٧٢ و ١٨٧٣ ...	١٦٩
١٠ - الفصل التاسع : نهاية حكم إسماعيل :	١٨٥
١١ - الملاحق :	٢١٣
١٢ - المراجع :	٢٥٥

